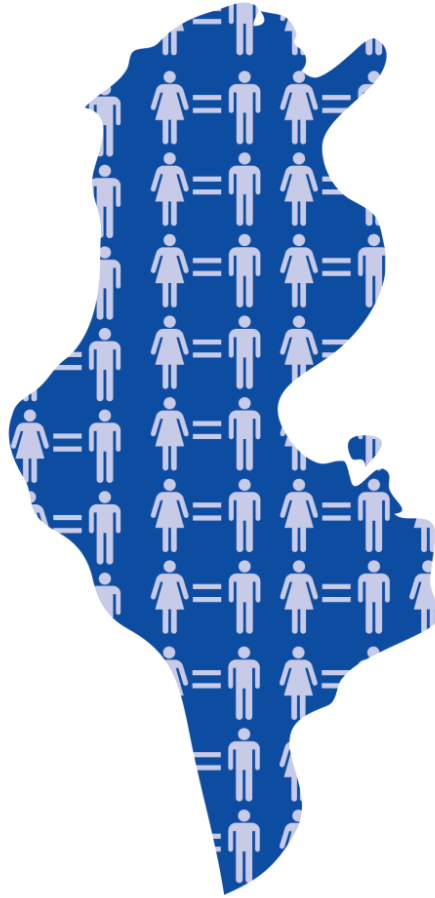




واقع النوع الاجتماعي في تونس (2014)



صِيغَةٌ كَامِلَةٌ

تقديم و شكر

تم إعداد " ملامح النوع الاجتماعي في تونس " في إطار تعاون الاتحاد الاوروبي مع حكومة الجمهورية التونسية بهدف الأخذ بعين الاعتبار بشكل أفضل المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي ضمن السعي لإرساء برنامج جديد للنهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة في تونس .

هذه الوثيقة هي بمثابة تشخيص للوضع الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي للمرأة والرجل وللإطار التشريعي والقانوني في ما يتعلق بمسألة المساواة ، وبالآليات المؤسسية ، وبالسياسات العمومية الرئيسية وبتدخلات المجموعة الدولية دعماً للمساواة في مجال النوع الاجتماعي في تونس.

ويستند هذا التشخيص إلى تحليل بشأن إدراج المرأة التونسية في سياسات الحكمة ومسارات التنمية ، مع التأكيد على الصعوبات التي تحول دون الاستفادة الكاملة للمرأة من حقوقها .

هذه الوثيقة التي انطلق العمل فيها في جانفي 2014، وتم اعتمادها في شهر جويلية، تقدم معطيات محيئة حتى جوان 2014 .

و تنتهز بعثة الاتحاد الأوروبي في تونس هذه المناسبة للتعبير عن عميق شكرها لجميع الأشخاص الذين تمت استشارتهم وهم يمثلون المؤسسات الحكومية، و بالخصوص كتابة الدولة للتنمية والتعاون الدولي وكتابة الدولة للمرأة والأسرة ، كما تتوجه بالشكر إلى المجتمع المدني ، على المستويين المركزي والمحلي ، وإلى الشركاء التقنيين والماليين وإلى وسائل الإعلام والخبراء والباحثين، الذين أتاحت مساعدتهم الثمينة ومهنتهم إعداد هذه الوثيقة .

تاريخ التقرير: جوان 2014

فريق الإعداد:

- بثينة قريبع، ، خبيرة
- جورجيا ديباولي Giorgia Depaoli ، خبيرة

مضمون هذه الوثيقة لا يلزم سوى مؤلفيها، ولا يمكن بأي حال

اعتباره يعكس وجهات نظر الاتحاد الأوروبي

جدول الاختصارات

الوكالة الاسبانية للتعاون	AECID
جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية	AFTURD
المجلس الوطني التأسيسي	ANC
الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات	ATFD
البنك الإفريقي للتنمية	BAD
الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي	BSG
البنك التونسي للتضامن	BTS
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	CAWTAR
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)	CEDAW
لجنة المرأة والتنمية	CFD
الجامعة العامة التونسية للشغل	CGTT
الغرفة الوطنية للنساء رئيسات المؤسسات	CNFCE
اللجنة الوطنية للمرأة والأسرة	CNFF
المنذوبية الجهوية للتنمية الفلاحية	CRDA
مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف)	CREDIF
مجلة الأحوال الشخصية	CSP

بحث حول ميزانية الزمن	EBT
اندا العالم العربي	ENDA
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	FAO
صندوق النقد الدولي	FMI
صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية	FNUAP
مجمع التنمية الفلاحية	GDA
الوكالة الألمانية للتعاون	GIZ
مؤشر التنمية البشرية	IDH
المعهد الوطني للإحصاء	INS
الأمراض المنقولة جنسيا	IST
الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان	LTDH
وزارة شؤون المرأة والأسرة	MAFF
وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين	MAFFEPA
وزارة الشؤون الاجتماعية	MAS
وزارة التنمية والتعاون الدولي	MDCI
وزارة التربية	ME
وزارة التشغيل والتكوين المهني	MEFP
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	MENA

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	MESRS
المعهد الوطني للتنمية	NDI
أهداف الألفية للتنمية	OMD
الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري	ONFP
منظمة غير حكومية	ONG
منظمة الأمم المتحدة	ONU
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	PNUD
التجمع الدستوري الديمقراطي	RCD
ديوان المفوض السامي لحقوق الإنسان	OHCHR
نقطة تنسيق قضايا النوع الاجتماعي	PFG
الإنتاج الداخلي الخام	PIB
المؤسسات الصغرى والمتوسطة	PME
البرنامج الوطني لمكافحة السيدا	PNLS
الشخص الذي يعيش مع السيدا	PVVIH
كتابة الدولة لشؤون المرأة والأسرة	SEFF
المجتمع المدني	SC
مرض فقدان المناعة المكتسبة (السيدا)	SIDA
النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين	SNJT

الاتحاد الأوروبي	UE
الاتحاد العام التونسي للشغل	UGTT
الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية	UTICA
اتحاد عمّال تونس	UTT
العنف الممارس على النساء	VFF
جرثومة نقص المناعة البشرية	VIH

الفهرس

ملخص تحليلي

1. المقدمة

1.1 السياق

الجدول رقم 1: مؤشرات الفقر، حسب المناطق الكبرى

2.1 خارطة تونس

2. وضعية المرأة

1.2 الأدوار الاجتماعية وميزانية الوقت

الرسم رقم 1: توزيع يوم بين العمل المنزلي والعمل المهني،

حسب الجنس والحالة الزوجية، تونس 2005

2.2 الصحة الإيجابية

3.2 العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي

4.2 التربية

جدول 2 : النسبة الصافية للتمدرس في الابتدائي

جدول 3 : النسبة الصافية للتمدرس في المدرسة الاعدادية (2013)

الرسم رقم 2 : توزيع التلاميذ حسب مستوى التعليم ،

السنة الدراسية ، النوع (2013/2012)

الرسم رقم 3 : نسبة الاطفال في سن الدراسة الثانوية يزاولن تعلمهم في الثانوي(2012)

الرسم رقم 4 : مزاولة التعليم الثانوي، التوزيع حسب النوع الاجتماعي

5.2 الاقتصاد والتشغيل

1.5.2 البطالة ونسبة النشاط

الجدول رقم 4 : نسبة البطالة حسب النوع الاجتماعي 2013/2006 ونسبة بطالة أصحاب شهادات التعليم العالي.

الجدول رقم 5 : نشاط ، شغل و بطالة حسب الجنس ، تونس 2013/2007

2.5.2 مناصب أخذ القرار الاقتصادي

3.5.2 الشغل غير المهيكل

4.5.2 الفقر والفوارق بين الوسط الريفي والوسط الحضري ، وبين الجهات

الخارطة رقم 1 : نسب النشاط والبطالة حسب الجنس في

الجهات (2013/2012)

5.5.2 الفلاحة

6.5.2 الوصول إلى التمويل

7.5.2 الحراك، الأمن وسياسات القرب

6.2 المشاركة في الحياة العامة والسياسية

1.6.2 النقابات

2.6.2 المرأة والمجتمع المدني

3.6.2 المرأة والسياسة

الجدول رقم 6 : حوصلة اللجان البرلمانية (القائمة في
الفترة من أكتوبر 2011 إلى جانفي 2014)
الجدول رقم 7 : حضور المرأة في الحكومات الانتقالية
الجدول رقم 8 : حضور المرأة في الوظيفة الإدارية
3. الإطار التشريعي والمؤسسي

1.3 الإطار التشريعي

1.1.3 الحقوق العائلية

2.1.2 الحقوق الاقتصادية

3.1.3 الحقوق السياسية

4.1.3 التمييز في القوانين

5.1.3 الترتيبات التشريعية ما بعد 2011

2.3 الآليات المؤسسية

3.3 سياسات النوع الاجتماعي: استراتيجيات، برامج

وتخطيط

الجدول رقم 9: مسالك التدخل للنهوض بالمساواة بين

الرجل والمرأة في تونس

4. التوصيات

5. المصادر والمراجع

الملحق رقم 1: تونس بإيجاز

الملحق رقم 2: جرد لمشاريع النوع الاجتماعي في تونس

الملحق 3: قائمة بالأشخاص الذين تم استجوابهم

ملخص تحليلي

شهدت تونس، منذ الفترة التي سبقت الاستقلال، ولادة تيار نسوي، شارك في الحركة من أجل استقلال البلاد، جنباً إلى جنب مع المنظمات الوطنية الأخرى، ولا سيما المنظمة الشغيلة ومنظمة الأعراف. وبرعاية أول رئيس للجمهورية التونسية، الحبيب بورقيبة (1956-1987)، تم إصدار مجلة للأحوال الشخصية، تمنع تعدد الزوجات والطلاق التعسفي، وتشجع على الزواج التوافقي وتتضمن إجراءات طلاق على قدم المساواة للمرأة و الرجل. وقد تعززت حقوق المرأة بفضل تعديلات إضافية أدخلت على مجلة الأحوال الشخصية، وقانون الشغل، وكذلك المجلة الجزائية. وفي عهد نظام الرئيس زين العابدين بن علي (1987 - 2011) برز "توجه نسوي تحركه الدولة"، تاركا العدد القليل من المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية المعارضة غير قادرة على الحركة. وفي جانفي 2011، تمت الإطاحة بين علي، بعد أسابيع من الاحتجاجات، بسبب ارتفاع مستوى البطالة وأسعار المواد الغذائية والفقر والفساد. وهو ما أدى إلى فترة تحول ديمقراطي، لم تكتمل بعد، ولكنها مكّنت - بدعم قوي من المجتمع الدولي - من إصدار دستور جديد يتضمّن فصولا متطورة من منظور المساواة لحماية حقوق المرأة وتعزيزها.

حالياً، إذا نظرنا إلى المعطيات الإحصائية المتوفرة، نجد أن المؤشر التآلفي للخصوبة¹ يقدر بـ 2.2 (سنة 2012 في حين كان يبلغ 7.15 سنة 1966) وتقدر نسبة الوفيات المتعلقة بالأمومة بـ 44.3 من ضمن مائة ألف، سنة 2013. وشمل التعليم البنات بصورة أفضل حيث بلغت نسبة تدرسهن في الابتدائي 98.8% وفي الثانوي 76.6%². كما أن 62% من خريجي التعليم العالي من الإناث، ولكن يقع توجيههن غالباً إلى الشعب التي تؤدي عادة إلى فترة طويلة من البطالة (شعب الآداب أو العلوم

¹المؤشر التآلفي للخصوبة يمثل عدد الاطفال الذين يمكن أن تتجهم المرأة خلال فترة خصوبتها مع احترام معدل الخصوبة حسب الشرائح العمرية للفترة المعنية .

²متابعة وضعية الأطفال والنساء . المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS4 2012/2011) " وزارة التنمية والتعاون الدولي ، المعهد الوطني للإحصاء . منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF جوان 2013 .

الاجتماعية مثلا). وهناك فقط 7% من النساء في خطة مدير مدرسة إعدادية أو ثانوية ومن جهة أخرى فإن 28.2% من النساء (من 15 عاما فما فوق) هن من ضحايا الأمية (سنة 2011)³.

ولكن التطور الحاصل بالنسبة إلى النساء في مجالات الصحة والتعليم لم يرافقه تطور على صعيد الوضع الاقتصادي. فالبطالة مرتفعة لدى النساء (21.9%) أكثر من الرجال (12.8%)، سنة 2013. وهناك فقط 6.5% من مجمل رؤساء المؤسسات المسجلين في الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية من النساء. ويعتبر وصولهن إلى مصادر التمويل أصعب بالمقارنة مع الرجال. النساء يشتغلن عادة في القطاع الفلاحي ضمن إطار العائلة، بدون أجر، وفي القطاع غير المنظم أو في المصانع والخدمات في ظروف هشة. ومازالت نسبة انخراط النساء في النقابات ضعيفة. كما أن حضورهن في هيئات القرار لا يتجاوز 8% داخل النقابات الأساسية والمكاتب الجهوية (2013). وحتى إذا لوحظ وجود مجتمع مدني نسائي ونسوي حيوي (خاصة بعد 2011)، فإن النساء في الحكومة (جانفي 2014) مازلن شبه غائبات. ومازالت نسبة النساء بمواقع القرار في الوظيفة العمومية ضعيفة وتقدر بـ 0.76%. وحاليا هناك وزيرتان (التجارة والسياحة)، من مجموع 22 وزيرا في الحكومة، وكاتبة دولة واحدة من ضمن 8 (المرأة والأسرة)، تعويضا لوزيرة شؤون المرأة والأسرة سابقا. وبيعت تسمية كتابة دولة للمرأة والأسرة لدى وزارة الشباب و الرياضة والمرأة والأسرة على الانشغال حول مصير هذه الآلية. وعلى سبيل المثال فان ميزانية الوزارة (قبل أن تصبح كتابة دولة)، في إطار ميزانية 2014، لا تمثل سوى 0,37% من الميزانية العامة للدولة.

وقد اعترفت السلطات بمشكل العنف المبني على النوع الاجتماعي، لكن الأعمال الملموسة لاجتثاث هذا المشكل مازالت محدودة وغير مستديمة. وقد صرحت نسبة 47.6% من النساء المستجوبات، على هامش المسح الوطني (2008) حول تفشي هذا المشكل، أنهن تعرضن لنوع من العنف على الأقل مرة واحدة خلال حياتهن. ثم إن الضغط الاجتماعي والتقليل من أهمية العنف مازال قائما: 55% من النساء صرحن بأن العنف شيء عادي ولا يستحق أن نتحدث عنه.

هناك حاجة ملحة لمعطيات محيئة قادرة على توضيح وضعية المرأة في تونس، في ضوء التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة. ولم يتمكن التقرير العالمي حول الفجوة بين الجنسين *Global*

³ إحصائيات مدرسية . السنة الدراسية 2013/2012 " الجمهورية التونسية . وزارة التربية ، الكتابة العامة ، الادارة العامة للدراسات والتخطيط والمنظومات المعلوماتية ، تونس .

Gender Gap Report لسنة 2012 و 2013 من تصنيف تونس، بسبب غياب معطيات إحصائية تعتمد النوع الاجتماعي (في عام 2011 صنّفت تونس في المركز 108 من ضمن 135 بلدا، مع الإشارة إلى تفاوت كبير فيما يتعلق بالحضور في البرلمان وفي تولّي مناصب وزارية⁴). وفي عام 2012، صنّف مؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تونس في المرتبة 94 من ضمن 187 بلدا⁵. لكن مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالتفاوت الاجتماعي والاقتصادي لم يتم احتسابه بسبب الافتقار لإحصائيات دقيقة حول وضعية المرأة.

ملاحظة مهمة في هذا الصدد : بالرغم من أن تونس صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو CEDAW) عام 1985 وتخلت عن تحفظاتها بشأنها في أكتوبر 2011، بمقتضى مرسوم (تم تبليغه رسميا الى لجنة سيداو في أبريل 2014)، فان مجموعة من نواب المجلس الوطني التأسيسي كانت قد نشطت في جانفي 2014 من أجل إلغاء هذا المرسوم.

⁴التقرير العالمي حول الفجوة بين الجنسين The Global Gender Gap Report 2011 صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2013

⁵ تقرير حول التنمية البشرية 2013 " صادر عن برنامج الامم المتحدة الإنمائي .

1_المقدمة

1.1 السياق

تونس بلد يقع في شمال إفريقيا ، يحده من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط ، ومن الغرب الجزائر ومن الجنوب الشرقي ليبيا. تمثل الصحراء أكثر من 30 % من مساحة البلد، والبقية مكوّنة من مناطق جبلية وسهول صالحة للزراعة.

استقلت تونس عن فرنسا سنة 1956. وهي تحظى باقتصاد متنوع يشمل بالخصوص الفلاحة والسياحة والصناعة . ويتميز الوضع الاقتصادي الحالي بنسبة نمو اقتصادي تناهز 3.5% (2012)⁶ ونسبة تضخم تقدر ب +6.1% (2013)⁷ ونسبة بطالة تناهز 16.7%، خلال الثلثية الرابعة من سنة 2013⁸ . وتصنّف تونس كدولة ذات دخل متوسط منخفض من قبل البنك العالمي. غالبية السكان التونسيين (10 ملايين و780 ألف نسمة سنة 2012) تقريبا هم مسلمون من السنّة⁹ . وتبلغ نسبة النمو سنويا 1% (2012)¹⁰ وقد تراجع المؤشر التآلفي للخصوبة¹¹ من 7.15 سنة 1966 إلى 2.2 سنة 2012.

شهدت تونس، منذ الفترة التي سبقت الاستقلال، ولادة تيّار نسوي، شارك في الحركة من أجل استقلال البلاد، جنبا إلى جنب مع المنظمات الوطنية الأخرى، ولا سيما المنظمة الشغيلة ومنظمة الأعراف. ويرعاية أول رئيس للجمهورية التونسية، الحبيب بورقيبة (1956-1987)، تم إصدار مجلة للأحوال الشخصية، تمنع تعدد الزوجات والطلاق التعسفي، وتشجّع على الزواج التّوافقي وتتضمن إجراءات طلاق على قدم المساواة للمرأة و الرجل. وقد تعزّزت حقوق المرأة بفضل تعديلات إضافية أدخلت على مجلة الأحوال الشخصية، وقانون الشغل، وكذلك المجلة الجزائيّة. وفي عهد نظام الرئيس زين العابدين بن علي (1987 - 2011) برز "توجه نسوي تحركه الدولة"، تاركا العدد القليل من المنظمات غير الحكومية

⁶ حسب المعهد الوطني للإحصاء .

⁷ البنك المركزي التونسي (<http://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/francais/actualites/evenement.jsp>)

⁸ حسب الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل

⁹ أهل " السنة" يقتدون في ممارساتهم بسيرة النبي محمد ويعتمدون على أربعة مصادر لسن القانون الاسلامي : القران والسنة و إجماع فقهاء المسلمين و الاستنتاج الفقهي .

¹⁰ البنك العالمي .

¹¹ المؤشر التآلفي للخصوبة عند احترام المعدل المتداول في شريحة عمرية معينة .

والأحزاب السياسية المعارضة غير قادرة على الحركة. وفي جانفي 2011، تمت الإطاحة بين علي، بعد أسابيع من الاحتجاجات، بسبب ارتفاع مستوى البطالة وأسعار المواد الغذائية والفقر والفساد. وهو ما أدى إلى فترة تحول ديمقراطي، لم تكتمل بعد، ولكنها مكّنت - بدعم قوي من المجتمع الدولي - من إصدار دستور جديد يتضمّن فصولاً متطورة من منظور المساواة لحماية حقوق المرأة وتعزيزها.

البنى التحتية في البلاد متطورة نسبياً: تقدّر نسبة الارتباط بشبكة الماء الصالح للشرب عام 2012 بـ 85.8% و بالكهرباء بـ 99.5% وبشبكة التطهير بـ 84.2%¹². وتقدّر نسبة الفقر بـ 24.7%¹³، وهي نسبة تم احتسابها سنة 2011 بالاعتماد على المقاييس الدولية التي تحدد عتبة الفقر بـ دولارين اثنين (02) في اليوم للفرد الواحد. وهناك إحصائيات جديدة بصدد الإعداد من قبل الحكومة التونسية بداية من جانفي 2014.

بخصوص سنة 2010، نشر المعهد الوطني للإحصاء أرقاماً عن مؤشرات عتبة الفقر تهم المناطق الكبرى على النحو التالي :

الجدول 1 : مؤشرات عتبة الفقر¹⁴ في المناطق الكبرى

عتبة الفقر	عتبة الفقر القصوى	
15.5%	4.6%	على الصعيد الوطني
9.1%	1.1%	تونس الكبرى
10.3%	1.8%	الشمال الشرقي
25.7%	8.8%	الشمال الغربي
8%	1.6%	الوسط الشرقي
32.3%	14.3%	الوسط الغربي
17.9%	4.9%	الجنوب الشرقي

¹² حسب المعهد الوطني للإحصاء

¹³ حسب وزارة الشؤون الاجتماعية بتونس .

¹⁴ عتبة الفقر تتكون من عنصرين : عنصر غذائي يحتسب على أساس الحاجة المطلوبة من الطاقة وكلفة الحريريات و عنصر غير غذائي

يتعلق بالإتفاق العام. لمزيد المعلومات:

الجنوب الغربي	21.5%	6.4%
---------------	-------	------

المرجع: المعهد الوطني للإحصاء (المسح الوطني حول الاستهلاك والإنفاق الأسري 2010)

في ما يتعلق بالتقدم الذي أحرزته تونس لبلوغ ، عام 2015، أهداف الألفية من أجل التنمية¹⁵ ، وصفت الحصيلة حتى 2010 بالاجابية حيث أنجزت تونس ، حسب المؤشرات ، ثلاثة أهداف (أهداف 1 و 2 و 3 خاصة بالنوع الاجتماعي) وكانت في موقع يسمح لها ببلوغ ثلاثة أهداف أخرى (4 و 7 و 8). وبقيت الأهداف 5 و 6 فقط في دائرة الشك لبلوغها. وفي أبريل 2014 قدمت تونس تقريرا محينا حول أهداف الألفية من أجل التنمية يشير الى أنه من غير المرجح بلوغ القسم الأكبر من الأهداف المرسومة عام 2015 .

ومن المهم التأكيد بأن برنامج التحديث والإصلاح الذي قدمه أول رئيس لتونس بعد الاستقلال، وهو الرئيس الحبيب بورقيبة، قد حقق تقدما سريعا في مجال الحقوق التشريعية وتعليم المرأة لا مثيل لها في البلدان العربية الأخرى. وبعد خمسة أشهر فقط من الاستقلال (20 مارس 1956) حورت الحكومة التشريع القديم للأسرة، حيث منعت تعدد الزوجات والتطليق التعسفي، داعية إلى الزواج بالتراضي والقيام بالطلاق في إطار صيغ قانونية عادلة. وقد تم تعزيز حقوق المرأة في تونس بنتقيدات إضافية حصلت فيما بعد وشملت مجلة الأحوال الشخصية ومجلة الشغل والمجلة الجزائرية¹⁶ .

وموازة مع ذلك، تم التسريع في تسجيل البنات بالمدارس الابتدائية والمعاهد الثانوية، حتى أن نسبة التمدرس سنة 2013 بلغت 99%¹⁷ للبنات وللذكور من الشريحة العمرية المتراوحة بين 6 إلى 11 عاما. وعلى صعيد صحة الأم، تم تسجيل تحسن ملحوظ في مجال نسبة وفيات الأمهات التي تقدر بـ 44.3 على 100 ألف سنة 2010 . لكن التقدم الحاصل في مجال حقوق المرأة والتعليم وصحة الأم لم يفض إلى تأهيل اقتصادي وسياسي واضح للمرأة. و يذك، في هذا الصدد، على سبيل المثال، أن نسبة المرأة الناشطة بلغت 24.7% فقط سنة 2013¹⁸ .

15

¹⁶بن سالم 2010

¹⁷إحصائيات وزارة التربية

¹⁸المسح الوطني حول التشغيل من 2005 إلى 2012 / المعهد الوطني للإحصاء.

ولإنجاز دراسة تحليلية في مجال النوع الاجتماعي ، لا ينبغي الاقتصار على الحصول على كمية من المعطيات (ليست دائما متوفرة) موزعة حسب النوع، بل يجب تحليلها وفق مقارنة النوع، وهو ما يقتضي التعرف على أشكال التفاوت الاجتماعي في جذورها، لتغييرها، وبالتالي ملاءمة القوانين والسياسات العمومية قصد بلوغ التكافؤ في الفرص والحقوق. فلا بد من الانطلاق من معاينة كل الاختلافات المتعلقة بظروف الحياة والحاجيات ونسب المشاركة والقدرة على الوصول إلى الموارد والتنمية والملكية وسلطة القرار، فضلا عن دور الرجال والنساء بالنظر إلى جنسهم¹⁹. وعندما نضع "نظارات النوع" على أعيننا ، تكتسب المعطيات الإحصائية دلالات إضافية مثلما تبرز ذلك المعطيات التالية :

بخصوص التفاوت في مجال النوع، حسب الطريقة التي تعتمد مؤشر المؤسسات الاجتماعية والنوع (SIGI)،²⁰ والذي يأخذ في الاعتبار سن الزواج والعنف ضد المرأة والخصوبة والوصول إلى القروض والمشاركة في الحياة العامة، تحتل تونس المرتبة 22 من ضمن 86 بلدا سنة 2012، بينما كانت تحتل المرتبة 25 من ضمن 102 سنة 2009 وإذا اعتمدنا التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي *Global Gender Gap Report* لسنة 2011²¹ فإن تونس تحتل المرتبة 108 من ضمن 135 بلدا بمؤشر 0.6255. ويعود التفاوت الكبير الذي تكشف عنه هذه التقارير إلى موضوع الحضور في البرلمان (مؤشر نسبة نساء/رجال في البرلمان يقدر بـ 0.128 مع الإشارة أن المؤشر 1 يعني الدرجة المثلى للمساواة) واحتلال المناصب الوزارية (0.04). ولم يتمكن التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي *Global Gender Gap Report* لسنتي 2012 و 2013 من تصنيف تونس بسبب غياب معطيات إحصائية تعتمد النوع.

في عام 2012 كان مؤشر التنمية البشرية حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدر بـ 0.712 (المرتبة 94 من ضمن 187 بلدا) ومؤشر تفاوت النوع بـ 0.261 (المرتبة 46 من ضمن 148 بلدا) لكن مؤشر التنمية البشرية الذي يعتمد نسب التفاوت لم يقع احتسابه جراء غياب معطيات إحصائية.

¹⁹ مائة كلمة للمساواة : معجم لمصطلحات المساواة بين المرأة والرجل ، اللجنة الأوروبية 1998 .

²⁰ مؤشر "سيجي" حول النوع الاجتماعي من اعداد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و يشتمل على معلومات فرعية تهم السن القانونية للزواج وزواج القاصرات وسلطة الاولياء والميراث والعنف تجاه النساء و تشويه الأعضاء التناسلية النسوية والنساء المفقودات ومسألة الخصوبة والحصول على أراضي و القروض والنفاد الى الحياة العامة والسياسية. <http://genderindex.org/content/team>

²¹ الذي يقوم بقياس الفجوة بين الرجل والمرأة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات النوعية. - <http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2013/>

ويمثل غياب معطيات إحصائية جديرة بالثقة مشكلا يطرح في جميع الميادين ويزيد في تعقيد مهمة أصحاب القرار السياسيين بشأن ما يجب القيام به في مرحلة انتقالية تتميز في نفس الوقت بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وبأولويات وحتى بأمور استعجالية تتطلب اتخاذ قرار سريع.

بعد ثورة 2011 ، لاحظنا نقشي نوع من " الجمود" في مجال التخطيط : إثر المخطط الخماسي للتنمية الأخير 2007-2011 للنظام السابق تم وضع مخطط "متحرك" في أبريل 2010 من قبل لجنة المرأة والتنمية التي أصبحت منذ سنة 2009 تحت إشراف وزارة التنمية والتعاون الدولي الحالية بعد أن كانت تحت إشراف وزارة شؤون المرأة والأسرة ، يتضمن مبادئ عامة حول " التنمية" فيما يتعلق بالنساء التونسيات وهي مبادئ لم تدخل حيز التنفيذ وكانت الحكومة التونسية تروم وضع برامج " عاجلة" لمواجهة الأولويات خلال فترة التحول/ الانتقال.

على الصعيد القانوني / التشريعي ، يحتوي الدستور المصادق عليه في جانفي 2014 على مؤشرات ايجابية في مجال الدفاع عن حقوق المرأة. ويتمحور الفصلان 21 و 46 مباشرة حول مسألة المساواة . وجاء في الفصل 21 " المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق و الواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز . " ويؤكد الفصل 46 " تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها. تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات (...)" و " تتخذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة."

في الواقع ، لم يتم التنصيص على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة بمختلف أبعاده، ذلك أن " المساواة أمام القانون " تضمن فقط المساواة في التعامل أمام القاضي ولكن ليس المساواة بواسطة القانون . ثم إن الأمر يبقى رهين تأويل نص الدستور ورهين القوانين الجديدة التي سنتليه بما في ذلك النصوص التطبيقية ، ولكن وبصفة عامة، يمكن القول بأن الدستور الجديد يتضمن تمشيا ايجابيا من شأنه أن يوفر الدفاع والحماية لحقوق المرأة .

وكانت تونس قد صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) سنة 1985 مع تحفظات بشأن الفصل 9 (2) المتعلق بحق المرأة في منح جنسيتها لأطفالها والفصل 15 (4) المتعلق بحق المرأة في اختيار مكان إقامتها ومنزلها والفصل 16 ج، د، ز، و، ح المتعلق بمنح لقب العائلة للأطفال والتمتع بالملكية عن طريق الوراثة والفصل 29 المتعلق بالتحكيم في النزاعات الناجمة عن

هذه الاتفاقية . والأهم من ذلك أن تونس أكدت في بيان لها أن الحكومة لن تتخذ أي قرار تنظيمي أو تشريعي مرتبط بهذه الاتفاقية يتعارض مع بنود القسم الأول من الدستور التونسي . وفي أوت 2011، صادق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم يتعلق برفع التحفظات عن اتفاقية سيداو ولكن البيان المذكور أعلاه ظل قائماً في مشروع القرار . وفي أبريل 2014 تم تبليغ قرار رفع التحفظات رسمياً إلى الأمين العام للأمم المتحدة . وكان البروتوكول الاختياري قد تمت المصادقة عليه سنة 2008 وبذلك أصبحت تونس ثاني دولة في المنطقة العربية إلى جانب ليبيا تصادق على البروتوكول . كما صادقت تونس على البروتوكول التابع للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في إفريقيا (بروتوكول مابوتو) .

وقد تم إقرار آليات مؤسساتية لإدماج النوع الاجتماعي منذ التسعينات وحصل تقدم ملحوظ في هذا المجال ولكن في الوقت الحاضر (جانفي 2014) تبدو الهيكلة المؤسساتية للدفاع عن حقوق المرأة في حاجة لإعادة النظر بما أن وزارة المرأة والأسرة قد تحولت إلى كتابة دولة للمرأة والأسرة لدى وزارة الشباب والرياضة والمرأة والأسرة .

يذكر أن الإطار القانوني الملائم الذي وضعه بورقيبة بقي أحيانا غير معروف بما فيه الكفاية من قبل عامة الناس وحتى من قبل الأشخاص المتعلمين ومن أعضاء المجتمع المدني . وقد وجدت النساء أنفسهن بسبب الخضوع للتقاليد في مجال الميراث في حالة من الاحتياج والتبعية تجاه إخوتهن الذكور مما يدل على أن ثقل التقاليد مازال قائماً . ومازال تمثيل المرأة في المجلس التأسيسي²² محدودا وكذلك في الحكومة الانتقالية الحالية²³ . وساهمت الفترة الانتقالية التي تتميز بتنامي الحركة في المجتمع التونسي وبحرية التعبير في ظهور تيارات فكرية طرحت مسائل كانت محسومة بشأن مكاسب المرأة التي تبدو وكأنها مهددة فيما تنطوي عليه من قيم إنسانية متمثلة في الحرية والمساواة.

2.1 خارطة تونس

²² سلمى عبيدة ، أول ندوة وطنية سنوية للجمعية التونسية للنساء الحقوقيات " دعم الحضور القيادي للمرأة في الوسط السياسي والقضائي " تونس

16 ماي 2012 .

²³ المرجع السابق



الولايات

1. باجة
2. بن عروس
3. بنزرت
4. قفص
5. قفصة
6. جندوبة
7. القيروان
8. القصرين
9. قنّبي
10. أريانة
11. الكاف
12. المهدية
13. مدنين
14. المنستير
15. نابل
16. صفاقس
17. سيدي بوزيد
18. سليانة
19. سوسة
20. تطاوين
21. توزر
22. تونس
23. زغوان
24. منوبة

2- وضعية المرأة

الأدوار الاجتماعية و ميزانية الوقت 1-2

تتوفر تونس على نسبة كهربية تناهز 99% وحسب المسح العنقودي متعدد المؤشرات "MICS4"²⁴ فإن 96% من السكان بإمكانهم الوصول إلى الماء الصالح للشرب وتصل النسبة 100% في الوسط الحضري على عكس الوسط الريفي التي تبلغ فيه نسبة 88% ، وتوجد مصادر المياه على عين المكان بالنسبة إلى 91% من العائلات ويتطلب الوصول إلى الماء ذهابا وإيابا 30 دقيقة على الأقل بالنسبة إلى 2% من العائلات . وتخصص 5% من العائلات 30 دقيقة أو أكثر لهذا الغرض . وتقدر هذه النسبة في القصرين وسيدي بوزيد على التوالي ب 24% و 17%²⁵ . وتحمل المرأة والبنات عبء نقل الماء في الوسط الريفي يوميا بما يزيد في ساعات عمل المرأة حيث تشير دراسة حول استثمار الوقت صدرت سنة 2005 .

حسب دراسة حول استثمار الوقت صدرت سنة 2005، فإن "الرجال في سن الضغط النفسي"²⁶ يخصصون تقريبا وقتا مضعفا ثلاث مرات، أكثر من المرأة للعمل (4 ساعات و 15 دقيقة، مقابل ساعة و 30 دقيقة). وتخصص النساء 8 مرات من أوقاتهم أكثر من الرجال للقيام بالأعمال المنزلية والعناية بالأطفال والأشخاص غير القادرين على القيام بشؤونهم بمفردهم داخل العائلة.

²⁴متابعة وضعية الاطفال والنساء . المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS4 2012/2011) " وزارة التنمية والتعاون الدولي ، المعهد الوطني للإحصاء . منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF جوان 2013 .

²⁵متابعة وضعية الاطفال والنساء . المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS4 2012/2011) " وزارة التنمية والتعاون الدولي ، المعهد الوطني للإحصاء . منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF جوان 2013 .

²⁶سن الضغط النفسي عند المرأة هو الفترة التي يتراوح فيها عمرها بين 35 و 44 سنة

ويعطي توزيع الأدوار للمرأة كتلة عمل جمالية تفوق بقليل 40 بالمائة تلك المتعلقة بالرجل ويتضح أن تحسين مستوى التعليم يحد من الوقت المخصص للعمل المهني كما يحد من الفوارق بين المرأة والرجل ولكنه لا يحد من فوارق النوع الاجتماعي في العمل غير المدفوع الأجر وليس له تأثير يذكر على انخراط الرجال النشطين في العمل المنزلي.

في الواقع تخصص النساء بمختلف أصنافهن 8 مرات من أوقاتهن أكثر من الرجال للقيام بالعمل المنزلي والعناية بالأطفال و الأشخاص المسنين أو غير القادرين على القيام بشؤونهم بمفردهم داخل العائلة²⁷. و يقدر هذا المجهود بـ 5 ساعات و 16 دقيقة مقابل 39 دقيقة (على التوالي 21.9 % مقابل 2.7% في اليوم) . وتقدر القيمة الجمالية للعمل المنزلي والرعاية والخدمات المسداة بدون أجر بـ 47.4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2006 .

وهذا الوضع يؤثر على تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة وعلى انخراط المرأة في سوق الشغل بما أن الأعمال المنزلية تجعلها تخصص وقتا أقل من الوقت الذي يخصصه الرجل في البحث عن شغل . فالمرأة العاطلة تمضي أقل وقت في البحث عن شغل (4 دقائق في اليوم) من الرجل العاطل (38 دقيقة في اليوم) ويفسر ذلك بأن الأعباء المنزلية تجعل المرأة أقل استعدادا للحركة من أجل البحث عن عمل.

وهنا يجدر تحيين المسح الوطني حول ميزانية الوقت والمنجز عام 2005 وتطويره لأنه يسمح بالتعرف على الفجوة القائمة في مجال النوع الاجتماعي وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لتقليصها .

وقد أشارت السيدة سعاد التريكي²⁸ في تعليقها على المسح المنجز سنة 2005 أنه لفت الانتباه إلى نقص خدمات المساعدة للعائلات التي من شأنها تخفيف العبء عن المرأة والتقليص من الفوارق بين الرجل والمرأة في مجال الحصول على شغل و المشاركة السياسية باعتبار أن إحداث حضانات مدرسية مثلا من شأنه أن يساعد المرأة و يوفر مواطن شغل للشباب. كما أظهر المسح أن الرجال لا يرغبون كثيرا في تقاسم الأعمال المنزلية مع النساء والإسهام بفعالية في تربية الأبناء فضلا عن النقص البارز في

²⁸سعاد التريكي " تحقيق حول ميزانية وقت النساء والرجال عام 2005 في تونس وتحديات إدراجه في السياسات العمومية " نيويورك ، لجنة وضعية المرأة ، الدورة 57 مارس 2013 .

المؤسسات والمبادرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعنى بالأشخاص غير القادرين وبالرعاية الصحية لأفراد الأسرة. ولم يهتم النظام السابق بهذا الموضوع بما فيه الكفاية، كما أن بعد سنة 2011 لم تتمكن مؤسسات المرحلة الانتقالية من تحقيق الإضافة المنشودة.

وتضيف السيدة سعاد التريكي أن التحولات الاجتماعية والديموغرافية والتكنولوجية التي يشهدها عصرنا أفرزت اخلالات على صعيد سوق الشغل وعجزا في تلبية حاجيات متنامية في قطاع الخدمات بالرغم من تزايد البطالة .. وهذا العجز تتم معالجته باللجوء إلى المخزون التقليدي المتمثل في اليد العاملة النسائية كما زاد تنامي شيخوخة السكان الوضع تعقيدا . وتشكل الشريحة السكانية النسائية المتعلمة والمتحررة في تونس نسبة 52% من تلاميذ الثانوي وأكثر من 60% من طلبة الجامعات ولكن مشكلة التشغيل مطروحة بحدة في ظل غياب استراتيجيات واضحة وفعالة للدولة والمجتمع المدني في هذا المجال . وتدعو السيدة سعاد التريكي إلى إرساء سياسات اقتصادية تشجع على المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة ووضع برامج للعناية بالأطفال للحد من هشاشة التشغيل النسائي²⁹ .

2-2 الصحة الإنجابية

أتاحت السياسة التونسية في مجال التنظيم العائلي للمرأة القدرة على التحكم في خصوبتها كشرط أساسي للتححرر. وبإمكان أكثر من ثلثي النساء اللجوء إلى وسائل منع الحمل العصرية ونتيجة لذلك انخفض المؤشر التآلفي للخصوبة³⁰ من 7.15 سنة 1966 إلى 2.2 سنة 2012 . وتستخدم 62.5% من النساء المتزوجات إحدى وسائل منع الحمل . وتسجل أرفع نسبة في منطقة الشمال الغربي (70%) أما النسبة الأقل فتوجد بالوسط الغربي (55%)³¹ . لكن هذه الحقوق يرافقها استمرار رقابة اجتماعية شديدة على حياة الشابات العازبات بما قد يمثل عائقا في البحث عن شغل والحصول على فرص للتكوين وتحقيق الارتقاء المهني أو حتى المشاركة في الحياة العامة .

²⁹المرجع السابق

³⁰المؤشر التآلفي للخصوبة يمثل عدد الاطفال الذين يمكن أن تتجهيم المرأة خلال فترة خصوبتها مع احترام معدل الخصوبة حسب الشرائح العمرية للفترة المعنية .

على صعيد صحة الأم ، سجل تقدم ملحوظ في مجال وفيات الأم عند الولادة حيث تقدر النسبة بـ 44.3 من ضمن مائة ألف سنة 2013، وتعتبر تغطية العلاج ما قبل الولادة (من قبل طبيب أو ممرضة أو قابلة) مرتفعة إذ أن 98.1% من النساء يتلقين عناية ما قبل الولادة على الأقل مرة واحدة خلال الحمل . وحوالي 99% من الولادات خلال 2011-2012 جرت تحت إشراف أعوان مختصين ، وأضعف نسبة سجلت بسيدي بوزيد (88%) .

ومن المفيد مقارنة هذه المعطيات الرسمية بأخرى من مصادر مختلفة لان المعطيات التي تقدمها الحكومة لا تعكس دائما الواقع في تعقيده . وتشير دراسة أنجزت في فيفري 2014 بمشاركة 2016 امرأة ريفية أن هؤلاء النسوة يقطن معدل 4.12 كم للوصول إلى أقرب مركز للصحة الأساسية بمعدل ساعة و12 دقيقة على الأقدام أو بواسطة وسيلة نقل ريفية.

بخصوص انعكاسات جرثومة نقص المناعة البشرية VIH نلاحظ أنه منذ ظهور أولى حالات الإصابة في نهاية سنة 1985 وحتى سنة 2012 تقدر الإصابات الجمالية المسجلة بـ 2300 حالة³² وفق تقرير وزارة التنمية والتعاون الدولي . وتبلغ النسبة عند الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 15 و 49 عاما أقل من 0.1%³³ . ويفيد المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS4 أن معدل 75 حالة جديدة يسجل كل عام.

أما جرثومة VIH فتضرب 0.43% من عاملي وعاملات الجنس و 3.1% من المدمنين على المخدرات بواسطة الحقن و 4.9% من الرجال المثليين³⁴ .

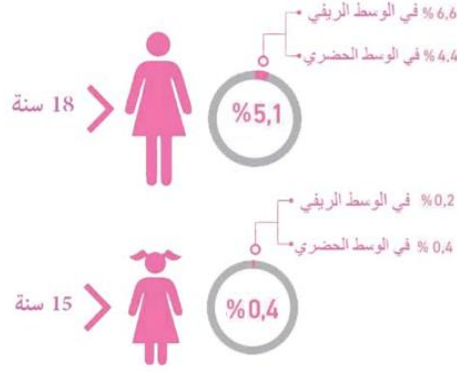
2-3 العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي

زواج القاصرات في تونس محدود جدا، ذلك أن 0.4% فقط من النساء المتزوجات تزوجن تحت سن 15 عاما و 5.1% تحت سن 18 عاما (السن القانونية للزواج)

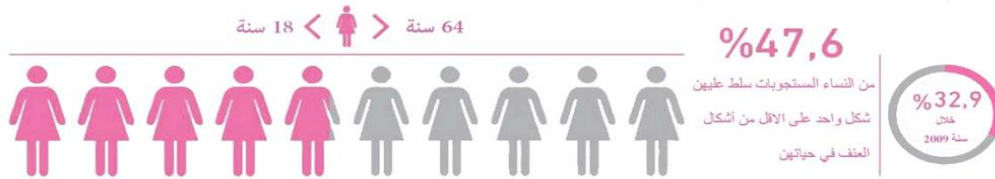
³²المرجع السابق

³³ موقع <http://www.unaids.org/fr/regionscountries/countries/tunisia/>

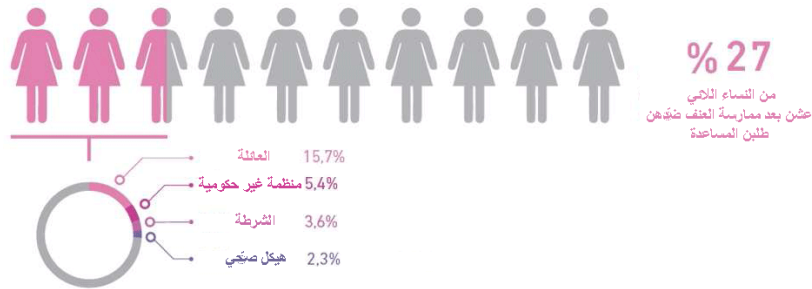
³⁴ عبيد ، ف . " الوضعية الوبائية للأمراض المنقولة جنسيا والسيدا في العالم وفي تونس ، مكافحة الإقصاء والتمييز " 2012 .



يعتبر العنف الأسري بمثابة الجرم حسب التفتيحات المدخلة على المجلة الجزائرية سنة 1993 . لكن هذا العنف يعتبر عادة مسألة شخصية ويرفض البوليس أحيانا التدخل غالبا بسبب النقص في التكوين أو الموارد للقيام بالأبحاث اللازمة للحماية الفعلية للمرأة ضحية العنف . وتكشف نتائج المسح الوطني حول العنف المسلط على المرأة في تونس³⁵ أن 47.6% من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 عاما صرحن بأنهن تعرضن على الأقل لواحدة من أشكال العنف خلال حياتهن .



وتسجل منطقة الجنوب الغربي أعلى نسبة من هذا العنف (72.2%) وأقلها في منطقة الوسط الشرقي (35.9%) . ويدل ضعف اللجوء إلى المصالح الرسمية (شرطة ، مصالح صحية ، منظمات غير حكومية) على نقص الخدمات وعدم الإطلاع على المسالك المتوفرة .



³⁵ النهوض بالإنصاف في مجال النوع الاجتماعي والوقاية من العنف المسلط على المرأة " . المسح الوطني حول العنف ضد المرأة في تونس ، الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، مشروع تعاون بين الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري و الوكالة الإسبانية للتعاون AECID 2010 .

كما يدل ذلك على تجنب المرأة القيام بفضح مثل هذه الممارسات أو حتى الاعتراف بالعنف. فالضغط الاجتماعي والاستهانة بالعنف أصبحت من الأشياء المتداولة .



وتشكل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف المسلط على المرأة التي تم إقرارها سنة 2013 من قبل وزارة شؤون المرأة والأسرة بدعم من التعاون الدولي خطوة مهمة نحو التقليل من هذا المشكل . وتجدر الإشارة الى ان غالبية المصالح المعنية بإدماج المرأة ضحية العنف والعناية بها يديرها ويساندها ممولون دوليون ، يساندون حاليا إعداد قانون إطاري يرمي إلى الوقاية من كل أشكال العنف المسلط على النساء والبنات وزجرها بالإضافة الى ضمان العناية بضحايا العنف .

الإطار الموالي ويسمى أيضا " إطار لونغواي حول تمكين المرأة والمساواة"³⁶ يقدم تحليلا بخمسة مستويات من المساواة يمكن من خلالها تقييم تمكين المرأة في مجال معين . وتساعد هذه الاداة أيضا على التفكير بشأن سبل التدخل قصد تحسين مستوى المساواة في نفس المجال . وجرى استخدامها هنا ضمن مجال العنف القائم على النوع وسيقع استخدام هذه الاداة كذلك في المجالات الاستراتيجية الاخرى المختارة

³⁶ مؤطر المساواة وتأهيل النساء (لونغواي Longwe) يعتمد خمسة مستويات للمساواة لتقييم مستوى تأهيل النساء في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية : 1 التحكم : موضوع اتخاذ القرار ، 2 المشاركة في القرار المتعلق باعداد السياسة والتخطيط والادارة ، 3 الاقتناع بالتوزيع العادل للدور بين الرجل والمرأة ، 4 النفاذ المتساوي لمراكز الانتاج و الغاء البنود التمييزية في القوانين ، 5 المساواة في الرفاه .

مؤطر 1 : العنف القائم على النوع

حالة الاوضاع	الرفاه	الوصول	التوعية	المشاركة	التحكم
<p>6.47% من النساء المستجوبات والمتراوحة أعمارهن بين 18 و64 عاما³⁷ صرحن بأنهن تعرضن لشكل من أشكال العنف في حياتهن (32.9 خلال سنة 2009).</p> <p>78.2% من هذه الحالات تدخل في باب "اعتداء جنسي" و 77.9% في باب "عنف اقتصادي" والمتسبب في العنف هو شريك حميمي أو تابع للحلقة الحميمية (زوج أو خطيب أو صديق ...)</p> <p>43% من حالات العنف الجسدي صادرة عن الحلقة العائلية (الأب أو رجال آخرون من العائلة).</p> <p>17% فقط من حالات العنف يقع فضحها من قبل النساء.</p> <p>التحرش الجنسي في مكان العمل أشارت إليه 6% من النساء العاملات أو اللاتي سبق أن عملن. - في الفضاء العمومي</p>	<p>- مراكز استقبال ضد العنف المسلط على المرأة :</p> <p>- مركز حضور بتونس</p> <p>بيتي</p> <p>مركز الزهروني</p> <p>-مراكز إصغاء : 1 ببنعروس تابع للديوان الوطني للأسرة والعمران البشري</p> <p>3 بالكاف</p> <p>وجندوية وباجة)</p> <p>جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية)</p> <p>1 بقفصة (تابع لأطباء العالم)</p> <p>2 بتونس (جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية و بيتي)</p>	<p>-55% من النساء الناجيات من العنف صرحن بأن العنف شيء عادي و لا يستدعي أن نتحدث عنه ومن بين أسباب عدم التبليغ عنه " الخوف من تشويه سمعة العائلة".</p> <p>- في الوسط الحضري "العنف بدون سبب" 24.6% والصعوبات الاقتصادية 23.5% . في الوسط الريفي اختلاف في الرأي (26.4%) والصعوبات الاقتصادية (20.4%).</p>	<p>-يرافق بعض الوسطاء/مسدي الخدمات غير الحكوميين النساء الناجيات من العنف في عملية القيام بإجراءات التكفل .</p>	<p>-النساء الناجيات من العنف لا يسيطرن على الموارد القليلة المتوفرة وفي المقابل وضع الوسطاء/ مسدو الخدمات منهجية للتنسيق والتشاور حول التكفل بين مختلف القطاعات وحول الموارد القائمة -هناك مبادرات خصوصية قليلة تعنى باعادة الادماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء ضحايا العنف.</p>	

³⁷ " المسح الوطني حول العنف ضد المرأة في تونس " الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري ، تونس 2010 .

		<p>1 بسيدي ثابت تابع لوزارة شؤون المرأة والأسرة الخط الأخضر الوطني معطل -تلجأ النساء المستجويات الناجيات من العنف غالبا إلى العائلة وإلى المنظمات غير الحكومية بنسبة 5.4% وإلى الشرطة بنسبة 3.6% وإلى الهيكل الصحية بنسبة 2.3%.</p>	<p>وفي أماكن العمل ، يقدر العنف الجنسي ب 21.3% والنفسى ب 14.8% . 73% من النساء المستجويات يصرحن أنهم لا ينتظرن شيئا من الهيكل والمصالح القائمة. - حسب المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS4 فان 5.1% من النساء تزوجن قبل سن 18 عاما (6.6% في الوسط الريفي و 4.4% في الوسط الحضري) و 0.4% قبل سن 15 عاما (0.2% في الوسط الريفي و 0.4% في الوسط الحضري³⁸</p>		
<p>-إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء ضحايا العنف غائبة عن المشاريع و المبادرات الصادرة عن</p>	<p>-نقص الخدمات (موارد، تحسيس، الخ..) يحد من مشاركة النساء الناجيات</p>	<p>- النساء الناجيات من العنف يجهلن حقوقهن و الخدمات</p>	<p>-المراكز القائمة لا توفر تغطية كاملة للخدمات على التراب الوطني</p>	<p>- التشريع الحالي المتعلق بالعنف المسلط على المرأة محدود . - المسح المنجز سنة 2010 حول العنف ضد</p>	<p>التعرف على المشاكل و</p>

³⁸متابعة وضعية الاطفال والنساء .المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS4 2012/2011) " وزارة التنمية والتعاون الدولي ، المعهد الوطني

للإحصاء . منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF جوان 2013 .

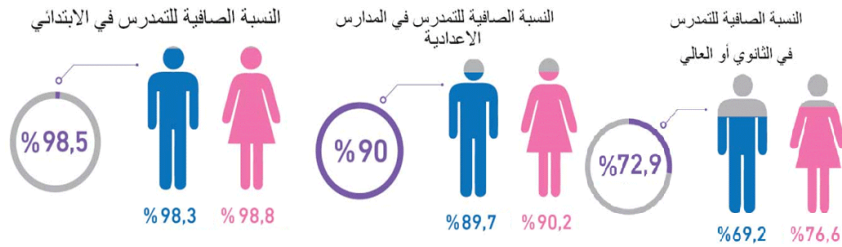
مختلف الاطراف التي تقوم بأنشطة مساعدة فقط.	في تحديد عملية التكفل	القائمة المتعلقة بالعنف - لا وجود لتحقيق يشرح لنا رؤية العنف لدى النساء والرجال -العنف اصبح عاديا وينظر اليه كمسألة شخصية -وسائل الاعلام لا يتحدث عن العنف المسلط على المرأة - أعمال التحسيس لا تشمل كامل البلاد	-الخدمات الموجودة لا تقدم إجابة مندمجة - يفترق الاعوان في المراكز القائمة إلى التكوين والتجهيزات لضمان تكفل مندمج -أغلب المراكز موجودة بفضل موارد خارج ميزانية الدولة وهو ما يفسر مشكل ديمومة الخدمات -منظومة حماية الاشخاص المعنفين والوقاية من خطر العود ضعيفة وكذلك الشأن بالنسبة إلى لمنظومة العقوبات	المرأة غير كاف بما أنه لا يشمل كل الأبعاد وكل المناطق - لا وجود لتوثيق مشترك وعلمي لحالات العنف. - في مسعى التكفل، ليس هناك نفس الالتزام من قبل مختلف الفاعلين (مثلا : في وزارة العدل لا وجود لخلية اصغاء) - غياب التنسيق بين مختلف المتدخلين و مسدي الخدمات . - جمع المعطيات غير مندمج وغير مندمج .	التحليل
- هناك عديد المشاريع للمجتمع المدني او المجموعة الدولية تهدف الى تمكين المرأة اقتصاديا.		-تم انجاز العديد من حملات التحسيس -تم سنة 2014 اجراء احصاء جديد للسكان من المفروض أن	- عديد الاطراف المعنية قامت بمسعى لمزيد نمذجة التكفل بالمرأة التي تتعرض للعنف. -منظومة الامم المتحدة التزمت بتوفير دعم	-ستجري لجنة " الحقيقة والكرامة" تحقيقا حول العنف ضد المرأة خلال المدة 2013/2011 -تم اعداد " استراتيجية وطنية لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة	الفرص المتاحة

		<p>يراعي النوع الاجتماعي بمساعدة فنية من وكالات التعاون . -تحسيس على الصعيد الدولي بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة وبمناسبة حملة 16 يوما</p>	<p>مستمر لمصالح التكفل -لامركزية التدخلات</p>	<p>خلال مراحل حياتها" من قبل وزارة شؤون المرأة والاسرة وصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية . -عديد الاطراف المعنية قامت بمسعى لاعداد قانون اطاري حول العنف -تدخل قوي من قبل فاعلين حكوميين والمجتمع المدني والتعاون الثنائي والمتعدد الاطراف في أعقاب تحقيق الديوان الوطني للاسرة والعمران البشري -خبرات قائمة : بيتي / شعب/ مراكز اصغاء تابعة لجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات /حصص للتكوين لمركز كوثر.</p>	
<p>تم تحسين التمكين الذاتي للمرأة واعادة ادماجها الاقتصادي والاجتماعي .</p>		<p>-قطع الصمت حول العنف ضد المرأة وفضحه والحد من استمراره -تحسين التوعية بالعنف</p>	<p>-ضمان استقبال وتكفل جيد بالنساء الناجيات من العنف -وضع منظومة مرجعية للجودة متعددة الاغراض من أجل استقبال</p>	<p>-ضمان مراجعة وتطبيق القوانين للوقاية ولمكافحة جمع أشكال العنف ضد المرأة . -تحسين واستكمال الاحصائيات المتعلقة بالعنف ضد المرأة . -وضع منظومة يقظة</p>	<p>الأهداف</p>

		<p>ضد المرأة داخل الاسرة والمجتمع</p> <p>-ضمان معرفة أفضل للقوانين</p>	<p>ومرافقة والتكفل بالنساء الناجيات من العنف</p> <p>-تبني مرجعيات مشتركة حول مختلف أشكال العنف</p> <p>-تطوير الكفاءات والهياكل وخدمات التكفل ضد العنف</p>	<p>تتعلق بمختلف أشكال العنف ضد المرأة.</p> <p>-تبني منظومة متابعة وتقييم للبرامج القائمة.</p>	
--	--	--	---	---	--

4-2 التربية

تبدو المساواة في مجال تدرس البنات و الأولاد في تونس حاصلة أو تكاد ، مثلما تبرز ذلك التماثل الصغيرة الموالية:



تكشف المعطيات الإدارية عن نسبة تدرس صافية في الابتدائي معدلة³⁹ تناهز 98.5 % ، موزعة كالتالي: 98.8 % للإناث و 98.3 % للذكور ،

جدول 2 : النسبة الصافية للتمدرس في الابتدائي (2013)

المجموع	أولاد	بنات
---------	-------	------

³⁹ تحديد عدد التلاميذ في سن مزاولة الدراسة في مدرسة ابتدائية ومسجلين في مدرسة ابتدائية أو ثانوية مع تحديد نسبتهم بالنظر الى العدد الجملي لهذه الشريحة العمرية .

الابتدائي			
1 000 408	514 026	486 382	أفراد في سن الابتدائي مسجلون في الابتدائي
1 026 078	528 019	498 059	أفراد في سن المدرسة الابتدائية
%97.5	%97.3	%97.7	النسبة الصافية للتمدرس في الابتدائي
10 637	5 030	5 607	أفراد في سن الابتدائي يدرسون في المدارس الإعدادية
%98.5	%98.3	%98.8	النسبة الصافية المعدلة للتمدرس في الابتدائي

المرجع: وزارة التربية و المعهد الوطني للإحصاء 2012

وتضاهي نسبة التمدرس في الابتدائي في تونس المستوى العالمي بغض النظر عن حالة الأبناء من حيث متغيرات الوسط ومستوى تعليم الأم ومستوى المعيشة .

وفي المرحلة الإعدادية تبلغ نسبة التمدرس الجمالية المعدلة 90.0% بالمائة و تحديدا 90.2% للبنات و 89.7% للأولاد .

جدول 3: النسبة الصافية للتمدرس في المدرسة الإعدادية (2013)

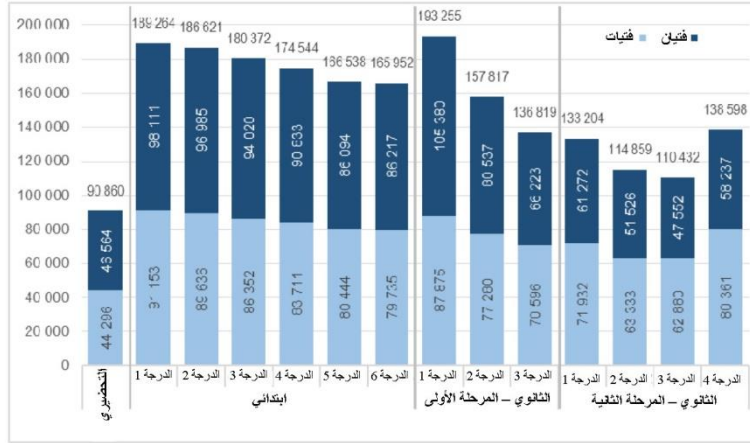
المجموع	أولاد	بنات	
الإعدادية			
386 302	192 536	193 766	أفراد في سن المدرسة الإعدادية يدرسون في المدرسة الإعدادية
492 054	253 255	238 799	أفراد في سن المدرسة الإعدادية
%78.5	%76.0	%81.1	النسبة الصافية للتمدرس في المدرسة الإعدادية
50 927	32 362	18 565	أفراد في سن المدرسة الإعدادية يدرسون في الابتدائي
5 445	2 334	3 111	أفراد في سن المدرسة الإعدادية يدرسون في الثانوي
%90.0	%89.7	%90.2	النسبة الصافية المعدلة للتمدرس في المدرسة الإعدادية

المرجع: وزارة التربية و المعهد الوطني للإحصاء 2012

وتفيد معطيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS4 أنه على العكس مما يجري في الابتدائي فإن متغيرات الوسط الاجتماعي والمنطقة لها تأثير واضح على الوصول إلى المدرسة الإعدادية والمعهد الثانوي والتعليم العالي . ونسجل هنا فارقا ب 21.4% بين الوسط الريفي (59.3%) والوسط الحضري (80.7%) كما نسجل فارقا ب 26% بين جهة القصيرين (55.1%) و إقليم تونس (80.9%) . كما يلعب متغير النوع الاجتماعي دورا مهما في الابتدائي بما أنه تم تسجيل فارق ب 10% بين البنات والأولاد في نسب الانخراط في المرحلة الثانوية (مدرسة إعدادية ومعهد) . وإذا كانت أعداد التلاميذ في

تناقص في المرحلة الابتدائية فان النقص يتضح أكثر فأكثر بداية من المرحلة الإعدادية (المدرسة الإعدادية) .

الرسم 2 : توزيع التلاميذ حسب مستوى التعليم ، السنة الدراسية ، النوع (2013/2012)

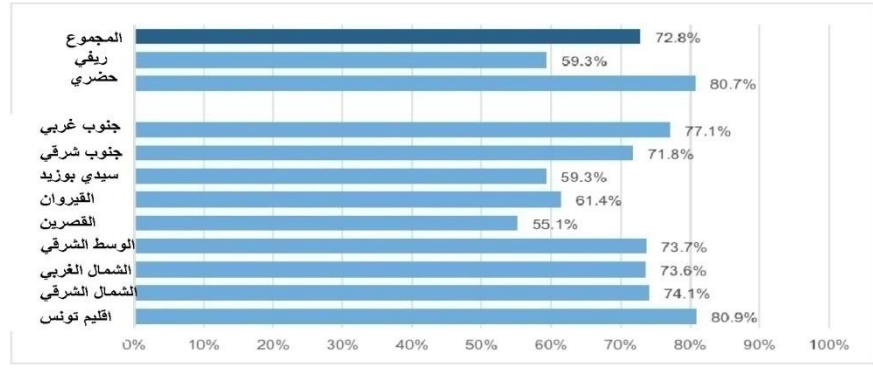


المصدر: معطيات من وزارة التربية ووزارة شؤون المرأة والأسرة بالنسبة للنطاق الخاص للسنة التحضيرية

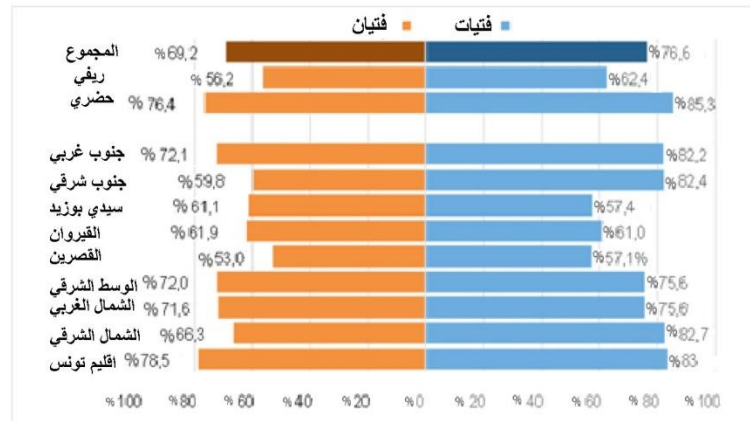
عدد البنات المسجلات في المدارس أكثر من الأولاد وهذا صحيح خاصة بداية من مرحلة المدرسة الإعدادية. لكن ينبغي الأخذ بعين الاعتبار التوزيع حسب الوسط و / أو حسب الولاية للتمكن من تحليل هذه الظاهرة بعمق (المتغير المتمثل في النوع الاجتماعي لا يؤثر بنفس المستوى بالنظر إلى الوسط الحضري أو الريفي) .

وفيما يتعلق بالمرحلة الثانوية تكشف المعطيات أن نسبة التمدرس الجمالية تقدر بـ 72.9% وتحديدا 76.6% للفتيات و69.2% للفتيان .

الرسم 3 : نسبة الاطفال في سن الدراسة الثانوية و يزاولون تعلمهم في الثانوي 2012



المصدر: MICS4، 2012



المصدر: MICS4

وعلى صعيد التعليم العالي ، ومن مجمل 22 شعبة هناك 14 ذات غالبية نسوية وتهم هذه الشعب العلوم الاجتماعية والإنسانية واللغات والاقتصاد والصحافة والحقوق والفلاحة والخدمات . وتعتبر البنات أقل تمثيلا نسبيا في شهادات الهندسة (29%) و الهندسة المعمارية (34.5%) و الطب البيطري (35.9%) والعلوم الفيزيائية (45.9%) والإعلامية (47.4%) والرياضيات والإحصاء (49.4%)⁴⁰.

نسبة الفتيات في نيل الشهادات



⁴⁰د. محفوظ دراوي " مسألة النوع الاجتماعي والنهوض بتشغيل الشباب . تقرير نهائي " الوكالة الألمانية للتعاون GIZ تونس 2012

ويقع توجيه البنات غالبا إلى شعب تؤدي عادة إلى فترة طويلة من البطالة وتبلغ نسبتهن 20% في العلوم التقنية بينما تصل نسبتهن في الآداب 72.9%. خلال السنوات الأخيرة ، تعددت الشعب المهنية أي ذات التشغيلية (أكثر من 850 شعبة) لكن بعضها ينظر إليها على أنها خاصة بالإناث وأخرى خاصة بالذكور⁴¹ وقد أصبحت الفتيات تحظى بمجالات اختيارية واسعة ومتنوعة بما فيها الشعب التي كانت مقتصرة على الذكور لكن انعكاسات ذلك على التشغيلية لم تتحقق بما فيه الكفاية نتيجة الرواسب الذهنية القديمة التي تبجل الذكور. ومازال الفتيات وأوليائهن يفضلون شعب التكوين والمهن التي يرون أنها مناسبة للإناث (التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ..) حيث يعتقدون أن فرص العمل أفضل في هذه القطاعات وكذلك إمكانية التوفيق بين الحياة العائلية والحياة المهنية. لكن هذا بدوره يحد من حظوظ الفتيات المهنية ويعزز الأفكار النمطية حول النوع الاجتماعي .

على صعيد آخر، ظل الانقطاع المدرسي محدودا من زاوية النسبة لكن بالأرقام يعد بالآلاف وهذا له دلالاته. ففي سنة 2011/2010 انقطع عن التعليم 98 ألف و774 تلميذا وارتفع هذا الرقم إلى 111 ألف سنة 2012/2011 ويتراوح بين 100 ألف و108 ألف سنة 2013/2012 . وتشير الإحصائيات إلى ان 87% من التلاميذ المنقطعين عن الدراسة نقل أعمارهم عن 16 سنة⁴².

في المرحلة الابتدائية للسنة الدراسية 2013/2012 بلغت نسبة الانقطاع 1.1% من الذكور و0.9% من الإناث ولكن في نفس السنة بلغت نسبة الانقطاع في المرحلتين الإعدادية والثانوية معا 11.1% (عدم وجود معطيات حسب الجنس)⁴³. وسجلت أعلى نسب للانقطاع المدرسي في المناطق الداخلية سيما القصرين والقيروان وسيدي بوزيد ، لدى الذكور أكثر من الإناث وفي المرحلة الثانوية أكثر من الابتدائي.

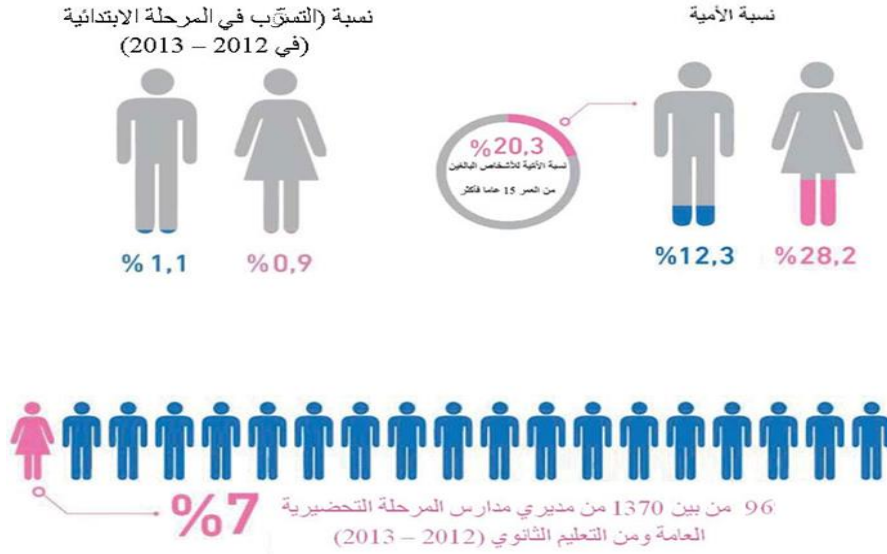
حسب بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية، تقدر نسبة الأمية على الصعيد الوطني للأفراد في سن 15 عاما فما فوق بـ 20.3% سنة 2011 موزعة كالتالي: 28.2% من النساء الأميات مقابل 12.3% من الرجال⁴⁴.

⁴¹المرجع السابق 34

⁴² موقع <http://directinfo.webmanagercenter.com/2013/09/10/abandon-scolaire-lunft-tire-la-sonnette-dalarme/>

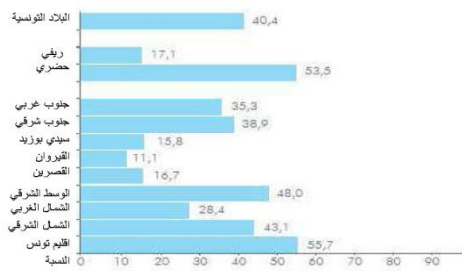
⁴³ دليل الإحصائيات المدرسية 2013/2012 " وزارة التربية ، تونس 2014 .

⁴⁴ معطيات وفرتها وزارة الشؤون الاجتماعية .



وتجدر الإشارة إلى أن من بين 1370 مدير مشرف على مدارس المرحلة التحضيرية العامة والتعليم الثانوي (2012-2013)، 96 فقط هم من النساء، ومن بين 1194 استاذ تعليم عالي (2012-2013) لا توجد سوى 199 امرأة.

وبخصوص الوصول إلى الانترنت حسب المسح العنقودي متعدد المؤشرات MISC 4 : 40.7% من الإناث المتراوحة أعمارهن بين 15 و24 سنة استخدمن الانترنت مرة في الأسبوع على الأقل خلال الشهر الذي سبق استجوابهن 53.5% منهن يعشن في الوسط الحضري و17.1% في الوسط الريفي . و يبرز الرسم التالي الفروقات بين الجهات⁴⁵:



ويمكن تلخيص وضعية الفتيات و الفتيان في قطاع التعليم بالقول انه إذا كانت الإناث، من ناحية، يتعلمن أكثر فأكثر، فانه من ناحية أخرى مازال اختيار شعب التعليم يخضع غالبا للثقافة المهيمنة بما يجعلهن يتعرضن لتمييز أفقي نلمس انعكاساته في سوق الشغل.

⁴⁵متابعة وضعية الاطفال والنساء . المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS4 2012/2011) " وزارة التنمية والتعاون الدولي ، المعهد الوطني

للإحصاء . منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF جوان 2013 .

2-5 الاقتصاد والتشغيل

2-5-1 البطالة ونسبة النشاط

مثلما ورد في مقدمة هذه الدراسة حول النوع الاجتماعي في البلاد، فإن السياق الاقتصادي الحالي يتميز حسب أرقام المعهد الوطني للإحصاء بنسبة نمو اقتصادي تناهز 3.5% سنة 2012⁴⁶ ونسبة تضخم ب + 6.1% سنة 2013⁴⁷ ونسبة بطالة على الصعيد الوطني تناهز 16.7%، خلال الثلثة الرابعة من سنة 2013⁴⁸. ولا تساعد الأزمة الاقتصادية المرفوقة بالانعكاسات الاقتصادية الناجمة عن الثورة (نقص فادح في عائدات السياحة وهروب العديد من المستثمرين الأجانب ، الخ ..) على تحقيق التوازن والرفاه في القطاع الاقتصادي وبالتالي خلق فرص عمل وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في مجال التشغيل .

ومنذ 20 عاما يعتبر الحد من الفوارق بين المرأة والرجل في هذا القطاع ضعيفا بالرغم من التقدم الحاصل في التمدرس حيث تفوق نسبة الإناث نسبة الذكور وكذلك بالرغم من التحكم في الخصوبة وتحسن الصحة الإنجابية.

وحسب المعهد الوطني للإحصاء ، تضرب البطالة⁴⁹ النساء أكثر من الرجال وتمس البطالة مرتين أكثر خريجي التعليم العالي من النساء (بالمقارنة مع الخريجين الذكور) فقد بلغت نسبة البطالة⁵⁰ لدى النساء 21.9% خلال الثلثة الرابع من سنة 2013 وعند الرجال (12.8%) وعند خريجات التعليم العالي (41.9%) أي ضعف عدد الخريجين من الرجال (21.7%) . وكانت نسب البطالة تقدر سنة 2012 ب 15.6% للخريجين الرجال و ب 39.1% للخريجات النساء . وفي الواقع فإن تزايد حدة بطالة النساء أمر ثابت وسريع في الزمن كما تبرزه الجداول التالية :

⁴⁶ حسب المعهد الوطني للإحصاء .

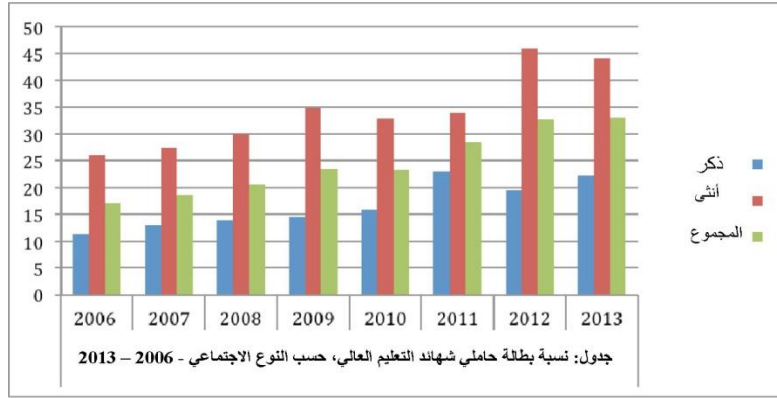
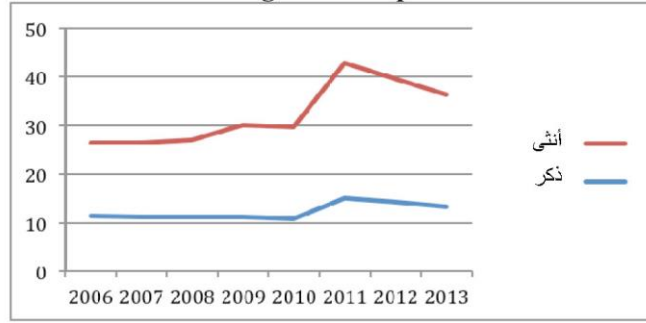
⁴⁷ البنك المركزي التونسي (<http://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/francais/actualites/evenement.jsp>)

⁴⁸ حسب الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل

⁴⁹ المعهد الوطني للإحصاء (2013 الثلثة 4) .

⁵⁰ نسبة البطالة هي نسبة الاشخاص الذين ينتمون للسكان النشطين ولكن لا يعملون . السكان النشطون هم السكان في سن العمل الذين يعملون أو يرغبون في العمل .

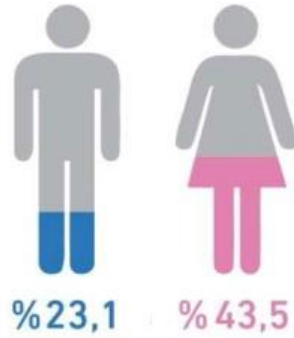
جدول 4 : نسبة البطالة حسب الجنس 2006/2013 ونسبة بطالة أصحاب شهادات التعليم العالي



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء 2006 – 2013

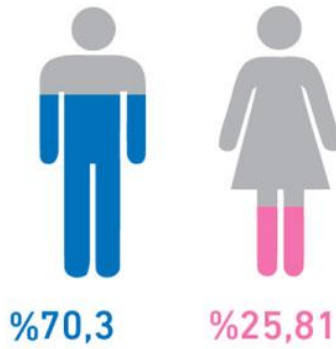
ومع ذلك تبقى هذه الأرقام أقل مما هو عليه وضعية البطالة التي تعاني منها التونسيات لأن حضورهن ضعيف في السوق الرسمية للشغل. في سنة 2011 بلغت نسبة العاطلات⁵¹ عن العمل 66.3% من ضمن مجموع النساء ولكن 18% فقط من النساء غير المتخصصات أدرجن في إحصائيات البطالة. وتقضي نصف الخريجات حاليا أكثر من سنة للحصول على أول شغل على عكس 32% من زملائهن الذكور⁵².

⁵¹ نساء غير نشطات سنهن أقل من 64 عاما بالمقارنة مع السكان في سن العمل (أعمارهم تتراوح بين 15 و 64 عاما) .
⁵² س . التركي ، ه . التويتي "قوانين الشغل ومشاركة المرأة في سوق الشغل بتونس" الوكالة الألمانية للتعاون GIZ 2013 .

نسبة البطالة في أوساط حاملي
شهادات التعليم العالي

في سنة 2012 بلغت نسبة النساء الناشطات⁵³ في سوق الشغل 25.81% مقابل 70.3% للرجال وحوالي 47%⁵⁴ لمجمل الجنسين.

نسبة النشاط



وفي نفس السنة من ضمن النساء الشابات (25 إلى 34 عاما) هناك فقط 41% انخرطن في سوق الشغل مقابل 89% بالنسبة إلى الرجال من نفس الشريحة العمرية⁵⁵. ومثلما يقول الحبيب التوهامي فإن نسبة نشاط الإناث أقل من مستواها الحقيقي إذا أخذنا في الاعتبار الاضطرابات التي حصلت في الماضي بشأن الطلب الإضافي النسائي على الشغل⁵⁶. وتشير أبحاث المعهد الوطني للإحصاء أن الطلب الإضافي النسائي على الشغل بلغ سنة 2010 حوالي 21% من الطلب الإضافي الجملي. ويبلغ عدد أصحاب الشهادات العليا من النساء سنويا 34 ألف من بينهم 27 ألف يبحثن عن أول شغل لهن.

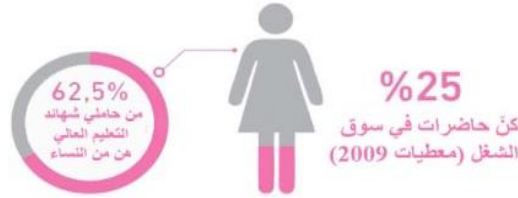
⁵³ يشمل مصطلح السكان النشطين في نفس الوقت السكان الذين لهم شغل وكذلك العاطلين.

⁵⁴ نسبة النشاط تحتسب بين عدد السكان النشطين (سواء لهم شغل أو عاطلين) وبين العدد الجملي للسكان.

⁵⁵ انظر المرجع 27.

⁵⁶ حبيب التوهامي، محلل اقتصادي ووزير سابق، بمناسبة مائدة مستديرة نظمتها جمعية "صوت المرأة" ومؤسسة كونراد أدنهاور بنزل أفريقيا يوم 24 ديسمبر 2011.

وهذه الأرقام تبرز حجم الصعوبات أمام المرأة للعثور على شغل . وعلى سبيل المثال ، في عام 2009 ومن ضمن 62.5% من النساء خريجات التعليم العالي سجل حضور 25% منهن فقط في سوق الشغل.



وحتى من ضمن الشابات من 20 إلى 29 عاما فإن حضورهن أقل من 35% . وتعود هذه المفارقة إلى وجود شكل من أشكال التمييز القوي ضد المرأة في سوق الشغل . وبالرغم من تزايد أعداد النساء خريجات التعليم العالي فإن 16% من النساء من الشريحة العمرية 25 إلى 29 عاما و 24% من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 30 و 34 عاما هن من الأميات ، مقابل على التوالي 6% و 8% من الرجال. وهكذا فإن الوضع في مجال المساواة بين الجنسين مازال أقل بكثير مما تقتضيه المعايير الدولية وذلك بسبب ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي⁵⁷ ومسائل تهتم التمكين⁵⁸ empowerment

جدول 5 :النشاط ، التشغيل و البطالة حسب الجنس ، تونس 2007/2013

2013	2010	2009	2008	2007		
2872.8	2758.2	2693.2	2630.1	2570.9	رجال بحساب الألف	سكان نشطون
1105.8	1011	996	973.7	950.8	نساء بحساب الألف	
27.7	26.8	27.9	27	27	%	
2505.6	2457.8	2391.4	2336.8	2279.3	رجال بحساب الألف	سكان نشطون ويشتغلون
863.1	819.6	807.5	818.6	805.8	نساء بحساب الألف	
25.6	25	25.2	25.9	26.1	%	
367.2	300.4	301.8	293.3	291.6	رجال بحساب الألف	سكان عاطلون
242.7	191.4	188.5	155.1	145	نساء بحساب الألف	
39.7	38.9	38.4	34.6	33.2	%	

⁵⁷ الاندماج العالمي لتونس / جيل جديد من الإصلاحات للنهوض بالنمو والتشغيل " البنك العالمي 2009 .

⁵⁸ التقرير السنوي حول المنافسة 2010 " المعهد التونسي للمنافسة والاقتصاد الكمي 2010 .

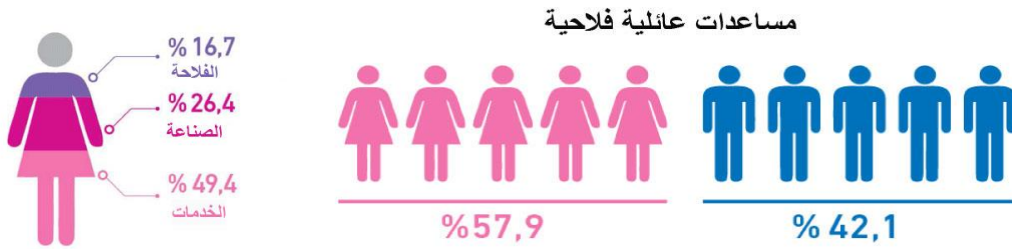
21.7	15.8	14.6	13.9	12.9	%رجال	بطالة أصحاب الشهائد
41.9	32.9	34.9	30.0	27.4	%نساء	
31.9	23.3	23.4	20.6	18.7	نسبة البطالة الجمالية	

المرجع: المعهد الوطني للإحصاء: المسح الوطني حول السكان والتشغيل 2007-2008-2009-2010-2011

وتمثل الأجيال أكبر نسبة من النساء العاملات سنة 2011 بما يقارب 79.5% (68.6% من الرجال العاملين هم من الأجراء) تليها العاملات المستقلات 12.5% (28.2% بالنسبة إلى الرجال) والمعينات العائلية 8% (3.2% فقط بالنسبة إلى الرجال). ويفسر تنامي الأجراء من الشريحة النسائية بالسياسة الاقتصادية المعتمدة والتي تشجع المستثمرين الأجانب فضلا عن إصدار قانون 1972⁵⁹ الذي ساهم في توفير مواطن شغل عديدة ليد عاملة نسائية ضعيفة الاختصاص .

في حين يتوزع عمل الرجال في إطار التنوع ويشمل عدة قطاعات فإن ثلثي النساء يجدن أنفسهن مقيدات بثلاثة قطاعات رئيسية تتطلب يدا عاملة نسائية وافرة سيما قطاع الخدمات (المساهمة النسائية تقدر بـ 49.4%) والصناعات المعملية (26.4%) والفلاحة (16.7%)⁶⁰ ويتعلق الأمر هنا بأنشطة تتأثر كثيرا بالعوامل المناخية والاقتصادية المتقلبة.

تنوع قطاعي ضعيف لتشغيل النساء



وتعد وضعية النساء العاملات في قطاع الفلاحة هشة وهن في الغالب معينات لعائلاتهن بدون أجر . ويستخدم قطاع الخدمات النساء في التجارة وفي كثير من الأحيان ضمن عمل غير منظم وغير ثابت . أما النساء المتعلقات فيتنجهن عادة إلى القطاع العمومي (التعليم ، الصحة) . ويتسبب ضعف التنوع في

⁵⁹ تم إصدار قانون 1972 لاجاد اطار قانوني يسهل هجرة شركات النسيج والملابس الأوروبية الى تونس لاستغلال يد عاملة رخيصة . ويتعلق الامر بشركات معدة كليا للتصدير تخضع للمراقبة الديوانية.

⁶⁰ "تمكين المرأة اقتصاديا : ضرورة كسب التحدي" مجلة الكريديف ، تونس ، أوت 2013 .

مجالات التشغيل النسائي في تقليص حظوظ المرأة للانخراط في سوق الشغل وفي بروز تمييز أفقي. وتشير دراسة صادرة عن الوكالة الألمانية للتعاون **GIZ** في 2013⁶¹ إلى أن التمييز الأفقي يبدأ بالاختيارات التعليمية : الطالبات التونسيات ممثلات بكثرة في مجالات دراسية لها علاقة بالخدمات الاجتماعية (87%) والصحة (71%)⁶² . وهذا التوجه يعكس أيضا على اختيارات القطاع المهني ونوعية العمل حيث تتركز اليد العاملة النسائية التونسية في قطاعات التعليم ، والخدمات والصحة ، والإدارة ، والفلاحة وصناعة النسيج (خاصة النساء اللاتي لا يتوفرن على شهادة من التعليم العالي) .

وبالرغم من أن النساء يمثلن 62% من مجمل طلبة التعليم العالي فهن غير ممثلات بشكل كاف في ميادين الهندسة والتكنولوجيا (34%) والهندسة المعمارية والبناء (37%)⁶³ وهي ميادين تستجيب للحاجيات الوطنية لسوق الشغل . ونتيجة لذلك فإن 13% فقط من النساء يشتغلن في الصناعة أي نصف نسبة الرجال (25%)⁶⁴ .

وتمثل التونسيات 30% من المهندسين (2013)⁶⁵ حسب عمادة المهندسين ، و33% من القضاة (حسب الكريديف 2010) و42.5% من المحامين و47% من الباحثين⁶⁶ و42% من الأطباء و53% بالمائة من الصيادلة سنة 2014⁶⁷ حسب إحصائيات عمادة الأطباء و56.8% من المعلمين و47.7% من أساتذة التعليم التقني و17.6% من المتفقدين البيداغوجيين و38.9% من أساتذة التعليم الثانوي و47.2% من أساتذة التعليم العالي كما أن النساء يمثلن خلال نفس السنة أقل من 8.9% من أعضاء التنفيذ والسلك التشريعي والإطارات العليا في الإدارة العمومية و17.4% من المديرين و10.8% من المسيرين والوكلاء . وفي المقابل هن يمثلن 49.7% من موظفي المكاتب و74% من الذين يشتغلن على الآليات ومن أعوان التجميع⁶⁸ .

⁶¹ من أجل مقارنة ملائمة في التسيير: الاقتصاد التونسي والتنوع " تونس، الوكالة الألمانية للتعاون GIZ 2013

⁶² وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2012 .

⁶³ المرجع السابق

⁶⁴ البنك العالمي ، 2013 (معطيات 2011)

⁶⁵ عمادة المهندسين 2013 .

⁶⁶ "المرأة والرجل في تونس في أرقام" . الكريديف 2010

⁶⁷ عمادة الاطباء 2014

⁶⁸ حبيب التوهامي ، محلل اقتصادي ووزير سابق ، بمناسبة مائدة مستديرة نظمتها جمعية " صوت المرأة " ومؤسسة كونراد أدنهاور بنزل أفريقيا يوم

24 ديسمبر 2011.

ويحظى العديد من النساء ببرامج تشجيع على التشغيل. بلغ عددهن سنة 2009 حوالي 30% من المنتفعين بخدمات الصندوق الوطني للتشغيل 21/21 ونسبة 61.7% من المنتفعين بتربص التأهيل للحياة المهنية (SIVP) ونسبة 65.2% من المنتفعين بعقد إدماج خريجي التعليم العالي (CIDES) ونسبة 66% من المنتفعين بعقد التأقلم والإدماج المهني (CIAP) ونسبة 51% من المنتفعين بتكفل الدولة بجزء من الأجور المدفوعة بعنوان الانتدابات الجديدة لخريجي التعليم العالي (PC50) ونسبة 65.3% من المنتفعين بتربص التأهيل لبعث مؤسسات (SIACE) وأخيرا حوالي 31% من المشاريع الممولة من قبل البنك التونسي للتضامن . وفي تعليق له يقول الباحث الحبيب التوهامي " تشير الإحصائيات الأخيرة حول بطالة النساء أن هذه البرامج قد استنفدت طاقتها وأن تكلفتها أصبحت مرتفعة جدا بالمقارنة مع جدواها كما أن الأفكار البالية مازالت تحول دون تحقيق المرأة لأهدافها وليس أدل على ذلك من البطالة التي تضرب خريجات التعليم العالي. وعلاوة على ذلك تشير دراسة أنجزت سنة 2004 حول مقومات أجور خريجي التعليم العالي إلى أن أجور الرجال تفوق أجور النساء مهما كان مستوى الشهادة العليا : أكثر من 30% بالنسبة إلى المهندسين الرجال وأكثر من 23% للمحرزين على الأستاذية الرجال وأكثر من 25% بالنسبة إلى التقنيين السامين الرجال . وهذه الفوارق تنعكس فيما بعد بالضرورة على جريات تقاعد النساء علما بأن التحولات التي يشهدها المجتمع جعلت من التشغيل بالنسبة إلى المرأة التونسية وسيلة لتحقيق استقلالها الذاتي والمالي وعنصر تقدير في المجتمع ومكافأة على الجهود المدرسية والجامعية للمرأة بما أن الشغل والأجر يجسدان القدرة على الاستثمار في رأس المال البشري. ومن هذه الزاوية ، منيت التونسيات بالخسران⁶⁹ ."

ويمكن أن نضيف إلى هذا التقييم أنه وفق دراسة وطنية أنجزت سنة 2004 فإن 42% من الأشخاص المستجوبين (48% من الرجال و 35% من النساء)⁷⁰ صرحوا بأن النساء هن السبب في البطالة. وتبين أخيرا أن 26.7% من النساء العاطلات لا يبحثن حتى عن الانخراط في الحياة العملية⁷¹ وأن 20% فقط من التونسيين يعتقدون بأن الشغل حق من حقوق المرأة⁷². وهناك أنواع من الخطاب السياسي استغلّت عنصر عزوبية المرأة للقول بأنه في زمن أزمة التشغيل فإن هذه الشريحة من النساء تشكل أحد

⁶⁹حبيب التوهامي (انظر المرجع رقم 32).

⁷⁰درة محفوظ "مسألة النوع على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي" مائدة مستديرة بتاريخ 16 نوفمبر 2011

⁷¹د. بن سالم، GIZ، مسألة النوع ، مائدة مستديرة بتاريخ 16 نوفمبر 2011.

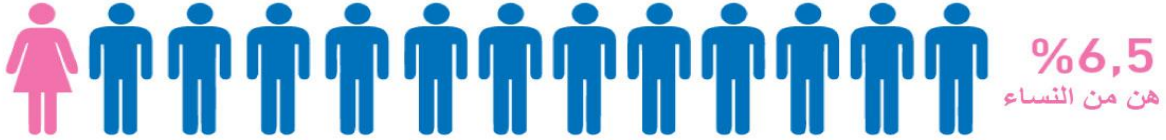
⁷²انظر المرجع رقم 62 .

أسباب تقلص فرص العمل لفائدة الرجال. ولكن عزوبية المرأة كما هو الشأن بالنسبة إلى عزوبية الرجل في انخفاض نسبيا أو مستقرة نوعا ما . فهذه النسبة انخفضت من 38% في أبريل 2004 إلى 37.8 % في ماي 2008 و إلى 35.7 % في ماي 2011 . وينبغي بالتالي دراسة الظاهرة حسب المناطق للتأكد من أن الفوارق بين الجنسين تعود إلى أسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية.

2.5.2 مناصب أخذ القرار الاقتصادي

بخصوص مناصب أخذ القرار في القطاع الخاص ، نلاحظ أن نسبة تمثيل المرأة داخل مجالس المؤسسة ضعيفة : من ضمن 30 مؤسسة تونسية كبرى هناك 4 مؤسسات فقط تعد امرأة أو أكثر في مجالسها و 11 مؤسسة فقط تضم امرأة أو أكثر في مجلس إدارتها⁷³ . وفيما يتعلق برؤساء المؤسسات تكشف الإحصائيات عن نسبة مشاركة للمرأة مخيبة للآمال. وتعد تونس بين 14 ألف و 15 ألف امرأة رئيسة مؤسسة أي 6.5 % فقط من مجمل رؤساء المؤسسات المسجلين لدى الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سنة 2010.

رؤساء المؤسسات المسجلين في الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية

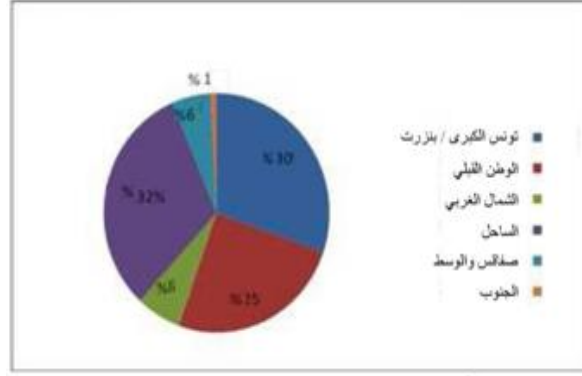


وحسب مسح أنجزته الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات CNCFE سنة 2010⁷⁴ فإن أكبر عدد من النساء رؤساء المؤسسات ينشطن في الساحل (32%) و تونس الكبرى (30%) والوطن القبلي (25%).

التوزيع حسب الجهات

⁷³ الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ Plaidoyer pour une approche managériale adaptée : l'économie tunisienne et la diversité des genres تونس 2013 .

⁷⁴ النساء صاحبات الأعمال : الحصيلة والآفاق " الغرفة الوطنية للنساء صاحبات الاعمال تونس 2010.



المرجع: مسح أنجزته الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات CNCFE سنة 2010

ومن المفارقات أن صفاقس وهي إحدى أهم الأقطاب الاقتصادية والصناعية في البلاد تشهد نسبة محدودة من النساء رؤساء المؤسسات تقدر بـ 6% وأن الشمال الغربي المعروف بطابعه الفلاحي يضاهاها في هذه النسبة . ويكاد يكون الجنوب غائبا بنسبة 1% . وتبدو المؤسسات التي تديرها النساء جديدة وديناميكية وقابلة للتطور دائما. وتعتبر النساء رؤساء المؤسسات عن ثقتهن في آفاق النمو المستقبلية بالرغم من الظرف الذي يصفونه بالردئي جدا وهن بصفة عامة على علم بالمخاطر. وهن لا يعتمدن كثيرا على المساعدات العمومية (خاصة برنامج التأهيل) وطاقتهن في مجال التصدير غير مستغلة على أفضل وجه. و تشير الدراسة كذلك أن أقل من مؤسسة واحدة من ضمن 11 منخرطة في برنامج الجودة. كما أن النساء رؤساء المؤسسات غير مطلعات بشكل كاف على عديد البرامج السارية على الصعيد الوطني، مثل النظام الوطني لحماية الملكية الفكرية والمنظومة القضائية (خاصة القانون الإداري) . لذلك يمكن القول أن الطريق مازالت طويلة أمام تطور المؤسسات النسائية.

2-5-3 العمل غير المهيكل

يمثل العمل غير المهيكل أو غير المنظم في تونس نسبة تتراوح بين 43 و 50% من العمل غير الفلاحي ولا يوفر هذا القطاع للشباب المتعلم كما غير المتعلم أية ضمانات. فالأجور ضعيفة جدا ولا وجود لحقوق اجتماعية (عقد ، تغطية اجتماعية) ، ولا مسار وظيفي . ويمس العمل غير المنظم بالخصوص النساء . لا توجد إحصائيات رسمية في هذا المجال ولكن هناك دراسات بصدد الانجاز . وتشير دراسة قامت بها جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية AFTURD سنة 2011 و شملت

عددا محدودا من النساء (229) أن الهشاشة⁷⁵ تمس 84% من المستجوبات سواء كن من الأجيريات أو المسيرات لمشروعهن . 4% فقط من هؤلاء النساء يكسبن معيشتهم بصورة جيدة باجر شهري يفوق أو يعادل 600 دينار تونسي (حوالي 250 أورو) . وتتشط أغلبية النساء العاملات في القطاع غير المنظم في منازلهن (حوالي 60%) .

وينتمي قطاع الصناعات التقليدية إلى سوق الشغل غير المنظم ، لكن للأسف لا توجد معطيات إحصائية تعتمد النوع الاجتماعي لدى وزارة التجارة والصناعات التقليدية . مع ذلك وعلى سبيل المثال تعد ولاية قبلي 10 آلاف حرفي منهم 80% من النساء⁷⁶ . وإذا علمنا أن قطاع الصناعات التقليدية يصدر بقيمة 75 مليون أورو (إحصائية 2012)⁷⁷ سنويا بمساهمة فعالة من الحرفيات فإنه يمكن استنتاج الدور الاقتصادي المهم الذي تضطلع به المرأة.

2-5-4 الفقر والفوارق بين الوسط الريفي والوسط الحضري ، وبين الجهات

في عام 2011 رافق البنك الإفريقي للتنمية جهود المعهد الوطني للإحصاء في تحيين منهجية قياس نسبة الفقر . وأسفرت الأشغال عن إقرار نسبة فقر تناهز 15.5% سنة 2010 مقابل 23.3% سنة 2005 و 32.4% سنة 2000.

وفي ماي 2011 ، نشرت وزارة الشؤون الاجتماعية مؤشرها الخاص بنسبة الفقر على الصعيد الوطني والذي يساوي 24.7% ويعني ذلك وفق المعايير الدولية 2 دولار في اليوم للفرد محتسب بالاعتماد على معلومات تم جمعها لدى العائلات المعوزة ولدى المنتفعين بالبرامج الاجتماعية . وهذا يعني أن تونسيا واحدا من ضمن 4 يعيش تحت عتبة الفقر . وقد عرفت هذه العتبة ارتفاعا ملحوظا في مناطق غربي البلاد⁷⁸ . وقد أثار نشر هذا الرقم نقاشا عموميا حول شفافية المعطيات، غير أن أسسه المنهجية لم تكن صلبة.

⁷⁵ حسب مؤشرات تتعلق بغياب التخصص وعقود الشغل ونسبة التغطية الاجتماعية والاقدمية في المهنة .

<http://directinfo.webmanagercenter.com/2014/01/26/tunisie-lartisanat-a-kebili-probleme-de-commercialisation-etmanque->

dinnovation/ ⁷⁶

⁷⁷ وزارة التجارة والصناعات التقليدية http://www.commerce.gov.tn/Fr/les-indicateurs-de-lartisanat_11_319

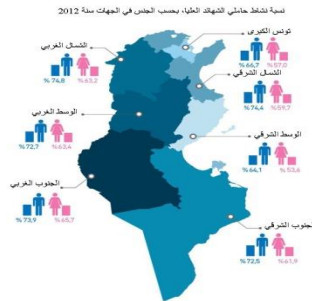
⁷⁸ انظر المرجع رقم 49 .

ولوحظ أيضا استمرار الفوارق بين الجهات. ذلك أن الانخفاض النسبي في الفقر خلال السنوات 2010/2000 لم تستفد منه مناطق غربي البلاد (الشمال والوسط والجنوب) التي شهدت تعميق التفاوت بالمقارنة مع بقية أنحاء البلاد خلال العشرية المعنية وحتى فيما بعد. في عام 2005 قدر المعهد الوطني للإحصاء نسبة الفقر بـ 1.9% في الوسط الحضري و7.1% في الوسط الريفي⁷⁹. ويعلم الجميع الفوارق بين المناطق الريفية نفسها وبين المناطق الساحلية وغرب و جنوب البلاد ، وهناك معطيات إحصائية محينة بصدد البت فيها من قبل الحكومة التونسية.

وقد سجل ارتفاع في البطالة في المناطق الداخلية التي هي فقيرة أصلا . وفي سنة 2012 بلغت نسبة البطالة 26.1% في الجنوب الشرقي و25.3% في الجنوب الغربي و23.1% في الوسط الغربي و16.7% في الشمال الغربي و12.4% في الوسط الشرقي و12.6% في الشمال الشرقي في حين كانت نسبة البطالة على الصعيد الوطني تقدر بـ 19.85% سنة 2012⁸⁰.

وتكتسي البطالة في الجهات الداخلية أكثر حدة باعتبار الفوارق حسب النوع الاجتماعي.

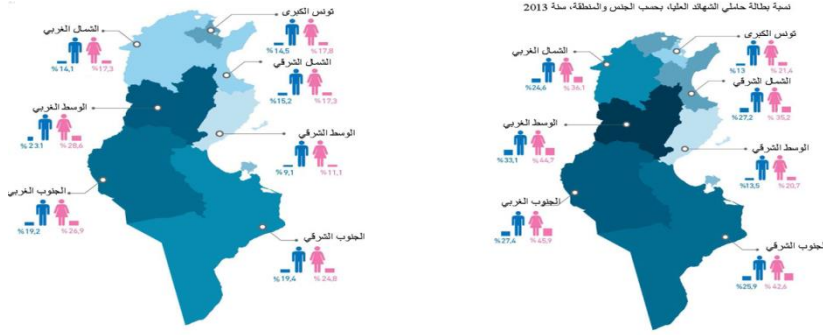
الخارطة 1 - نسب النشاط والبطالة حسب الجنس في الجهات (2013/2012)



المرجع: المعهد الوطني للإحصاء 2013

⁷⁹ هذه النسب صادرة عن المعهد الوطني للإحصاء وفق مقارنة مطلقة للفقر النقدي يمكن أن تفضي الى سوء تقدير لنسبة الفقر (ملاحظة من المؤلفين).

⁸⁰ مؤشرات رئيسية للتنمية الاجتماعية في تونس " نوفمبر 2012 ، تونس والبنك الإفريقي للتنمية . " تونس : التحديات الاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة" وزارة الشؤون الاجتماعية / مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة 2012 .



المرجع: المعهد الوطني للإحصاء 2013

لا تتوفر إحصائيات أخرى بالاعتماد على الجنس وهو ما يعرقل تقييم وضعية النساء في علاقة مع نسبة الفقر.

وما يمكن ملاحظته مع ذلك مثلا أن ظاهرة " الأمهات العازبات " في تزايد مستمر في تونس : عام 1962 كانت هناك 152 ولادة خارج الزواج ، أما في السنوات الأخيرة فقد سجلت 1600 ولادة سنويا خارج الزواج (حسب الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري) . وصورة الأم العزباء في تونس هي شابة يتراوح سنها بين 23 و 25 سنة بمستوى تعليمي ضعيف وتنتمي إلى وسط ضعيف الحال وإلى المناطق الريفية أو الحضرية ، بدون مهنة أو تمارس مهنة وضيفة. كما أن وسطها العائلي تكثر فيه الخلافات والمشاكل ونقص الحنان والعطف فضلا عن غياب السلطة الأبوية⁸¹ . وتعد جمعية "أمل" التي تساعد العائلات المعوزة ، في صفوفها 37% من الأمهات العازبات في سن 30 عاما فما فوق (عام 2008) و44.5% (2009) و 38% (2010)⁸² . وتلك الشريحة تمثل جزءا مهما من النساء في حالة احتياج .

ويعتبر الفقر و " تفكير" النساء أكثر مرتين في الوسط الحضري منه في الوسط الريفي أحد مشاغل السلطات العمومية. وترمي برامج مكافحة الفقر إلى إدماج النساء المعوزات في سوق الشغل وتمكينهن من التمتع بالخدمات . وحسب وزارة الشؤون الاجتماعية فإن 52.5% من العائلات المعوزة

<http://www.africaine-sante.com/meres-celibataires-en-tunisie-lavis-du-psychiatre> (19 mai 2013),

⁸¹ (تمت زيارة الموقع في جانفي 2014)

<http://www.africaine-sante.com/meres-celibataires-en-tunisie-lavis-du-psychiatre> (19 mai 2013)

⁸² (تمت زيارة الموقع في جانفي 2014)

(15500 عائلة سنة 2013) المنتفعات بالبرنامج الوطني لمساعدة العائلات المعوزة تقودها امرأة كرئيسة عائلة . وتدير هذه الوزارة أيضا " صندوق ضمان النفقة و / أو جرابية الطلاق وكذلك مراكز إيواء المرأة العزباء المعوزة ، ولكن الإحصائيات الرسمية في هذا الشأن غير متوفرة .

5.5.2 الفلاحة

سنة 2012، شكلت النساء الريفيات نسبة 35% من جملة النساء التونسيات⁸³ وهن حاضرات وناشطات في كامل سلسلة الإنتاج الفلاحي : من العمل في الحقل ، إلى العناية بالقطيع ، إلى تحويل وحفظ المواد لغرض الاستهلاك الذاتي أو البيع في السوق . كما تقمن بغرس مختلف الزراعات وجني الزيتون وجني الخضر وتربية الحيوانات المجترة الصغيرة . وتقليديا فإن أعمال الحرث وتقليم الأشجار وبنز الحبوب مقتصرة على الرجال⁸⁴. أما الصناعات الحرفية والتقليدية فهي من مشمولات الأنشطة النسائية في الوسط الريفي .

وتعتبر نسبة العمل مدفوع الأجر ضعيفة عادة في الوسط الريفي بالمقارنة مع حجم معدل الوقت اليومي للأنشطة . وتؤكد دراسة ثانية لوزارة الفلاحة ما ورد في دراسة أولى سنة 2005 من أن الوقت الذي تخصصه النساء للأشغال الزراعية أطول من الذي يخصصه الرجال ، ولكن يبقى خفيا وغير مدفوع الأجر . وفي حين تشكل نسبة العمل غير مدفوع الأجر 48% من معدل ميزانية الوقت اليومي للأنشطة الرجال أصحاب العائلات في الوسط الريفي فإنها تبلغ 97% للزوجات و 89% للبنات و 61% للأبناء الذكور⁸⁵. وهذه المشاركة القوية للمرأة في النشاطات الانتاجية الريفية لا تحظى بالاعتراف والتقدير بصورة كافية مع أنها تشكل 57.9% من شريحة المعينات لعائلتهن بصفة دائمة أي اليد العاملة الصغيرة الفلاحية المنزلية ضعيفة الأجر .

⁸³ <http://directinfo.webmanagercenter.com/2013/03/08/tunisie-emploi-femme-rurale-et-emploi-le-duo-desassorti/>

بيان لوزارة التكوين المهني والتشغيل

⁸⁴ البنك الافريقي للتنمية ، اشكالية النوع الاجتماعي .

⁸⁵ سعاد التريكي " تحقيق حول ميزانية وقت النساء والرجال عام 2005 في تونس وتحديات انعكاساته على السياسات العمومية" نيويورك ، لجنة وضعية المرأة ، الدورة 57 ، مارس 2013.

وحسب بحث شمل 2016 شخصا⁸⁶ حول النساء في الريف التونسي أنجزته كتابة الدولة للمرأة و الأسرة سنة 2013 و تم تقديمه في فيفري 2014 فان خمس النساء الريفيات فقط (19.7%) يتوفرن على دخل خاص بهن مقابل أكثر من الثلثين (65.3%) بالنسبة إلى الرجال . كما تفيد دراسة⁸⁷ أنجزت سنة 2000 أن مساهمة سكان الأرياف الذين يمثلون 34% من جملة السكان في الناتج الداخلي الخام في إطار العمل غير مدفوع الأجر تقدر بـ 16% سنة 1995 منها 80% بفضل النساء. وهذه النتائج تتعارض مع الإحصائيات الرسمية التي تقلل من جهود المرأة وتتعلق بإصدار نسب نشاط نسوى أقل من نسب الذكور.

ومازال دور المرأة على رأس المشاريع الفلاحية ضعيفا بسبب النقص في " الرؤية الاقتصادية" للنساء في الوسط الريفي. 4.07% فقط من باعثي المشاريع الفلاحية نساء (حسب إحصائيات وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية في المدة من 1985 إلى 2012) و6.4% هن مستغلات فلاحيات⁸⁸. كما أن 4% فقط يتوفرن على شهادات الملكية العقارية⁸⁹. فالنساء الريفيات ضحايا لعدم المساواة في مجال الملكية العقارية بالرغم من أن النصوص القانونية السارية تخولهن التمتع بهذا الحق⁹⁰. لكن في الممارسة نرى النساء الريفيات يتنازلن أحيانا عن نصيبهن في الميراث العقاري لفائدة أشقائهن مقابل تعويضات مالية أو في إطار ترتيبات الزواج . وفي 85% من الحالات تعود ملكية العقارات إلى الرجل⁹¹.

6.5.2 الحصول على التمويل

⁸⁶ بحث حول وضعية المرأة في الوسط الريفي التونسي ونفاذها للخدمات العمومية في 11 ولاية (ملخص) ، الجمهورية التونسية، كتابة الدولة للمرأة والأسرة 2013.

⁸⁷ توزيع الوقت للأسر الريفية والعمل الخفي للمرأة في الريف التونسي " الكريديف، وزارة شؤون المرأة والأسرة 2000 .

⁸⁸ موقع <http://directinfo.webmanagercenter.com/2013/03/08/tunisie-emploi-femme-rurale-et-emploi-le-duo> موقع desassorti

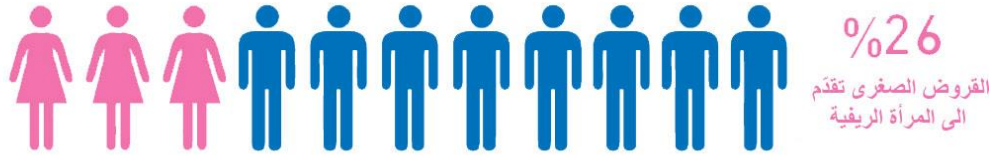
⁸⁹ تمكين المرأة اقتصاديا: ضرورة كسب الرهان" مجلة الكريديف ، تونس أوت 2013

⁹⁰ المرجع السابق .

⁹¹ د. بن سالم ، GIZ مسألة النوع ، مائدة مستديرة 16 نوفمبر 2011.

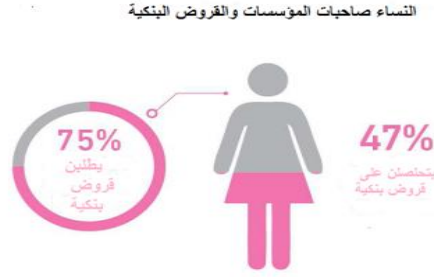
منحت مجلة الأحوال الشخصية (1956) رسميا المرأة الحق في العمل والسفر وفتح حساب بنكي وبعث مؤسسة بدون ترخيص من الزوج ، ولكن توفر رأس المال مازال أقل عند النساء منه عند الرجال . وبالرغم من أن ايندا العربية والبنك التونسي للتضامن وكذلك هيئات مختصة أخرى (سيما بعد 2011) تتولى تسهيل حصول النساء على القروض الصغيرة فإن هناك نقصا كبيرا في البرامج التي يمكن أن تستجيب لحاجيات النساء اللاتي يرغبن في وتوسيع مؤسساتهن بالرغم من أن دراسة حول قطاع النسيج والملابس مثلا أثبتت بأن النساء أكثر انتظاما من الرجال في تسديد أقساط ديونهن بنسبة 18.4% مقابل 9.9% لدى الرجال. وجاء في تصريح صحفي لوزيرة المرأة و الأسرة السابقة أورده موقع " لوموند" بتاريخ 6 مارس 2012 "أن النساء الريفيات يمثلن 26% من المستفيدين من القروض الصغيرة ولكن تعاني المرأة الريفية من نقص في التكوين للحصول على شغل و من الأمية ومن مشاكل ترتبط بالصحة والضمان الاجتماعي والمساواة في الأجر في المجالات غير المختصة ."⁹²

القروض الصغرى



وتفيد " الشركة المالية الدولية" أن 75% من النساء صاحبات المؤسسات في تونس طلبن عام 2011 قروضا بنكية لكن 47% فقط حصلن على تمويل من هيئة رسمية بشروط غير مشجعة .

⁹² هل ان وضع المرأة في تونس مهدد ؟" لقاء مع سهام بادي الوزيرة السابقة للمرأة والاسرة ، 8 مارس 2012 . موقع انترنات (http://www.lemonde.fr/journee-de-la-femme/chat/2012/03/06/lestatut-de-la-femme-en-tunisie-est-il-menace_1652366_1650673.html)



وبعد 2011 ظهرت مشاريع جديدة أطلقتها بالخصوص المجموعة الدولية عرضت شروطا ميسرة في المساعدة التقنية والمالية للنساء صاحبات الأعمال ولكنها مازالت مشاريع معزولة ونموذجية وغالبا غير مستدامة.

7.5.2 الحراك، الأمن وسياسات القرب

يهم الحراك على الصعيد الجغرافي من أجل البحث عن عمل الجنسين وهو أسرع لدى الرجال. فالهجرة أو النزوح من الغرب التونسي (أقل تطورا وتحضرا وتهمين عليه الفلاحة) إلى الجهات الشرقية والساحل يشمل بالخصوص الرجال الذين يتمتعون بمستوى تعليمي أفضل من النساء . لذلك تتولى النساء تعويض الرجال لضمان سير الحياة العائلية وتضمن بعمل مجاني في الحقل العائلي. وعلى العكس، تجذب مناطق الشرق والساحل المصنع (حيث تتركز المشاريع الاقتصادية) أصنافا من النساء الأكثر تعلما . فنجدهن في قطاعات الصناعات المعملية و التعليم والصحة والوظيفة العمومية . وتشير أغلب الدراسات إلى وجود نوع من " التوزيع الجهوي للعمل النسائي". إذ الحراك عادة لا يستجيب إلى دوافع عائلية فحسب بل تصبح له كذلك صيغة مهنية. وليس من النادر أن يقع التعيين الأول في مهن التعليم والصحة والاتصالات في منطقة بعيدة عن مقر الإقامة الأصلي. وفي ظرف يتميز بالبطالة لم يعد بمقدور أحد بما في ذلك النساء المتزوجات والأمهات ربات الأسر رفض الفرص المتاحة⁹³.

⁹³ درة محفوظ دراوي (2012) " مسألة النوع الاجتماعي والنهوض بتشغيل الشباب". التقرير النهائي - تونس GIZ

وخلقت المشاركة في الحياة الاقتصادية والبحث عن العمل أشكالاً جديدة من الحركية التي تتجاوز حدود الوطن. وهذا النوع من الهجرة الذي بقي لمدة طويلة حكراً على الرجال أصبح يهتم النساء أيضاً . وفي الماضي يغادرن البلاد للدراسة أو الالتحاق بعضو من العائلة أما في الوقت الحاضر فقد أصبحت النساء تهاجرن بمحض إرادتهن للعمل أو للإفلات من الضغط الاجتماعي . وتمثل الهجرة نحو بلد أوروبي أو غربي وبصفة أقل نحو بلدان الخليج فرصة للعازبات لتحقيق استقلال اقتصادي ذاتي وخاصة تجسيم الرغبة في الانعتاق والحرية.

وفي هذا الإطار لا يمكن أن نغفل عن إثارة موضوع تجارة الرقيق الأبيض للفتيات والنساء في تونس . ويشير التقرير الموجه إلى السيداو سنة 2009 أن " تجارة البشر لا تمثل مشكلة في تونس " ولكن تونس تظل مصدراً وبلد وجهة لعدد محدود من النساء والرجال والأطفال الذين يقع استغلالهم في العمل القسري وفي الاستغلال الجنسي التجاري. وهذه الظاهرة التي وقع تجاهلها في السابق جرى تدارسها من قبل الجمهورية التونسية والمنظمة الدولية للهجرة لأول مرة سنة 2013 . كما قامت جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية AFTURD عام 2008 بدراسة حول الفتيات و العمل المنزلي غير الشرعي . على ما يبدو، و نظراً إلى أنه من الصعب جدا التعرف على تجارة الرقيق و الاتجار بالأشخاص، فإن عدد ضحايا الظاهرتين في تونس محدود (على الرغم من أن الجمعيات تقدر العدد بالآلاف)، غير أنه تم الكشف عن حالات لفتيات من الشمال الغربي (نقل أحيانا أعمارهن عن 10 سنوات) يرسلهن الأب أو الأسرة للعمل كمعينات بتونس الكبرى وبالمدن الساحلية وخلال الفترة الأخيرة كذلك بجنوبية ، مستواهن التعليمي لا يتجاوز، في كثير من الأحيان، السنة الثالثة من التعليم الابتدائي . وحسب وزارة الداخلية ، لا توجد في تونس شبكة داخلية للتجارة في الدعارة الإجبارية للنساء . ولكن خلال الرباعي الأول من سنة 2012 أشارت المحكمة الابتدائية بتونس إلى عدد متزايد (1 أو 2 في الأسبوع) من الحالات المرتبطة بامتهان الدعارة غير الشرعية . وقد تمكنت وزارة الداخلية سنة 2012 بالتعاون مع الانترنت من الكشف عن شبكة دعارة تضم 85 فتاة تونسية في لبنان . لذلك يتعين الانتباه إلى هذه الظاهرة سيما وأن فتيات الشمال الغربي والقاصرات اللاتي يتعاطين البغاء السري والأمهات العازبات والمطلقات اللاتي يعانين من صعوبات مالية، وكذلك المرأة الريفية تشكلن فئات هشة معرضات لخطر الاستغلال بكل أشكاله .

حاليا ، لم تسجل أية دراسة نوعية حول العنف المسلط على النساء في وسط العمل أو الفضاء العمومي . ولم تقدم الدراسة التي أنجزها الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري سنة 2010 تفاصيل حول العنف

خارج الدائرة المقربة والعائلة ، بيد أنه توجد دراستان بصدد الانجاز من قبل الكريديف والديوان الوطني للأسرة والعمران البشري و مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة DCAF حول العنف في الفضاءات العمومية⁹⁴ .

وبخصوص سياسات القرب ، يشير المسح العنقودي متعدد المؤشرات 4 MISC إلى أن نسبة تغطية الطفولة المبكرة (من 3 إلى 5 أعوام) من قبلروضات الأطفال على الصعيد الوطني قد ارتفعت من 28.38% سنة 2011 إلى 31.12% سنة 2012 بفضل التكفل بمجموع 1120 طفلا.

.....

⁹⁴انظر الملحق 2

مؤطر 2 : التمكين الاقتصادي للمرأة والمساواة

التحكم	المشاركة	التوعية	الوصول	الرفاه	حالة الاوضاع
- من ضمن 30 مؤسسة تونسية كبرى 4 مؤسسات فقط تعد امرأة أو أكثر في مجلس المؤسسة و 11 مؤسسة فقط تعد امرأة أو أكثر في مجلس الإدارة - 6.5% من أصحاب المؤسسات المسجلين سنة 2010 لدى اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية من النساء .	من ضمن 62.5% من خريجات التعليم العالي يوجد 25% فقط من هن في سوق الشغل (إحصائيات 2009) . - 48% من المنخرطين في الاتحاد العام التونسي للشغل (2013) من النساء لكن لا وجود للعنصر النسائي في المكتب التنفيذي لهذا الاتحاد ولا ضمن لجانه .	- أفكار نمطية سلبية عن المرأة باعتبارها غير مستعدة للمخاطرة في الأعمال . - غياب دعم الاسرة للمرأة صاحبة الاعمال - بعض اصناف المجتمع يعتبرون أن المرأة "تسرق" الشغل من الرجل - شكل العمل غير مدفوع الأجر سنة 2005 نسبة 48% من معدل ميزانية الوقت اليومي للأنشطة المنتجة لأصحاب العائلات الريفيين الرجال بينما تصل هذه النسبة 97% للزوجات و 89% للبنات و 61% للأبناء الذكور . - تساهم الأنشطة غير مدفوعة الأجر لهذه العائلات الريفية بنسبة 16% من	- تمثل المرأة الريفية 26% من المنتفعين بالقروض الصغيرة سنة 2011 . - 75% من النساء صاحبات المؤسسات طلبن قروضا بنكية لكن 47% فقط تلقين تمويلا من هيئة رسمية . - لا وجود لمعطيات إحصائية حول التحرش الجنسي ضد المرأة في موقع العمل أو في الفضاءات العامة - النساء يجهلن "الاجراءات الايجابية" او المشاريع القائمة الموجهة لفائدة النساء صاحبات الاعمال - نسبة الأمية على الصعيد	- نسبة نشاط الإناث 24.9% مقابل 70.1% للذكور (2011). نسبة البطالة أعلى لدى النساء (24.2% خلال الثلاثي الرابع من سنة 2013) مما عليه لدى الرجال (13.9%) وتشمل البطالة أكثر من الثلثين من خريجات التعليم العالي الإناث (47.5%) في حين تشمل 20.6% من خريجي التعليم العالي الذكور. - ضعف التنوع القطاعي للعمل النسائي : ثلاثة قطاعات رئيسية تستخدم يد عاملة نسائية وافرة سيما الخدمات (مساهمة المرأة تبلغ 49.4% والصناعات اليدوية 26.4% والفلاحة 16.7%) . - الرجال يحصلون على أجر أفضل من النساء بغض النظر عن مستوى الديبلوم : أكثر	

<p>تونس الكبرى و 25% في الوطن القبلي - فقط 4.07% من جملة باعثي المشاريع الزراعية هن من النساء و 4% فقط يمكن شهادة ملكية عقارية .</p>	<p>يفكر في تشريك عدد من النساء في مختلف هياكل اتخاذ القرار التابعة له</p>	<p>الناتج الداخلي الخام عام 1995 منها 80% بفضل النساء. - حسب 42% من الأشخاص المستجوبين خلال مسح جرى سنة 2004 صرحوا بأن المرأة هي سبب بطالة الرجل . وفي تحقيق آخر نجد أن 20% فقط من التونسيين يعتقدون بأن العمل حق من حقوق المرأة . - بعد 2011 هناك عديد المشاريع تبحث في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للنساء.</p>	<p>الوطني للأفراد الذين تفوق أعمارهم 15 سنة تناهز 20.3% سنة 2011 . الإناث الأميات 28.2% مقابل 12.3% للذكور .</p>	<p>من 30% للمهندسين الرجال وأكثر من 23% لحاملي الأستاذية الرجال وأكثر من 25% للتقنيين السامين الرجال (مسح 2004). - يمثل الشغل غير المنظم أو غير المهيكل في تونس بين 43% و 50% من الشغل غير الفلاحي ويستهدف بالخصوص النساء. - عام 2012 تمثل المرأة الريفية 35% من مجموع النساء و 57.9% من صنف اليد العاملة في الزراعة العائلية والمنزلية الصغيرة ضعيفة الأجر. - هناك بنات ونساء يجري استغلالهن في العمل المنزلي وفي الدعارة.</p>
--	---	--	--	---

<p>- قليل من النساء في مواقع اتخاذ القرار بالمؤسسات - في الوسط الريفي لا تسيطر المرأة على الموارد - هشاشة الشغل ووضعية المساعدة العائلية غير مدفوعة الاجر - تمييز في الاجور - ضعف الحضور في هيئات اتخاذ القرار صلب النقابات - ضعف الوصول الى الموارد (أراض تمويل ...)</p>	<p>- تمييز في مجال الشغل ضد النساء سيما في القطاع الخاص خاصة - الدور الانجابي يثقل كاهل المرأة على حساب العمل المنتج والخالص الاجر</p>	<p>- الاعلام وأصحاب القرار يقدمون خطابا ديماغوجيا - أفكار نمطية حول النوع تعيق صاحبات الاعمال - تفاوت في الاجور بين المرأة والرجل في نفس مستوى العمل والاختصاص - غياب مخطط عمل للتوعية بشأن المساواة الاقتصادية بين المرأة والرجل - أدوار تقليدية مرتبطة بالنوع وتمييز أفقي</p>	<p>- تعاني المؤسسات النسائية في أغلبها من مشاكل التسويق وهي غير مركزة على التصدير وتعاني أيضا من ضعف الوصول إلى القروض والتمويل ولا تهتم كثيرا بالمساعدات التي يوفرها برنامج التأهيل. - تدخلات صغيرة بدون تنسيق ولا تصور لضمان الديمومة - هناك حاجة لتطوير القدرات العامة (الاحترام الذاتي) والمختصة (خيارات تربية، قطاع العمل ..) للنساء</p>	<p>- تمييز أفقي مرتبط بالخيارات التربوية (خدمة اجتماعية وصحة) - المؤسسات النسائية غير منخرطة بشكل كاف في موضوع الجودة وفي البرامج السارية على الصعيد الوطني - غياب برامج تستهدف المرأة الريفية - غياب عنصر النوع الاجتماعي في سياسات التشغيل العمومية</p>	<p>التعرف على المشاكل و التحليل</p>
	<p>- هناك اقتراح صلب الاتحاد العام التونسي للشغل لضمان وجود عدد من</p>	<p>بعد 2011، ظهرت عدة مشاريع تعنى بالحقوق الاجتماعية</p>	<p>- بعد سنة 2011 ظهرت مشاريع جديدة بمبادرة من المجموعة</p>	<p>- هناك نساء مستفيدات من برامج التشجيع على التشغيل في عدة مناطق سيما المناطق التي توصف ب</p>	<p>الفرص المتاحة</p>

	النساء في كل هيئات اتخاذ القرار	والاقتصادية للمرأة	الدولية تقدم شروطا ميسرة في مجال المساعدة التقنية والمالية للنساء صاحبات المؤسسات لكن هذه المبادرات مازالت معزولة ونموذجية	"الهشة". -نتائج الدراسة حول النساء الريفيات(14 ولاية)	
				-ادماج النوع في سياسة التشغيل على الصعيد المركزي والجهوي -وضع الية للنهوض بالمؤسسة النسائية ومتابعتها -تسهيل علاقات التعاون مع الخارج .	الإستراتيجية
	- التنسيق بين مبادرة وزارة المرأة والأسرة حول المرأة الريفية ومكتب المرأة الريفية لمخططات التنمية في الجهات التابع لوزارة الفلاحة .				

6.2 المشاركة في الحياة العامة والسياسية

ترتبط المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة العامة ارتباطا وثيقا بالوضع الاجتماعي و الاقتصادي وكذلك بمستوى النهوض بالثقافة السياسية في المجتمع الذي تعيش فيه . وتشكل رواسب الثقافة التقليدية غالبا عائقا في وجه مشاركة المرأة في الساحة العامة كما الخاصة . وبالرغم من أن تونس تتوفر على مجموعة من القوانين والتشريعات التي تمثل قاعدة قانونية تقدمية فإن ذلك لم يتبثق عنه نقلة ثقافية نوعية داخل المجتمع من شأنها أن تزيل جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

1.6.2 النقابات

في عام 1984 تولت مجموعة من النساء النقابيات المنخرطات في الاتحاد العام التونسي للشغل⁹⁵ تشكيل لجنة المرأة العاملة ولكن ينبغي الانتظار حتى سنة 2000 كي يقع التتصيص عليها في النظام الداخلي للاتحاد . ثم إن هذه اللجنة لها وظيفة استشارية فقط . وقد لعبت ، بفضل مساندة المركزية النقابية ، دورا مهما في التكوين و التحسيس في مجال الحق في العمل ومسألة الحصص والانعكاس الايجابي لانخراط العاملات في النقابات الأساسية. وقد قامت المشرفات على لجنة المرأة بأعمال مناصرة و اقناع وتكوين قصد الرفع في عدد المنخرطات وتحسين مشاركتهن في الهياكل الأساسية . أما قمة المركزية النقابية فمازلت صعبة المنال.

في عام 2007 ، لم تكن النساء تمثل سوى 1.8% في مجمل النقابات الوطنية . وفي الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد (87 عضوا) تحضر منسقة لجنة المرأة العاملة بصفة ملاحظة . وفي الجامعات النقابية القطاعية ، تمثل المرأة 0.8% (عام 2008) مقابل 3.4% سنة 2004 . وتقدر نسبة تمثيلية المرأة في الاتحادات الجهوية والمحلية للشغل على التوالي بـ 1.3% و 0.15% .

وخلال المؤتمر الأخير للمركزية النقابية المنعقد سنة 2011 ، كانت المرأة النقابية ممثلة بنسبة 4.2% (13 على 511 عضوا في المؤتمر) ولم يقع انتخاب أية امرأة في المكتب التنفيذي للمركزية النقابية . ومن ناحية أخرى فإنه من ضمن 24 اتحادا جهويا هناك اتحادان (2) فقط يضمان نساء (بن عروس وأريانة). بمعنى أن الحضور النقابي للنساء مازال ضعيفا. و لا يتجاوز حضورهن في مواقع القرار 8% في النقابات الأساسية والمكاتب الجهوية⁹⁶.

اليوم ، 48% من المنخرطين في الاتحاد العام التونسي للشغل (2013) من النساء ولكن 5% فقط من هن في هيئات اتخاذ القرار . ولا توجد أية امرأة في المكتب التنفيذي الذي يعد 13 عضوا ولا في المكتب الموسع الذي يعد 37 عضوا.

⁹⁵الاتحاد العام التونسي للشغل ، أهم منظمة نقابية في تونس . تضم حوالي 650 ألف منخرط (سنة 2011)

⁹⁶ " مشاركة المرأة في الحياة العامة والنقابية في بلدان المغرب العربي . " الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي ، تونس 2012 .

ويلاحظ أيضا أنه لم تتمكن أية امرأة نقابية من تولي منصب أمينة عامة لا في النقابات الوطنية (حتى في القطاعات التي تشهد مشاركة نسائية مرتفعة مثل التعليم والصحة والنسيج والخدمات والفلاحة) ولا في الجامعات القطاعية ولا في الاتحادات الجهوية والمحلية⁹⁷.

وتجد المرأة نفسها أمام صعوبة التوفيق بين المهام العائلية والوظيفة مدفوعة الأجر ومتطلبات الالتزام النقابي . ومما يزيد الوضع تعقيدا أن الظرف الاجتماعي العام يتسم بتقشي البطالة وبصعوبات الوصول إلى مواقع المسؤولية في الحياة المهنية⁹⁸.

" لا توجد امرأة في المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل ولا ضمن لجانه. المرأة كانت حاضرة أثناء الثورة وهي تناضل في صفوف النقابات الأساسية . ونحن نمثل 48 % من المنخرطين و 60% في التعليم و 70% في قطاع النسيج . " (وسيلة العياشي ، مرشحة في ديسمبر 2011 في انتخابات المكتب الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل).

وقد اشتغلت لجنة المرأة التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل مؤخرا على مشروع قانون داخلي ينص على تخصيص حصة بامراتين (2) على الأقل في جميع هياكل الاتحاد . ومن المقرر أن يتم التصويت على مشروع القانون في المؤتمر الوطني المقبل للاتحاد .

ترأست النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين امرأة للفترة 2010-2014 وتم تعويضها برجل للمدة النيابية الجديدة كما ان امرأة تتراأس نقابة القضاة و للمرة الثانية على التوالي ولكن لا توجد معلومات كافية بشأن بقية النقابات الرئيسية التونسية (اتحاد عمال تونس والكنفدرالية العامة التونسية للشغل) .

2.6.2 المرأة و المجتمع المدني

تشارك المرأة التونسية بصفة فاعلة في الحياة الجمعياتية التي شهدت تطورا حاسما في إطار تعزيز المسار الديمقراطي ودعم أسس المجتمع المدني والرغبة في مزيد تشريك المرأة في الحياة العامة .

⁹⁷ ر.بالحاج زكري " مشاركة المرأة في نقابات الجزائر والمغرب وتونس . معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث و التدريب للنهوض بالمرأة و كوثر 2010

⁹⁸ د. محفوظ دراوي " النوع ومشاركة المرأة في الحياة العامة في تونس " وزارة شؤون المرأة والاسرة ، تونس 2008

وقد ارتفع عدد جمعيات المجتمع المدني من 173 سنة 2010 ، إلى 1939 سنة 2011 و 3228 سنة 2012 . وفي سنة 2014 أصبحنا نتحدث عن حوالي 16000 جمعية مسجلة في البلاد (حسب مركز إفادة، 2013) .

وبخصوص الجمعيات النسائية و / أو النسوية القائمة ، نشر مركز البحوث والدراسات والتوثيق و الإعلام حول المرأة (الكريديف) سنة 2013 دراسة حول 700 جمعية⁹⁹. ومن بين 224 جمعية شملتها الدراسة هناك 1837 عضوا في هيئاتها المديرة ، بمعدل 7 إلى 8 أشخاص في كل هيئة . و لوحظ أن أغلبية (59%) أعضاء الهيئات المديرة هن من النساء. لكن هذه النسبة مرتبطة بدرجة الاختلاط داخل الجمعية نفسها حيث نجد أن نسبة النساء تتجاوز 70% من أعضاء الجمعيات في ولايات جندوبة والكاف و أريانة وتونس و باجة و صفاقس و قابس . أما الجمعيات التي تعدّ أقل من 60% من العضوات فنجدها في ولايات القصرين ومدنين وقفصة وتطاوين والقيروان وسوسة ومنوبة.

3.6.2 المرأة والسياسة

للنساء والرجال نفس الحق في التصويت و الترشح للانتخابات في تونس . قبل الانتخابات الرئاسية لعام 2009 ، خصص الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) وأحزاب المعارضة حصصا للنوع الاجتماعي للترفيغ في عدد المترشحات (بنسبة 30% فيما يتعلق بالتجمع الدستوري الديمقراطي). وانطلاقا من نهاية 2010 (أي قبل خلع الرئيس بن علي) كان هناك 59 امرأة في مجلس النواب (27.6% من ضمن 214) و 17 امرأة في مجلس المستشارين (15.2% من بين 126) .

قبل ثورة 14 جانفي 2014 كانت " المرأة حاضرة في كل الهيئات السياسية (...). ففي البرلمان ارتفعت نسبة الحضور النسائي من 1.1% داخل مجلس النواب عام 1959 إلى 27.5% عام 2009 في حين تقدر نسبة حضور المرأة في مجلس المستشارين بـ 19% بالمائة . وتحتل امرأة في نفس المجلس منصب نائبة الرئيس . وتمثل النساء نسبة 25% في المجلس الدستوري وفي عام 2004 ، ولأول مرة في تونس ، تم تعيين امرأة والية¹⁰⁰ .

⁹⁹ " مرصد النوع وتكافؤ الفرص : تقرير حول الجمعيات التي تعمل من أجل تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في تونس " الكريديف 2013 .

¹⁰⁰ " الانتقال الديمقراطي في تونس " المرصد التونسي للانتقال الديمقراطي 2012 .

أثناء الثورة ، نزلت المرأة للتظاهر في الشارع إلى جانب الرجل . ومنذ ذلك الحين تزايد عدد الجمعيات النسائية في الفضاء العمومي . لكن حضور المرأة على الساحة السياسية وفي أعلى مواقع المسؤولية ظل ضعيفا جدا . ولم تسفر تعبئة النساء في فترة ما بعد الثورة عن نتائج ملموسة بما أنه " من ضمن 1500 تسمية في مختلف مواقع اتخاذ القرار لا نجد سوى 7% من النساء " .¹⁰¹

المؤسسات الانتقالية 2011-2013



هناك إذن فجوة هامة بين القدرة الهائلة على الالتزام والتعبئة والمشاركة للنساء وبين حضورهن الفعلي في الهيئات السياسية .

وقصد النهوض بتمثيلية المرأة ، تمت في 11 أبريل 2011 المصادقة على قانون التناسف الذي ينص على التناسف الكامل والتداول الإجباري للمرشحين في جميع القوائم بمناسبة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي ، ولكن في تلك الانتخابات " تم اعتبار النساء مجرد أرقام " مثلما قال ناشط في المجتمع المدني " بدون طموح حقيقي لجعلهن يمثلن نائبات الجمهورية " ¹⁰².

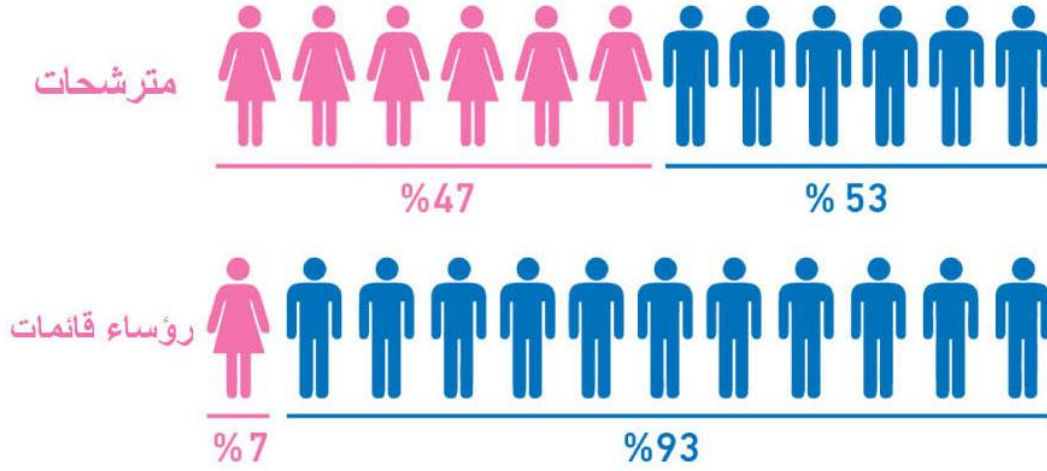
وبفضل القانون الانتخابي لعام 2011 ، فإن 47% (أي 5502) من المرشحين (من مجموع 11686) على القوائم الانتخابية هن من النساء ولكن 7% فقط رئيسات قائمة¹⁰³ منها 3 بالمائة في القوائم المستقلة و 7 بالمائة في قوائم الأحزاب و35% في قوائم التحالف . ويوجد أكبر عدد من النساء رئيسات قائمة في دائرة تونس ا (20%) ولكن " بنسبة أقل من 5% في ثلثي الدوائر وعددها 27¹⁰⁴ .

¹⁰¹ تصريح السيدة نادية شعبان ، ممثلة الكتلة الديمقراطية في المجلس التأسيسي / مجلة الكريديف عدد 45 بتاريخ أبريل 2013 صفحة 26

¹⁰² انظر المرجع رقم 80

¹⁰³ تقرير حول انتخاب المجلس الوطني التأسيسي " الجمهورية التونسية/ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ابزي) "فيفري 2012 .

¹⁰⁴ " تونس ، تقرير احصائي نهائي . انتخاب المجلس الوطني التأسيسي " الاتحاد الاوربي ، بعثة مراقبة الانتخابات ، 23 أكتوبر 2011



وهكذا يمكن الاستنتاج بأنه لا وجود لإرادة حقيقية من الأحزاب السياسية وأصحاب القرار السياسيين في تمكين النساء من الارتقاء إلى مناصب سياسية لها سلطة القرار وأنه غالباً ما يتم استبعاد النساء من بعض الأنشطة ولا يقع إعلامهن بأنشطة أخرى ، الخ. وعندما يترشحن ، غالباً ما يتحولن إلى ضحايا للأفكار المسبقة والنمطية التي تؤدي إلى العنف السياسي. ومن بين النقائص المفضوحة ، يمكن الإشارة إلى عدم الوصول إلى الفضاءات العمومية والذي يفضي إلى غياب المعلومة لدى المرأة بما لا يساعد على الإدماج السياسي للنساء ويتيح استمرار تفشي الأفكار النمطية القائمة على تقسيم الأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة والتردد في التصويت لفائدة امرأة رئيسة قائمة .¹⁰⁵

وعلى عكس البنود الواردة في المرسوم المؤرخ في 18 أفريل 2011 ، المتعلق بإحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (ايزي) فإن هذه الهيئة لم تحصل على التناسف في انتداب أعضاء الإدارة الانتخابية (12.5% فقط) و 16% على الصعيد الجهوي و 11% على الصعيد المحلي .¹⁰⁶ وشكلت المرأة نسبة 28% من أعضاء مكاتب الاقتراع.

بمناسبة انتخابات 23 أكتوبر 2011 ، شارك 51% من أصحاب الحق في التصويت ولكن لا توجد معطيات إحصائية كافية حول ترتيب الناخبين حسب الجنس . ولكن حسب رأي منظمات غير حكومية نسائية تابعت مجريات الاقتراع فإن مشاركة المرأة كانت أضعف في المناطق الريفية . ويمكن تفسير

¹⁰⁵ المرجع السابق.

¹⁰⁶ تونس. التقرير النهائي . انتخاب المجلس الوطني التأسيسي 23 أكتوبر 2011 "الاتحاد الأوروبي 2012

ذلك بسببين على الأقل : الأول يعود إلى كلفة استخراج بطاقة التعريف الوطنية للتصويت (25 دينار تونسي أي ما يعادل 12 أورو) والثاني يتمثل في بعد مكاتب التصويت في المناطق الريفية.¹⁰⁷

وقد تمخضت انتخابات 2011 في نهاية المطاف عن انتخاب مجلس وطني تأسيسي مكون من 217 نائبا منهم 65 امرأة حاليا بنسبة 29.95% . ولا ترأس أية امرأة مجموعة برلمانية.

تركيبة المجلس الوطني التأسيسي (.../ 2011)



من بين 21 لجنة برلمانية تعد في المجموع 101 نائبا توجد 28 امرأة فقط.

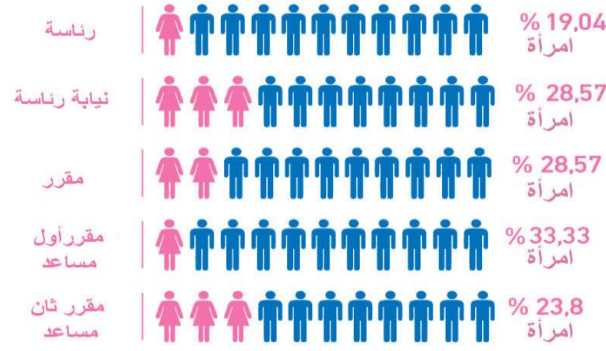
جدول 6 : حوصلة اللجان البرلمانية القائمة في الفترة من أكتوبر 2011 إلى جانفي 2014¹⁰⁸

	تأسيسية (6)	تشريعية (8)	خاصة (6)	مختلطة (1)	المجموع	%
رئاسة	1	2	1	0	4	19,04
نائبة رئيس	3	2	1	0	6	28,57
مقرر	2	4	0	0	6	28,57
مقرر أول مساعد	1	4	2	0	7	33,33
مقرر ثان مساعد	3	1	1	0	5	23,8
المجموع	10	13	5	0		

¹⁰⁷ المشاركة السياسية وتمكين المرأة اقتصاديا : المعطيات المتوفرة " هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين

المرأة، تونس ، ديسمبر 2013

¹⁰⁸ المرجع السابق



وحتى في الحكومات التي تعاقبت بعد ثورة 2011 ، فان حضور المرأة في مراكز السلطة ظل محدودا جدا .

جدول 7 : حضور المرأة في الحكومات الانتقالية¹⁰⁹

حضور المرأة في حكومات الانتقال الديمقراطي / الوزارات				
الوزارات	نساء	رجال	المجموع	الحكومة
المرأة الثقافة	2	35	37	الغنوشي من 17 جانفي إلى 27 فيفري 2011
المرأة الصحة	2	28	30	قايد السبسي من 27 فيفري إلى 13 ديسمبر 2011
المرأة الصحة	2	28	30	قايد السبسي من 13 ديسمبر 2011 إلى 24 ديسمبر 2011
المرأة البيئة	2	39	41	الجبالي من 24 ديسمبر 2011 إلى 13 مارس 2013
المرأة	1	37	38	العريض من 13 مارس 2013 إلى 9 جانفي 2014
التجارة والصناعات التقليدية السياحة	2	20	22	جمعة من 27 جانفي 2014 / ...

¹⁰⁹ "التونسية والعمل السياسي" مجلة الكريديف عدد 45 أبريل 2013 .

حضور المرأة في حكومات الانتقال الديمقراطي / كتابة الدولة				
الحكومة	المجموع	رجال	نساء	كتابة الدولة
الغنوشي من 17 جانفي إلى 27 فيفري 2011				
قايد السبسي من 27 فيفري إلى 13 ديسمبر 2011				
قايد السبسي من 13 ديسمبر إلى 24 ديسمبر 2011				
الجبالي من 24 ديسمبر 2011 إلى 13 مارس 2013	1		1	السكن
العريض من 13 مارس 2013 إلى 9 جانفي 2014	2		2	السكن الشؤون الخارجية
جمعة من 27 جانفي / ...	8	7	1	المرأة و الأسرة

على صعيد الإدارة المحلية ، يبدو أن المرأة قد أحرزت بعض التقدم : بلغت نسبة مشاركة المرأة في المجالس الجهوية للولايات 23% ، قبل 14 جانفي 2014. وفي المجالس البلدية، ارتفعت نسبة المستشارات من 13.3% سنة 1990 إلى 16.6% سنة 1995 ، لتصل إلى 26% سنة 2005 و 32.8% سنة 2010 (الانتخابات البلدية الأخيرة سنة 2009) . لكن هذه النسبة المتنامية لحضور المرأة في المجالس البلدية تعود في الواقع إلى قرار الرئيس بن علي بجعل نسبة حضور المرأة في هذه المجالس تصل إلى ما لا يقل عن 25% من المقاعد . ومع ذلك فإن البلديات التي تديرها امرأة مازالت بمثابة الاستثناء : 5 نساء فقط شغلن خطة رئيسة بلدية.¹¹⁰

بعد ثورة 2011 ، لم يتم تسمية أية امرأة من ضمن الأشخاص الذين تمت تسميتهم على رأس الولايات وكذلك على رأس المجالس البلدية التي تحولت مؤقتا إلى " نيابات خصوصية " في انتظار الانتخابات البلدية القادمة. لكن لا تتوفر حاليا معطيات رسمية تتعلق بالتوزيع حسب النوع الاجتماعي بشأن تركيبة الهياكل المحلية الجديدة.

¹¹⁰ " التقرير الوطني حول الحقوق الانسانية للنساء والمساواة بين الرجل والمرأة في تونس " *Euromed Gender Equality* الاتحاد الأوروبي ، تونس 2010.

وتشير إحصائيات كتابة الدولة للمرأة والأسرة والتي تم تحيينها في جانفي 2014 إلى أن نسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار بالنظر إلى النساء العاملات في الوظيفة العمومية تقدر بحوالي 2.03% فقط ، وإلى أن نسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار بالنظر إلى مجموع الأعوان العاملين في الوظيفة العمومية تساوي 0.76% فقط.

وهكذا فإن النشاط السياسي والمدني مازال مقتصرًا على الذكور بما يعبر عن التقسيم التقليدي للعمل صلب المجتمع . و" إن درجة الوعي المتعلقة بمسائل النوع الاجتماعي مازالت في حاجة إلى الكثير من الوقت والنضج قصد ترسيخها في اللاوعي الجماعي"¹¹¹.

وتكتسي مشاركة المرأة في مواقع القرار أهمية قصوى بما أن ذلك يوفر لها فرصة التأثير على التوجهات العامة لسياسات التنمية في اتجاه رسم أهداف من شأنها أن تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين . وعلى هذا الأساس، فإن حضور المرأة في مواقع اتخاذ القرار في الإدارة العمومية جدير بأن يقع تعزيزه .

جدول 8 :حضور المرأة في الوظيفة الادارية .¹¹²

مؤشرات	نساء	رجال	المجموع	%
توزيع أعوان الوظيفة العمومية	216287	360650	577692	37.4
موظف حسب الوظيفة الإدارية				
كاتب عام	2	43	45	4.4
مدير عام (صنف استثنائي)	5	17	22	22.7
مدير عام	296	990	1286	23
مدير (صنف استثنائي)	35	65	100	35
مدير	503	1764	2267	22.2

¹¹¹ مشيشي علمي " بحوث حول المشاركة السياسية للمرأة على الصعيد المحلي . مخلص لثلاثة تقارير وطنية " معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث و التدريب للنهوض بالمرأة و كوثر 2010 .

¹¹² معطيات كتابة الدولة للمرأة والأسرة - جانفي 2014.

37.4	91	57	34	كاهية مدير (صنف استثنائي)
27.6	3523	2551	972	كاهية مدير
42.4	66	38	28	رئيس مصلحة (صنف استثنائي)
32.5	7798	5265	2533	رئيس مصلحة
0	11	11	0	ملحق بالديوان
29	15209	10801	4408	المجموع
60.7	567128	349849	211879	توزيع الأعوان الذين لا يتمتعون بخطة وظيفية إدارية

مؤطر 3 : مشاركة المرأة في الحياة العامة :

التحكم	المشاركة	التوعية	الوصول	الرفاه	حالة الاوضاع
<p>- لا وجود لأية امرأة في المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل الذي يعد 13 عضوا ، ولا في المكتب التنفيذي الموسع الذي يعد 17 .</p> <p>- توجد امرأة على رأس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين (2013) وامرأة أخرى على رأس نقابة القضاة.</p>	<p>- 48% من منخرطي الاتحاد العام التونسي للشغل (2013) هم من النساء ولكن 5% من هن فقط في هيئات اتخاذ القرار .</p>	<p>- مازالت السياسة حكرا على الرجل .</p> <p>- حالات العنف السياسي ضد المرأة محدودة .</p>	<p>- من بين 21 لجنة برلمانية تضم في صفوفها مجموع 101 عضوا لا توجد سوى 28 امرأة .</p> <p>- ينص قانون المناصفة (2011) على المناصفة الكاملة والتداول الاجباري للمرشحين في جميع القوائم عند انتخاب المجلس الوطني التأسيسي .</p> <p>- عديد الجمعيات النسائية/ النسوية تشتغل على موضوع مشاركة المرأة في الحياة العامة .</p>	<p>- بفضل القانون الانتخابي لعام 2011 ، كان 47% (أي 5502) من المرشحين (11686) على القوائم الانتخابية من النساء ، لكن 7% من هن فقط رئيسة قائمة .</p> <p>- شكلت النساء على التوالي نسبة 16% و 11% من المكاتب الجهوية والمحلية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات (إيزي) ، و 28% من أعضاء مكاتب الاقتراع .</p> <p>- يتركب المجلس التأسيسي من 217 نائبا منتخبا منهم 65 نائبة امرأة فقط (29.95%).</p> <p>- تضم الحكومة الحالية (جانفي 2014) في صفوفها 2 من النساء برتبة وزير هما وزيرة التجارة ووزيرة السياحة من ضمن 22 ، و كاتبة دولة واحدة تعنى بالمرأة والطفولة</p>	

				والاسرة من ضمن 8 كتاب دولة.	
التعرف على المشاكل والتحليل	- فيما يتعلق بمشاكل التعرف والتحليل : صعوبة استهداف الهيكل ، سيما النقابات والاحزاب السياسية . لاوجود لرؤية على الدى البعيد . غياب معطيات تهتم الجنس والنوع حول حضور المرأة في الهيئات السياسية (أحزاب، نقابات، الخ..).	- تدخلات ظرفية بمناسبة انتخابات 23 أكتوبر 2011. - تدخلات مركزة في تونس الكبرى والمدن الكبرى تستهدف مرشحي الاحزاب السياسية. - عدم ديمومة المشاريع. - صعوبة قياس مدى تأثير المشاريع القائمة . - نقص الموارد المالية للنساء المرشحات للقيام بحملتهن الانتخابية.	- هناك تردد يعزى الى التقاليد الثقافية للمجتمع في التصويت للمرأة التي تصفها بعدم التحلي بالخبرة والكفاءة. - غياب رؤية ايجابية للمرأة السياسية في الاعلام	- امتناع ذاتي للنساء على المشاركة في السياسة. - الرجال يستكشفون من ترك المناصب للنساء.	- لا وجود لثقل سياسي للمرأة داخل الاحزاب السياسية والنقابات . - الرجال يستكشفون من ترك المناصب للنساء.
الفرص المتاحة	- هناك تدخلات عديدة منذ الثورة تستهدف دعم المشاركة السياسية للمرأة والجمعيات النسائية. - مناضلات في الحركات النسوية يشتغلن على مختلف مظاهر المشاركة السياسية للنساء. - هناك أصحاب أموال مهتمون بهذا	- الفصل 46 من الدستور يفتح للمرأة آفاقا جديدة للمشاركة -تجربة الحوص تعتمد في تونس	- خلال انتخابات 2011 تعود المواطنون (واضطرت الاحزاب السياسية) لرؤية نساء مرشحات .	- مناصفة وتداول على القائمت الانتخابية عند انتخاب المجلس الوطني التأسيسي .	- اقتراح في النظام الداخلي للاتحاد العام التونسي للشغل من أجل اقرار حصص للنساء في جميع الهيكل التابعة له .

الموضوع.				
				الاستراتيجية
<p>- الدعوة الى اقرار حصص لفائدة المرأة صلب هيئات السلطة . - النهوض بديناميكية الحوار واتخاذ القرار التشاركي باحترام صوت المرأة في كل الهيئات العمومية.</p>	<p>- الدعوة الى اقرار حصص لفائدة المرأة صلب هيئات السلطة . - دعم عمل الجمعيات النسائية/ النسوية وانتشارها في كامل البلاد .</p>	<p>- القيام بحملات اتصالية تستهدف التعريف بالمرأة القيادية. - تشريك الرجال الذين يؤمنون بالمساواة بين المرأة والرجل حتى في المجال السياسي من أجل إضفاء رؤية إيجابية للمرأة القيادية.</p>	<p>- دعم المشاركة في الإدارة المحلية عن طريق : بعث لجان لتحقيق تكافؤ الفرص على الصعيد المحلي (بلديات وجهاث) واعداد ميثاق بلدي يدعم تكافؤ الفرص (في القوائم الانتخابية وفي مجال التمثيلية صلب الهيئات المنتخبة).</p>	<p>- التنسيق بين المبادرات الرامية الى دعم المشاركة السياسية للمرأة وتوحيد الجهود من أجل اقرار حصص للمرأة في هيئات السلطة . - دعم تكوين المرأة القيادية .</p>

3. الاطار التشريعي والمؤسساتي

1.3 الاطار التشريعي

1.1.3 الحقوق العائلية

وصف التشريع التونسي الصادر بعد الاستقلال بأنه في صالح المرأة بفضل مجلة الأحوال الشخصية التي صدرت بعيد الاستقلال (1956) وقبل صدور الدستور بثلاث سنوات (1959) . وقد منعت

المجلة تعدد الزوجات والتطليق التعسفي إذ لا يقع الطلاق إلا لدى المحكمة ، كما حددت سن الزواج للمرأة والرجل ولا ينعقد الزواج إلا برضا الزوجين . وأدخلت تنقيحات على المجلة تنص بالخصوص:

-على كل واحد من الزوجين أن يعامل الآخر بالمعروف وأن يتعاونوا على تسيير شؤون الأسرة ، عوضا عن البند الذي يفرض على المرأة أن تحترم سلطة الرجل وأن تقدم له واجب الطاعة .
-زواج القاصر يتوقف على موافقة الولي والأم .

-تشريك الأم في الإشراف على شؤون أطفالها ، سيما الأم المطلقة التي تتولى حضانة أطفالها .

-منح حق التصرف في حياتها الخاصة وفي شؤونها للفتاة القاصر التي تعقد قرانها.

-منذ 2008 وبغرض حماية المرأة المطلقة التي لها حق الحضانة ، تم تنقيح مجلة الأحوال الشخصية لتمكين المرأة الحاضنة لأطفالها من حق البقاء في مسكن الزوجية عندما يكون الأب ، صاحب المسكن، مضطرا لإسكانها مع المحضون¹¹³.

-مناهضة العنف الزوجي : أصبحت صلة الزواج عنصرا من عناصر ظروف التشديد.

-وضعية الأم العزباء والطفل المولود خارج إطار الزواج محل اهتمام مجلة الأحوال الشخصية : يسمح القانون بمنح لقب عائلي للطفل المولود خارج مؤسسة الزواج .

-منذ 1993 ولتجنيب المرأة المطلقة وأطفالها من التعرض للاحتياج إذا تلدد الزوج في دفع النفقة أو جارية الطلاق ، تم إحداث صندوق ضمان النفقة وجارية الطلاق .

-تحصل الفتاة على هذه الجارية إلى حين حصولها على عمل أو تزوجت .

-الاشتراك في الملكية بعد الزواج أمر اختياري يمكن أن يقره الزوجان عند إبرام عقد الزواج أو في وقت آخر .

وهناك إجراءات آخران مصاحبان لمجلة الأحوال الشخصية يعززان حقوق المرأة :

¹¹³القانون عدد 20 بتاريخ 4 مارس 2008 المتعلق بتنقيح بعض فصول مجلة الاحوال الشخصية (الفصل 56)

-التبني يجوز للرجل و المرأة بنفس الشروط : ينبغي أن يكون المتبني شخصا رشيدا ذكرا أو أنثى متزوجا متمتعاً بحقوقه المدنية ذا أخلاق حميدة سليم العقل والجسم وقادرا على القيام بشؤون المتبني .

-أدخل حق الإجهاض في التشريع التونسي منذ سنوات الاستقلال الأولى وتم تحريره في البداية عام 1965 للنساء اللاتي هن أمهات لخمسة أطفال أحياء وعندما لا تتجاوز مدة وجود الجنين ثلاثة أشهر. وجرى تنظيم الإجهاض نهائيا بتاريخ 26 سبتمبر 1973 . وقد ساهم حق الإجهاض في دعم حرية المرأة في التعامل مع جسدها والتحكم في عدد الأطفال المرغوب فيهم، بما يجعلها قادرة على التوفيق بصورة أفضل بين حياتها العائلية (الخاصة) وحياتها المهنية (العامة). كما يعتبر الإجهاض سندا لمسار التنمية ما بعد الاستقلال .

وهناك قوانين أخرى جاءت لدعم المساواة بين الرجل والمرأة على الأصعدة الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية من بينها على سبيل المثال الفصل 5 مكرر من مجلة الشغل الذي يرفض أي شكل من أشكال التمييز بين الرجل والمرأة في العمل وقانون الجنسية الذي يخول للمرأة الاحتفاظ بجنسيتها ومنحها لأطفالها.

2.1.3 الحقوق الاقتصادية

أصبحت المساواة بين الرجل والمرأة مضمنة في الدستور : إذ ينص الفصل 40 من الدستور الجديد (2014) على أن " لكل مواطن ومواطنة الحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل " وينص الفصل 46 : " (...) تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات (...) "

- يمنع القانون الأساسي للوظيفة العمومية الذي يعود إلى سنة 1983 التمييز على أساس الجنس وذلك بمقتضى الفصل 11 الذي ينص: ليس هناك أي ميز بين الجنسين في تطبيق هذا القانون باستثناء الأحكام الخاصة التي تحتمها طبيعة الوظائف والتي قد تتخذ في هذا الصدد.

-منذ 1993 أضيف الفصل 5 مكرر لمجلة الشغل لإدماج مبدأ عدم التمييز بشكل صريح وجاء فيه أنه لا يمكن التمييز بين الرجل والمرأة في تطبيق أحكام المجلة والنصوص التطبيقية لها. ولا يبرز

الفصل 5 مكرر مبدأ عدم التمييز فقط بل ويؤكد على ضرورة تطبيقه على صعيد مختلف أحكام المجلة ، وعلى عكس الفصل 11 من القانون الأساسي للوظيفة العمومية ، لا يترك أي مجال للاستثناء.

-يجري تعزيز عدم التمييز الاجتماعي والمهني بتوفير حماية للخصوصيات النسائية : حظر عمل النساء في الانفاق تحت الارض وفي أعمال جمع وتخزين وتحويل المعادن القديمة فضلا عن مراعاة موضوع الحمل والولادة. فالعاملة لها الحق في عطلّة ولادة بـ 30 يوما يمكن تجديدها لمرتين مع الاستظهار بشهادة طبية وذلك في القطاع الخاص وشبه العمومي . في حين تتمتع بعطلّة ولادة بشهرين في القطاع العام . وهذه العطلّة المحدودة في الزمن (ثمانية أسابيع) تسند دائما بعد الولادة وليس قبلها . وللام العاملة الحق في راحة رضاعة بمعدل حصتين بنصف ساعة في اليوم خلال أوقات العمل . وفي حال تشغيل المؤسسة لخمسين امرأة على الأقل ، تخصص لهن غرفة لإرضاع أطفالهن الصغار.

3.1.3 الحقوق السياسية

منح دستور 1959 المرأة حق التصويت . وينص الدستور الجديد (2014) في فصله 34 على : " حقوق الانتخاب والاقتراع و الترشح مضمونة طبق ما يضبطه القانون . وتعمل الدولة على ضمان تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة " . كما ورد في الفصل 46 ما يلي " تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات وتسعى إلى تحقيق التناصف بين المرأة و الرجل في المجالس المنتخبة " .

وقد منح أول قانون انتخابي¹¹⁴ صفة ناخب للرجل والمرأة صراحة بمقتضى الفصل 2 الذي ينص على أن الناخبين هم جميع التونسيين والتونسيات الذين بلغوا العشرين من أعمارهم ويحملون الجنسية التونسية منذ خمس سنوات ويتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية ولا يشملهم العجز المنصوص عليه في القانون . هذا التعريف للناخبين والذي مازال ساري المفعول ، في انتظار القوانين الجديدة المزمع إصدارها ، يمكن المرأة من التمتع بحقها في التصويت و الانتخاب وكذلك الترشح للانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية حسب الشروط الواردة في المجلة الانتخابية .

¹¹⁴القانون عدد 86 المؤرخ في 30 جويلية 1959 والمتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء المجلس الوطني التأسيسي والنصوص التي نقحته وأكملته .

كما أن حرية الانتظام في جمعيات مضمونة للرجل والمرأة على حد سواء. لكن قبل 14 جانفي 2011 ، كان عمل الجمعيات النسائية التي توصف بـ " المستقلة" مكبوحا بسبب التعطيل الذي يمارسه النظام السابق ضد القوى الديمقراطية. وينص المرسوم المنظم لعمل الجمعيات في فصله الثالث على ضرورة أن تحترم الجمعيات، في إطار قوانينها الأساسية ونشاطاتها وتمويلها ، مبادئ دولة القانون والديمقراطية والتعددية والشفافية والمساواة وحقوق الإنسان مثلما تعرّفها الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الجمهورية التونسية¹¹⁵.

وبعد الثورة ، سجل ظهور عدد كبير من المنظمات غير الحكومية النسائية على الصعيد المركزي والجهوي ، والناشطة في مجال التنمية بصفة عامة وكذلك مجالات نوعية أخرى مثل حقوق الإنسان ولاسيما حقوق المرأة.

في الظاهر ، تبدو حقوق المرأة التونسية مضمونة في جميع مجالات الحياة ، بفضل قوانين مناهضة للتمييز بين الجنسين . ولكن هذه القوانين مازالت في بعض الحالات غير كافية ، لأن تطبيقها يصطدم بمقاومة وتحفظات ثقافية واجتماعية و اقتصادية وسياسية تمنع أحيانا المرأة من التمتع فعليا بحقوقها وتحد من مشاركتها في المسار التنموي .

4.1.3 التمييز في القوانين

هناك حالات تمييز بين المرأة والرجل مازالت قائمة في نصوص القوانين المتعلقة بالعلاقات العائلية :

بخصوص مجلة الأحوال الشخصية ، فإن مفهوم رئيس العائلة يرجع دائما للرجل ولا تسند الحضانة للمرأة إلا بشروط . وكما هو الشأن في جميع البلدان الإسلامية فإن حقوق الميراث مازالت غير متساوية بين الجنسين . ويمكن القول أن الإصلاح المدخل بواسطة الفصل 24 المتعلق بنظام الاشتراك في الملكية قد قلص من غياب المساواة الذي كانت تشكو منه المرأة في مجال الميراث لكنه لم يبلغه تماما. وقد سجلنا تحركات تطالب بإصلاح قانون الميراث بمبادرة من المجتمع المدني . وتجدر الملاحظة بأنه تم منذ 2006 إصدار نص قانوني يخفف بل يتجاوز قاعدة عدم المساواة في الميراث بإعفاء العطاءات(الهيئات) بين الورثة والأزواج .

¹¹⁵المرسوم عدد 88 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 ، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 74 بتاريخ 30 سبتمبر 2011 .

من ناحية أخرى ، فإن لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية (سيداو) دعت تونس ، بمناسبة مناقشة تقاريرها(سنة 2010)، إلى فتح حوار من أجل إحراز تقدم بشأن مسألة المساواة في الميراث التي هي " ليست فقط مسألة تناصف ولكنها تشكل أيضا رهانا اقتصاديا وتنمويا يهتم الرجل والمرأة على حد سواء " .

يشترط الفصل 5 من مجلة الأحوال الشخصية في موضوع الزواج " أن يكون كل من الزوجين خلوا من الموانع الشرعية " المنصوص عليها في القانون. وحسب تفسير القضاة لهذا الفصل فإن اختيار الزوج من قبل المرأة يصطدم بمشكل اختلاف الديانة. وبالرغم من صمت المجلة في الغرض وغياب التحجير على المرأة أن تتزوج بغير المسلم فإن السلطات القضائية تفسر مع ذلك مفهوم المانع من الزواج المنصوص عليه في المجلة بأنه يعني الموانع الواردة في التشريع الإسلامي . وهو ما أدى الى التحجير المطلق لزواج المسلمة بغير المسلم وسمح لبعض المحللين التأكيد بأن صمت القانون في الغرض ينبغي تفسيره على أنه دعوة لتطبيق قواعد التشريع الإسلامي ، لاسيما قواعد المذهب المالكي .

المهر¹¹⁶ شرط من شروط صحة الزواج والبناء. ويعكس ذلك عدم المساواة بين الجنسين وحالة الممارسات والتقاليد الأبوية وعلاقات الهيمنة داخل العائلة بما أن الزوج هو المطالب بدفع المهر للمرأة مقابل البناء بها . وحتى إذا كانت السلطات السياسية قد قلصت إلى أقصى حد من القيمة المالية للمهر فإنه يبقى عنوان تمييز تجاه المرأة .

تبقى سلطة العائلة بيد الأب الذي هو رئيس العائلة وصاحب القيادة : يعطي لقبه للعائلة وجنسيته ، بدون شروط ، لأبنائه وبناته . مسكنه هو مسكن العائلة. وهذا الاحتكار لم يطرأ عليه أي تغيير منذ 1956 . لكن في البلدان المغاربية المجاورة مثل المغرب عام 2004 والجزائر عام 2005 تم إلغاء سلطة الأب وتعويضها بالسلطة العائلية للأولياء.

وهناك استمرار في اعتبار الأب رئيس العائلة حتى وإن تقلصت السلطة الأبوية نظرا لأن المشرع التونسي ألغى واجب طاعة المرأة لزوجها. فالتنصيص على ضرورة القيام بالواجبات الزوجية وفق ما تقرضه العادات والتقاليد يحيل إلى ممارسات وتقاليد قديمة تعكس وجود نظام اجتماعي أبوي مهيمن .

¹¹⁶ التقرير الوطني حول الحقوق الانسانية للنساء والمساواة بين الرجل والمرأة في تونس "Euromed Gender Equality" الاتحاد الاوروبي ، تونس

وبإدخال مفهوم التعاون بين الزوجين ، سنقتسم المرأة مع الزوج بعض المسؤوليات تجاه الأبناء القصر :
تشارك في الموافقة على زواج ابنها أو ابنتها القاصر¹¹⁷. وفي حالة الطلاق تعود الحضانة إليها عادة
وفق شروط معينة منها أن لا تكون متزوجة أو أن تكون متزوجة وتحفظ بالحضانة إذا اعتبر القاضي
أن ذلك في مصلحة المحضون ويشترط أن تكون خالية من زوج دخل بها ما لم ير الحاكم خلاف ذلك
اعتبارا لمصلحة المحضون أو إذا كان الزوج محرما للمحضون أو وليا له أو يسكت من له حضانة مدة
عام بعد علمه بالدخول¹¹⁸.

منذ 1993 ، تتمتع المرأة ببعض صلاحيات الولاية فيما يتعلق بتربية المحضون وسفره والتصرف في
حساباته المالية¹¹⁹. وإذا أسندت حضانة الطفل إلى الأم بعد طلاق فإن هذه الأخيرة تواصل التمتع
بصلاحيات الولاية فيما يهم سفر المحضون ودراسته والتصرف في حساباته المالية¹²⁰. وبالرغم من
أهميتها فإن الولاية ليست تلقائية وتبقى مرتبطة بوضعية الأب ، حيا أو غائبا أو ميتا وكذلك بإرادة
الحاكم الذي يبيت في الموضوع مع الأخذ بعين الاعتبار لمصلحة الطفل .

مازال هناك تمييز بين الجنسين في الحقوق الاقتصادية أيضا :

- لم يقدم أي نص من النصوص القانونية الذي يعتمد مبدأ عدم التمييز بين الجنسين اجراءات أو
مبادرات ايجابية لضمان هذا الحق وإتاحة ممارسته فعليا.

-تسند التشريعات المطبقة للنساء وليس للرجال مسؤولية رعاية الأطفال وتربيتهم . ولا تعترف بالبعد
الاجتماعي لوظيفة الإنجاب كما أنها لا تعوض عطلة الولادة بعطلة الأولياء .

- تماشيا مع استمرار العقلية الأبوية المهيمنة ، كل المسؤوليات المنجزة عن رعاية الأطفال الصغار أو
ذوي الإعاقة الحادة ملقاة على عاتق المرأة وبصفة استثنائية على الأب.

¹¹⁷بمقتضى الفصل 6 من المجلة المنقحة سنة 1993 بواسطة القانون عدد 74 المؤرخ في 12 جويلية 1993 ، " زواج القاصر يخضع لموافقة
الاب أو الوصي والام " .

¹¹⁸الفصل 58 من مجلة الاحوال الشخصية .

¹¹⁹الفصل 23 من مجلة الاحوال الشخصية ، الفقرة 3 (الزوجان) " يتعاونان على تسيير شؤون الأسرة وحسن تربية الأبناء وتصريف شؤونهم بما
في ذلك التعليم والسفر والمعاملات المالية. "

¹²⁰الفصل 67 ، الفقرة 4 من مجلة الاحوال الشخصية

-الإحالة من العمل (التفرغ) مسموح بها للأم العاملة لمدة سنتين قابلة للتجديد قصد تربية طفل أو أكثر سنه أقل من ست سنوات أو يشكو من إعاقة تتطلب علاجاً متواصلًا. في المقابل ، يوفر القانون الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية منذ سنة 1999 الإمكانية لأحد الوالدين ، حسب اختيارهما ، إمكانية التفرغ لتربية طفل أو أكثر أو رعاية طفل يشكو من إعاقة حادة .

-منح التقاعد المبكر المعترف به للمرأة يخضع لشروط معينة تتعلق بعدد الأطفال القصر الذين هم في رعايتها (3) أو بوجود طفل يشكو من إعاقة حادة كما يخضع لوضعها كأم ولعدد سنوات الخدمة الفعلية التي قضتها في الإدارة (15).

-العمل بنصف الوقت مع الحصول على ثلثي الأجر لفائدة المرأة الموظفة. تحتفظ هذه الأخيرة بحقها في الترقية والتغطية الاجتماعية والعطلة. ويلاحظ أن النساء الموظفات ينظرن إلى هذا النظام الخاص على أنه نظام تمييزي ويتحفظن عليه كثيرا.

5.1.3 الترتيبات التشريعية ما بعد 2011

اليوم ، بعد 14 جانفي 2011 ، تطرح قضية المرأة للنقاش وتفرض نفسها كبعد من أبعاد المشروع المجتمعي الجديد.

في 11 افريل 2011 ، صادقت الحكومة التونسية الانتقالية على قانون يقر التناسف والتداول الإجباري للمرشحين الذكور والإناث في جميع القوائم خلال انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 23 اكتوبر 2011 المكلف بكتابة دستور جديد.

ويدون تجاهل مقاومة نواب عن بعض الأحزاب التي توصف بـ "المتشددة" ، فإن الاتجاهات المسجلة خلال إعداد الدستور الجديد تؤكد إرادة شريحة من المجتمع لجعل المرأة ترتقي إلى وضع المساواة في مستوى الحقوق والحريات الديمقراطية ، بما يتيح إرساء قواعد حقوق الإنسان في تونس .

" الدستور التونسي الجديد المصادق عليه في 29 جانفي 2014 ، يشكل ، في العالم العربي الإسلامي ، القانون الأساسي الذي يوفر أكبر نسبة من الضمانات لحقوق المرأة"¹²¹. حيث ينص في توطئته على أن " الدولة تضمن علوية القانون واحترام الحريات وحقوق الإنسان واستقلالية القضاء والمساواة في الحقوق

والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات والعدل بين الجهات". وفي الفصل 34 من الدستور نقرأ "حقوق الانتخاب والافتراع و الترشح مضمونة طبق ما يضبطه القانون . تعمل الدولة على ضمان تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة."

ويؤكد الفصل 40 أن " لكل مواطن ومواطنة الحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل " . ويدرج الفصل 46 ، المخصص لحقوق المرأة ، في الدستور حماية مكاسب المرأة ، و مبدأ التنافس والقضاء على العنف ضد المرأة : " تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها . تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات . تسعى الدولة إلى تحقيق التنافس بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة . تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة " .

وتبشر الفصول من الدستور المذكورة أعلاه بوضعية أفضل للمرأة التونسية وكذلك بمشاركة اقتصادية و سياسية لا يشوبها التمييز . لكن كل هذا يبقى رهين المراجعة التشريعية التي ستشمل مختلف المجالات القانونية ونصوصها التطبيقية قصد تحقيق المزيد من الإنصاف والمساواة المرتبطة بالنوع الاجتماعي .

2.3 الآليات المؤسسية

من بين الآليات المؤسسية المعنية بوضعية المرأة ، يمكن ذكر :

-كتابة الدولة لشؤون المرأة والأسرة المحدثه في إطار الحكومة الانتقالية المستقلة التي تم تشكيلها في جانفي 2014 للوصول بالبلاد إلى انتخابات جديدة.

يذكر أن الهيكل الجديد يعوض وزارة المرأة و الأسرة التي أحدثت منذ سنة 1993 في سياق التحضير لمؤتمر بيجين ، بصفة كتابة دولة معتمدة لدى الوزير الأول. ثم توسعت مهامها لتصبح وزارة معتمدة لدى الوزير الأول قبل أن تصبح وزارة مستقلة تشمل على التوالي الطفولة سنة 2002 والمسنين سنة 2004 .

بيد أن إضافة صنفى الطفولة و المسنين إلى كتابة الدولة للمرأة و الأسرة ، قد تسببت ، رغم أنها فرصة لمعالجة مسألة المرأة حسب مقاربة مراحل الحياة ، في إقبال كاهل الوزارة ، سيما وأنه على عكس ملفات المرأة و الأسرة التي تعالج بالتنسيق مع الوزارات التقنية الأخرى ، فإن مسائل الطفولة والمسنين تتطلب

الانخراط بل التدخل والتصرف المباشر من قبل مصالح كتابة الدولة للمرأة و الأسرة . وتطالب المراكز والمؤسسات الأخرى المكلفة برعاية الطفولة والمسنين بمراقبة مستمرة ، بغض النظر عن الإستراتيجية التي تتوخاها الوزارة بالتعاون مع شركاء حكوميين والمجتمع المدني . وعلى هذا الأساس ، فقد جرت "إذابة" مسألة المرأة في صلب مسائل تهم أصنافا أخرى تعتبر أكثر هشاشة ، في وقت تركزت فيه الجهود على مأسسة النوع الاجتماعي.

لم يقع تمكين الآلية من الوسائل التي تخول لها الاضطلاع بمهامها المتعلقة بدعم حقوق المرأة وتطبيقها في الواقع وتحسين وضعية المرأة في جميع القطاعات وعلى كافة الأصعدة . وعلى سبيل المثال فإن الميزانية المخصصة لكتابة الدولة للمرأة و الأسرة ، في إطار ميزانية 2014 ، لا تمثل سوى نسبة 0.37% من الميزانية العامة للدولة .

وقد تم إدخال اللامركزية في كتابة الدولة للمرأة و الأسرة منذ 2004 بإحداث 7 أقاليم ترمي إلى مساعدة كتابة الدولة على إنجاز استراتيجياتها وخاصة مخططات العمل المرتبطة بصلاحياتها : المرأة و الأسرة والمسنين . وبما أنها لا تتوفر سوى على وسائل بشرية ومالية محدودة فإن هذه الهياكل كانت عاجزة عن تنفيذ مهامها وتجسيم طموحات المرأة وكتابة الدولة والمجتمع المدني في تحقيق مؤشرات ايجابية تعكس تقدم المرأة نحو المساواة في النوع ، سيما على الصعيد الجهوي والمحلي . وفي سنة 2014 أصبحت كتابة الدولة تتوفر على 24 مندوبية لشؤون المرأة و الأسرة تتمثل مهامها الرئيسية في : تمثيل الوزارة في الجهات وتنفيذ سياسة الوزارة على الصعيد الجهوي في مجالات المرأة والأسرة و الطفولة والمسنين، بالتعاون مع السلطات الجهوية والمحلية ، وضمان متابعة وتقييم مدى تنفيذ مشاريع الوزارة على الصعيد الجهوي واقتراح الحلول المناسبة لتحسينها وتطويرها ، بالإضافة إلى متابعة إعداد وتنفيذ المشاريع المنجزة من قبل الجمعيات التي تحظى بدعم مالي من الوزارة وكذلك تعزيز التكامل والتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجالات المرأة و الأسرة و الطفولة والمسنين... وتشكل المندوبيات التي تحظى بمهام تقنية وعلمية دقيقة فرصة هامة بالنسبة إلى الهيكل المشرف على المرأة و الأسرة الذي كان يشكو من نقص في تمثيله لدى الجهات ولم يتمكن من تحقيق اللامركزية في تدخلاته حتى بعد إحداث 7 أقاليم.

بفضل الـ 24 مندوبية ، بإمكان كتابة الدولة إنجاز اللامركزية فعليا بتوخي برمجة أفضل وكذلك التخطيط والتصرف في الميزانية مع أخذ النوع الاجتماعي بعين الاعتبار والتنسيق مع الشركاء الحكوميين والمجتمع المدني الحاضرين على الصعيد الجهوي والمحلي . وتشكل المندوبيات الجهوية فرصة سانحة للتدخل

على الصعيد الجهوي قصد معالجة التفاوت في مجال النوع البارز على مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في الإدارة المحلية ، بشرط أن توضع الوسائل البشرية والمالية على ذمتها لضمان أكثر مساواة بين المرأة والرجل بالتنسيق والتكامل مع الشركاء الجهويين والسلطات المحلية والمجتمع المدني .

لكن إعادة هيكلة الوزارة في شكل كتابة دولة للمرأة و الأسرة لدى وزارة الشباب والرياضة والمرأة و الأسرة يطرح أكثر من سؤال : هل هو استنقاص من الآلية المكلفة بالنوع الاجتماعي ؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، هل يعكس ذلك حصول تغيير سياسي تجاه مسألة النوع ؟ أم أن الأمر يتعلق بمجرد إجراء انتقالي اتخذ في وقت يجري فيه التقييم والتفكير حول مستقبل البلاد والسياسة العامة لبلاد يعيش في أزمة طالت جميع الأصناف والقطاعات بما فيها قطاع المرأة ؟

وقد تم تركيز آليات أخرى لإسناد الهيكل الحكومي (كتابة الدولة للمرأة و الأسرة) نذكر منها :

-مركز البحوث والدراسات والتوثيق و الإعلام حول المرأة (الكريديف) : تأسس سنة 1990 ويعتبر الجهاز العلمي لكتابة الدولة للمرأة و الأسرة وتتمثل مهامه في التشجيع على الدراسات والأبحاث حول دور و وضعية المرأة في المجتمع التونسي ، إلى جانب جمع المعطيات والوثائق المتعلقة بوضعية المرأة والسهر على نشرها ، فضلا عن إعداد تقارير حول تطور وضعية المرأة في المجتمع التونسي بما يساعد أصحاب القرار على وضع استراتيجيات ومخططات عمل ترمي إلى الحد من الفوارق الجنسية/ النوعية وتحقيق مساواة النوع الاجتماعي . ويتوفر المركز على " مرصد أوضاع المرأة " يقدم لأصحاب القرار المعطيات والمؤشرات الضرورية لاتخاذ القرار وتخطيط البرامج ويسمح للباحثين والمنظمات غير الحكومية الحصول على المعلومة المطلوبة .

وكما هو الحال بالنسبة إلى كتابة الدولة للمرأة و الأسرة ، فشل الكريديف في مهمته كجهاز علمي لكتابة الدولة بسبب نقص الموارد التي تكاد تقتصر على تمويلات من شركاء التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وليس أدل على ذلك من مسار مرصد أوضاع المرأة الذي توقفت أنشطته مع نهاية المشروع الذي أقيم من أجله وهو ما حال دون مأسسة هذه الآلية التي تعتبر ضرورية لتنفيذ إستراتيجية ترمي إلى تحقيق المساواة في مجال النوع .

-من ناحية أخرى ، نجد اليوم 15 امرأة تضطلع بمسؤوليات النقاط المركزية للتنسيق في مجال النوع صلب الهياكل الوزارية التي تتعامل مع كتابة الدولة للمرأة والأسرة. ويجري حاليا إعداد مذكرة لتحديد

المهام الموكولة للنقاط المركزية للتنسيق في مجال النوع . وينتظر أن تمنح المذكرة هذه النقاط صلاحيات تخول لها القيام بصفة كاملة بدورها التعديلي في مجال النوع في مختلف القطاعات الهامة المعنية . ولم تقع أيضا مأسسة التعاون الحقيقي والفعال بين الوزارات . وقد تم تنفيذ تجارب نموذجية بمشاركة بعض الوزارات لكن هذه التجارب منيت بالفشل لأنها توقفت مع نهاية التمويل ولم تتمكن من الاستمرار (ومثال ذلك : التحسيس من أجل المساواة في مجال النوع في المدارس و المعاهد بالتعاون مع وزارة التربية / دعم المنظمات غير الحكومية للحصول على قروض صغيرة بالتعاون مع البنك التونسي للتضامن).

وينبغي أيضا الإشارة إلى نقص بل غياب التنسيق بين الأطراف الحكومية والمجتمع المدني الذي إذا أضفنا إليه غياب خارطة لأليات التدخل حسب الجهة والمنطقة والقطاع ، فإن ذلك لا يسمح بتحقيق تدخل هادف انطلاقا من رؤية شاملة و إستراتيجية تتيح القضاء الفعلي على مظاهر عدم المساواة .

ونلاحظ كذلك فقدان التنسيق والتشبيك وجمع الطاقات على صعيد مسألة النوع التي لا تعد سوى بعض المبادرات مثل مبادرة مجموعة النوع غير الرسمية التي أرساها صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية و هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكذلك المبادرة الأكثر خصوصية والتي قام بها مكتب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتونس والتي يطلق عليها اسم مجموعة " نوع الزراعة والتنمية الريفية" . وقد تمكنت المجموعتان للنوع بالرغم من حداثة عهدهما من خلق ديناميكية وتفاعل لفائدة النوع بصفة عامة والفلاحة بصفة خاصة . لكن من المفيد أن يقع توسيع المجموعتين بانضمام أطراف حكومية قطاعية وأن تشكل مجموعات فرعية مختصة تهتم مثلا بالأم والتشغيل والصحة ... كما يتعين ذكر " ائتلاف نساء تونس " الذي يضم حوالي 30 منظمة غير حكومية نسائية تناضل من أجل حقوق المرأة ، شهدت النور عام 2012.

3.3 سياسات النوع : استراتيجيات، برامج وتخطيط

تم تنفيذ أو يسجل تنفيذ برامج واستراتيجيات ومشاريع قصد دعم إدماج النوع :

-لجنة المرأة والأسرة في التخطيط : مقارنة إدماج المرأة في التخطيط من أجل التنمية تمت المصادقة عليها عام 1991 خلال الإعداد للمخطط الثامن للتنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تشكيل ، بمقتضى قرار، " لجنة المرأة والتنمية " وهو ما مهد السبيل أمام النوع الاجتماعي وتفرعاته، أي

المأسسة ، وإدراج النوع في الميزانية ، والتدقيق المتعلق بالنوع . ولكن حتى وإن أدرجت مخططات التنمية التاسعة والعاشر والحادية عشرة هذه المفاهيم ضمن الأهداف التي ينبغي أن تحققها كتابة الدولة للمرأة و الأسرة ، فإن التقييمات تشير إلى ضعف النتائج بل إلى حالة جمود بالنسبة إلى مسألة النوع . والأسباب هي غياب تبني الشركاء للأعمال الواجب القيام بها لبلوغ الأهداف ، نقص الموارد المالية والبشرية ، علاوة على بروز أولويات وطنية جعلت مسألة النوع تطرح في مرتبة ثانية.

ومنذ الثورة ، لم تعد الدولة تعتمد مخططا للتنمية ، وهذا يعني لا وجود لأهداف واضحة . لكن ، اللجنة القطاعية المعنية بالمرأة والأسرة والطفولة والمسنين أصدرت تقريرا في أبريل 2010 في إطار "المخطط المتحرك (2010/2014) " تضمن أهدافا مازالت صالحة الى اليوم وهي : دعم مشاركة المرأة في مواقع القرار وفي رسم خيارات التنمية ، تعزيز دور المرأة في القطاع الاقتصادي وفي المجالات الواعدة ، تأطير المرأة العاملة في القطاع غير المهيكل ودعم قدراتها وكفاءتها ، النهوض المستمر بالمرأة الريفية قصد إدماجها في مسار التنمية ، دعم المرأة التي تعيش في ظروف هشّة بواسطة برامج خصوصية لتحقيق النجاعة في التدخل لفائدتها . وتقدر الميزانية التي تخول إنجاز هذه الأهداف بـ 3 ملايين و 470 ألف دينار، (حوالي مليون و 600 ألف أورو) . ويلاحظ أن الأهداف المرسومة للمرأة في المخطط المتحرك مطابقة تقريبا للأهداف الواردة في المخططات السابقة وأن المخطط المتحرك لا يتضمن مؤشرات نتائج من شأنها السماح بتقييم العملية برمتها من حيث الأهداف والنتائج وتوزيع الميزانية والمتدخلين .

-مشروع التعاون بين وزارة شؤون المرأة و الأسرة و الطفولة والمسنين /صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تونس) حول " إدماج النوع ومناهضة العنف القائم على النوع ": مع انطلاقته عام 2007 ، اقترح المشروع دعم سياسة الحكومة في تحقيق مساواة النوع عبر مساندة مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية ومكافحة العنف المسلط على المرأة . ولم يتمكن هذا البرنامج الذي عرف التمديد عدة مرات من المضي قدما إلى النهاية فيما يتعلق ببعض مكوناته الهامة ، منها التدقيق من منظور النوع الذي كان من المفروض أن يجري في 5 هياكل شريكة لكتابة الدولة للمرأة و الأسرة وهي : وزارات التنمية والتعاون الدولي ، والمالية ، والداخلية والجماعات المحلية ، والصحة ، والوظيفة العمومية. وحصل نفس الشيء بالنسبة إلى المكون الحساس المتمثل في مشروع ادماج النوع الاجتماعي في الميزانية الذي تم الشروع فيه ثم توقف. وينتظر أن يستمر المشروع عبر التكوين في مجال

النوع وهو تكوين يسدى بالتعاون مع مجلس أوروبا لفائدة النقاط المعنية بتنسيق قضايا النوع الاجتماعي والتي تعمل بتنسيق مع كتابة الدولة للمرأة والأسرة .

- "الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة الريفية": تمت المصادقة عليها عام 1998 وتهدف إلى الإدماج الفعلي للمرأة الريفية في مسار التنمية وتحتوي على ستة محاور رئيسية للتدخل : تنمية الموارد البشرية النسائية في مجال التعليم والتكوين المختص ومحو الأمية والصحة والصحة الإنجابية والثقافة والترفيه وتحسين ظروف حياة المرأة في الوسط الريفي ودعم مساهمة المرأة الريفية في الدخل العائلي وتعزيز مكانة ودور المرأة الناشطة في القطاع الفلاحي و تحسين مستوى الإدماج و التأطير وخدمات المصالح الاجتماعية لفائدة المرأة الريفية ودعم مشاركة المرأة الريفية في ديناميكية التنمية الأهلية . هذه الخطة الطموحة في رؤيتها الشاملة والاندماجية لم تتمكن من تحقيق أهدافها بالرغم من وجود إرادة سياسية (3 مجالس وزارية ، في سنوات 2001 و 2005 و 2007) . وقد تسببت الاخلالات في تنفيذ الأعمال مع الشركاء ونقص الوسائل الموضوعية على ذمة الخطة في عرقلة تقدم إنجاز مضمون المحاور. ويلاحظ أن المحاور المرسومة لمخطط العمل مازالت صالحة إلى حد الساعة الراهنة ، لان التدخلات في مجال صحة الأم والطفل ، ومكافحة الانقطاع المدرسي ، والتكوين المهني المختص ، والاندماج الاقتصادي والاجتماعي تبدو اليوم أيضا عاجلة إذا نظرنا إلى المؤشرات المتوفرة (مثل نسبة وفيات الأم عند الولادة والانتقطاع المدرسي) .

-بعد 14 جانفي 2011 ، تم إجراء تحقيق ميداني من قبل كتابة الدولة للمرأة والأسرة حول وضع المرأة الريفية ومدى حصولها على الخدمات في 15 ولاية. وتشكل نتائج هذا التحقيق التي تم تقديمها في مارس 2014 نواة لبنك معلومات حول المرأة في المناطق الريفية ، ينبغي وضعها على ذمة الهياكل الحكومية والمنظمات والجمعيات الناشطة في ميدان التنمية الريفية ، قصد استخدامها في التخطيط والمتابعة والتقييم كما تتيح هذه النتائج التعرف على مجالات التدخل ذات الأولوية بشأن مدى حصول النساء على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المناطق الريفية وتحسين نوعية هذه الخدمات علاوة على إعداد مخططات جهوية ومحلية تستجيب للحاجيات الخصوصية للمرأة في مختلف المناطق التي شملها التحقيق.

-تتمحور " الإستراتيجية الوطنية لمقاومة جميع أشكال العنف ضد المرأة عبر مختلف مراحل الحياة " VVF والمصادق عليها سنة 2008 في إطار برنامج التعاون بين صندوق الأمم المتحدة للأنشطة

السكانية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول أربعة محاور كبرى إستراتيجية : إنتاج معطيات حول العنف ضد المرأة ، تحسين و إحداث خدمات ملائمة ، التحسيس والتوعية و تطبيق القوانين السارية .

ولم يتم بعد تنفيذ هذه الإستراتيجية بجميع مكوناتها بسبب التأخير الذي طرأ على مخطط تفعيلها . واقتصر الأمر على تنفيذ بعض الأعمال من قبل عدد من المؤسسات والمجتمع المدني . فقد قام الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري بدعم من التعاون الإسباني بإجراء مسح وطني حول انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة . وتقوم كتابة الدولة للمرأة والأسرة اليوم باستغلال نتائج هذا التحقيق علما بأن كتابة الدولة بادرت بدعم من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية بإعادة تفعيل هذه الإستراتيجية . وقد قام الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري بمعية فاعلين من المجتمع المدني (الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ، جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية ، بيتي ،...) بتركيز مراكز إصغاء في بعض الولايات ، لكن المشكل يكمن في ضرورة ترشيد التدخل عبر شراكة فاعلة بين مختلف القطاعات ، وإحداث مراكز إصغاء وإيواء وتمكينها من الوسائل البشرية والتجهيزات اللازمة حتى تستجيب بصورة أفضل لحاجيات المرأة وتضمن ديمومتها .

4.3 شركاء تقنيون و ماليون

بخصوص موضوع المساواة في مجال النوع الاجتماعي ، فإن الشركاء التقنيين والماليين الرئيسيين للحكومة التونسية هم الآتي ذكرهم :

-صندوق الأمم المتحد للأنشطة السكانية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة / المفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان : ويتعلق الأمر في الواقع بالوكالات الأممية الأكثر نشاطا في مجالات إدماج النوع ومكافحة العنف القائم على النوع وهي قضايا تتدرج في صلب مهام هذه الوكالات .

وعلاوة على التدخلات الرئيسية المذكورة في الفقرة 3.3 فإنه يمكن الإشارة إلى أعمال و تدخلات أخرى مثل :

- دعم النقاط المعنية بتنسيق قضايا النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الحكومية (صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، مجلس أوروبا)
- الحملات التحسيسية حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وكذلك مسألة العنف ضد المرأة (صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان)
- مساندة تركيز " لجنة الحقيقة والكرامة حول العدالة الانتقالية " (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)
- التنسيق لإعداد القانون الإطار حول مقاومة العنف ضد المرأة (صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، مجلس أوروبا)
- دعم تنفيذ " الإستراتيجية الوطنية لمقاومة جميع أشكال العنف ضد المرأة عبر مختلف مراحل الحياة " (صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ...)
- الدفاع عن الحق في الصحة والتغطية الصحية الشاملة (صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية)
- النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة (صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، البنك الدولي)
- تحسين وضعية المرأة الريفية (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)
- النهوض بالعمل اللائق لفائدة المرأة (منظمة العمل الدولية بتمويل من الحكومة الفنلندية)
- مشاركة المرأة في المسار الانتخابي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويلات من أستراليا واسبانيا واليابان وبريطانيا والسويد وسويسرا)
- إدماج مكون النوع الاجتماعي في المسار الدستوري والبرلماني وكذلك في الحوار الوطني (برنامج الامم المتحدة الإنمائي بتمويلات من اليابان وبلجيكا والسويد والاتحاد الاوروبي والنرويج والدانمارك).

فيما يتعلق بالتعاون الثنائي ، حصلت تدخلات هامة خاصة بعد 2011 شملت بالخصوص المجالات التالية :

-تحسين وضعية المرأة الريفية ومكافحة العنف القائم على النوع بمساندة التعاون الاسباني (الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية ، الاتحاد الاوروبي)

-دعم صاحبات المؤسسات النسائية (ايطاليا ، سويسرا ، فنلندا، الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية ، الاتحاد الاوروبي)

-التأهيل الاقتصادي للمرأة و تثمين دورها الاقتصادي (ألمانيا ، وكالة التعاون الألمانية الإنمائي ، فرنسا ، ايطاليا ، فنلندا ، الدانمارك ، اسبانيا ، هولندا ، الاتحاد الاوروبي)

-تمتع الأمهات العازبات والناجيات من العنف بالخدمات و إدماجهن في الدورة الاقتصادية (الدانمارك ، فنلندا ، السويد ، النرويج ، سويسرا ، منظمة أوكسفام ، فرنسا ، هولندا ، الاتحاد الاوروبي)

-تأهيل المرأة في مجال التصرف في الموارد الطبيعية والبيئة (ألمانيا والاتحاد الاوروبي)

-مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية (الدانمارك ، هولندا ، فرنسا ، المجلس البريطاني ، منظمة أوكسفام ، ألمانيا ، الاتحاد الاوروبي ، استراليا)

-التمتع بالتعليم (فرنسا ، الاتحاد الاوروبي).

ملحق 2 " فهرس الأعمال المتعلقة بالنوع الاجتماعي في تونس " يرسم خارطة للفاعلين ولأعمال حول المساواة في مجال النوع في تونس ويكشف أيضا عن المشاريع والبحوث المنجزة من قبل المنظمات غير الحكومية بفضل دعم شركاء تقنيين وماليين .

الجدول رقم 9: مسالك التدخل للنهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة في تونس

مسالك التدخل	نقاط الضعف	نقاط القوة/الفرص
<p>- تعديل القوانين بواسطة طلب الى المشرعين / أصحاب القرار، المجتمع المدني، لاستبدال سلطة الأب بالسلطة الأسرية الممتلئة في الوالدين</p> <p>- إحداث إجازة الوالدين</p>	<p>مجلة الأحوال الشخصية: الأب هو رب العائلة حقوق الميراث مجلة الشغل: إجازات الأمومة القطاع العمومي - 14 أسابيع القطاع الخاص: 4 أسابيع</p>	<p>1 - المحور القانوني</p> <p>- دستور جديد (الفصل 46 (المساواة بين الجنسين، العنف، الوصول الى المسؤوليات)، الفصل 21 (المساواة أمام القانون)، والفصل 34 (الحقوق السياسية)، والفصل 40 (الشغل) - مجلة الأحوال الشخصية / مجلة الشغل / مجلة الجنسية</p>
<p>- البناء على ما هو موجود، وتدعيم الموجود</p> <p>- تنمية القدرات</p> <p>- توفير الموارد البشرية والموارد المالية لتمكينها من العمل على نحو فعال (وزارة التنمية ووزارة المالية)</p> <p>- رسالة التكليف بمهمة بصدد التحديد</p> <p>- منح النقاط المعنية بالتنسيق في قضايا النوع الاجتماعي المزيد من الصلاحيات حتى تتمكن من العمل أفقيا مع الدوائر الفنية لوزاراتها</p> <p>- نسخ الشراكة بين مؤسسات الدولة والحكومة والمجتمع المدني من المستوى الوطني إلى المستوى الجهوي (مندوبيات المرأة والإدارات الجهوية القطاعية) والمجتمع المدني</p>	<p>- بعد أفقي</p> <p>- تغييرات متتالية ولدت نقصا في الرسمة</p> <p>- ضعف في الموارد البشرية والميزانيات بالمقارنة مع المهام</p> <p>- غياب الشراكة مع المجتمع المدني</p> <p>- مهام لم يتم تحديدها حتى الآن</p> <p>- معالجة ملف المرأة الريفية يشهد على عدم فاعلية لامركزية مهام كتابة الدولة لشؤون المرأة والأسرة</p>	<p>2 - كتابة الدولة لشؤون المرأة والأسرة</p> <p>- آلية لديها أكثر من 20 سنة من الخبرة،</p> <p>• إحداث نقاط مركزية للتنسيق في قضايا النوع الاجتماعي بالوزارات الشريكة</p> <p>• 24 مندوبية للمرأة والأسرة</p>
<p>- إحداث شبكة للمنظمات غير الحكومية مختصة في النوع الاجتماعي (انطلاقا من أرضية محدثة للمنظمات غير الحكومية)</p> <p>- إضفاء الصفة المؤسسية على المرصد وتعزيزه</p> <p>- إرساء شراكة تبادل وتقاسم مع منتجي الإحصاءات ومؤسسات</p>	<p>- قلة التعاون مع المجتمع المدني</p> <p>- هذه الآليات، إما هي نائمة أو أنها اختفت بسبب نقص الموارد البشرية الكفاءة والموارد المالية</p>	<p>3 - مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف)</p> <p>- دليل المنظمات غير الحكومية</p> <p>- تم تركيز آليات فرعية "هامة" في مجال متابعة وضع المرأة مرصد وضع المرأة / آلية متابعة صورة المرأة في وسائل الإعلام</p>

الدولة والمجتمع المدني		- شراكة بين أطراف تمثل الدولة والمجتمع المدني
تنمية الشراكة بين الأطراف الفاعلة على مستوى الدولة والمجتمع المدني	- مقاومة إزاء الشراكة مع أطراف حكومية، وخاصة بما في ذلك كتابة الدولة لشؤون المرأة والأسرة	4- المجتمع المدني لقد تم تسجيل تقدّم، منذ سنة 2011، على مستوى تدخّل المجتمع المدني في مجال النوع الاجتماعي، وكان ذلك بدعم من الفاعلين في مجال التعاون الدولي
<p>- تحسيس أعضاء / عضوات لجنة المرأة والتنمية واللجان القطاعية حتى يتم الأخذ في الاعتبار مقارنة النوع الاجتماعي عند وضع مخططات التنمية (وضع ميزانية تأخذ في الاعتبار النوع الاجتماعي)، والمتابعة والتقييم (التدقيق في مجال النوع الاجتماعي)</p> <p>- القيام بتوجيه المشاريع وتوزيعها بشكل جيد إزاء المجالات ومناطق التدخل بين مختلف الفاعلين. إدماج النوع الاجتماعي في الميزانيات</p> <p>القيام بعمليات التدقيق المبني على النوع - اسناد مهمة ادماج النوع الاجتماعي في الميزانيات إلى وزارة المالية</p> <p>- اعتماد مقارنة وزارة المالية المتعلقة بالتصرف حسب الأهداف: عمل اللجان المشتركة بين القطاعات / الدعوة والناصره لمواجهة مختلف أوجه المقاومة -الاستئناس بتجارب ناجحة في مجال وضع الميزانية مع مراعاة النوع الاجتماعي (المغرب و/أو البلدان الأوروبية): التوأمة / التعاون</p>	<p>- نقص التبادل بين لجنة المرأة والتنمية واللجان القطاعية</p> <p>- عدم كفاية الموارد والميزانيات المخصصة لإدماج النوع الاجتماعي، لأن النوع منصهر في المشاريع القطاعية</p> <p>- إن مشاريع على المدى القصير و المدى المتوسط لا تمكّن من التدخّل بنظرة شاملة ولا مركزية (أنظر رسوم الخرائط في الملحق (...)</p>	5 - تجربة في مجال النوع الاجتماعي تجارب متعددة - لجنة المرأة والتنمية في مجال التخطيط المزيد من المشاريع ذات الصلة بالنوع الاجتماعي بشراكة مع وزارة شؤون المرأة والأسرة / المجتمع المدني والشركاء الدوليين: صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وديوان المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية، ومجلس أوروبا والبنك الدولي.

<p>- استراتيجيات اتصالية في المؤسسات التربوية (الطفولة المبكرة) (دور الحضانه ورياض الاطفال و الكاتيب) والمعاهد الثانوية والجامعات) ووسائل الإعلام (المكتوبة والمسموعة والمرئية) - إمكانية التنسيق مع غيرها جهات مانحة أخرى ومشاريع</p>		<p>6- الاستراتيجية الاتصالية</p>
<p>- تعزيز مرصد مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف) في مجال جمع الاحصائيات المصنفة وتحليلها و نشرها مصنفة حسب الجنس - إنشاء شبكة تجمع المؤسسات المنتجة للإحصائيات: المعهد الوطني للإحصاء / المجلس الوطني للإحصاء / مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف) / المجتمع المدني</p>		<p>7- انتاج / توفير الإحصائيات المصنفة حسب النوع الاجتماعي</p>
<p>- تعزيز الموجود ودعمه: صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية و هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (المجموعة غير الرسمية للنوع الاجتماعي) - مجموعة النوع الاجتماعي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)</p>		<p>8 -التشبيك بين الأطراف الحكومية والمجتمع المدني</p>
<p>- مع "الشمال" (الاتحاد الأوروبي) من خلال تبادل التجارب / عمليات التوأمة - مع بلدان "الجنوب" من خلال تبادل التجارب / الزيارات</p>		<p>9 - تقاسم الممارسات الجيدة</p>

المصادر و المراجع:

بالانجليزية:

African Union (2010) «List of countries which have signed, ratified/acceded to the Protocol to the African Charter on Human and Peoples. Rights on the Rights of Women in Africa»

Ben Salem, Lilia (2010) «Tunisia» in Sanja Kelly and Julia Breslin, eds (2010) «Women's Rights in the Middle East and North Africa» New York, NY: Freedom House; Lanham, MD: Rowman & Littlefield

CAWTAR& OXFAM (2013) « Rural women and local development. Tunisia, Palestine and Jordan. Regional Synthesis Report»

Committee on the Elimination of All forms of Discrimination Against Women (CEDAW) (2009) «Consideration of reports submitted by States parties under article 18 of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women Combined fifth and sixth periodic reports of States parties Tunisia», CEDAW/C/TUN/6, CEDAW, New York

Committee on the Elimination of All forms of Discrimination Against Women (CEDAW) (2010) UN Committee on the Elimination of Discrimination against women (2010) «Summary record of the 949th meeting», CEDAW/C/SR.949

Food and Agriculture Organization (FAO), International Fund for Agricultural Development (IFAD), International Land Coalition (ILC) (2004), «Rural Women's Access to Land and Property in Selected Countries: Progress Towards Achieving the Aims of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women», FAO Gender and Population Division, IFAD Technical Advisory Division, and ILC, Rome

International Labor Organization (ILO) (2009) «Database of Conditions of Work and Employment Laws»

Republic of Tunisia, International Organization for Migration (2013) « Baseline Study on Trafficking in Persons in Tunisia: Assessing the scope and manifestations », Tunis

UNICEF (2011) « Tunisia. MENA gender equality profile. Status of girls and women in the Middle East and North Africa »

United Nations Development Program (2013) «Human Development Report 2013»

World Economic Forum (2013) «The Global Gender Gap Report 2013»

بالفرنسية

Abida, Salma, Première Conférence nationale annuelle de l'Association Tunisienne des Femmes Juristes, (2012) « Le renforcement du leadership féminin dans la sphère politique et judiciaire », Tunis

Alami Mchichi, H. (2010) « Recherches-action nationales sur la participation politique des femmes au niveau local. Synthèse des trois rapports nationaux », UN-INSTRAW&CAWTAR, Tunis

Banque mondiale (2009) « L'intégration mondiale de la Tunisie – Une nouvelle génération de réformes pour doper la croissance et l'emploi »

Bel Haj Zekri, R. (2010) « La participation des femmes dans les syndicats en Algérie, au Maroc et en Tunisie », UN-INSTRAW&CAWTAR, Tunis

Chambre Nationale des Femmes Chefs d'Entreprises (CNFCE) (2010) «Femmes Chef d'Entreprises : Bilan et Perspectives», Tunis

Commission Européenne (1998) « 100 mots pour l'égalité : Glossaire de termes sur l'égalité entre les femmes et les hommes »

CREDIF (Centre de Recherches d'Études, de Documentation, d'Information sur les Femmes), Ministère des Affaires de la Femme et de la Famille (2008) « Budget-temps des ménages ruraux et travail invisible des femmes rurales en Tunisie »

CREDIF (2013) « L'autonomisation économique des femmes: un pari à gagner », La Revue du CREDIF, Tunis

CREDIF (2013) « Observatoire genre et égalité des chances : rapport sur les associations oeuvrant pour l'égalité des chances entre les femmes et les hommes en Tunisie », Tunis

CREDIF (2013) « Tunisiennes et action politique » Revue du CREDIF n° 45

Euromed Gender Equality (2010) « Rapport National d'analyse de la Situation : droits humains des femmes et égalité hommes-femmes. Tunisie », EU, Tunis

GIZ (2013) « Plaidoyer pour une approche managériale adaptée : l'économie tunisienne et la diversité des genres », Tunis

Institut tunisien de la compétitivité et de l'économie quantitative (ITCEQ) (2010) « Rapport annuel sur la compétitivité 2010 »

Mahfoudh Draoui, D. (2012) « La question du genre et la promotion de l'emploi des jeunes. Rapport Final », GIZ, Tunis

Mahfoudh Draoui, D. (2008) « Genre et participation des femmes à la vie publique en Tunisie », Ministère de la Femme et de la Famille, Tunis

Office des Tunisiens résidents à l'Étranger, Institut National de Statistiques, UNICEF, UNFPA, IOM, Coopération Suisse (2013) « Rapport : étude de l'impact de la migration sur les familles de migrants présentes au pays » Tunis

Office National de la Famille et de la Population (ONFP) (2010) « Enquête nationale sur la violence à l'égard des femmes en Tunisie », Tunis

ONU Femmes (2013) « Participation politique et autonomisation économique des femmes en Tunisie: Un état des lieux des données existantes », Tunis

Programme des Nations Unies pour le Développement « Les Objectifs du Millénaire pour le développement. Huit objectifs pour 2015 »

<http://www.tn.undp.org/content/dam/tunisia/docs/OMD/Les%20Objectifs%20du%20Millénaire%20pour%20le%20développement%20-%20site%20UNDP%20Tunisie%20.pdf>

République tunisienne Instance supérieure indépendante pour les élections (ISIE) (2012) « Rapport relatif au déroulement des élections de l'ANC »

République Tunisienne : Ministère des Affaires Sociales Bureau des Etudes, de la Planification et de la Programmation (2012) « Principaux Indicateurs du Développement Social En Tunisie », Tunis

République Tunisienne : Ministère des Affaires de la Femme et de la Famille (2013) « Stratégie nationale de lutte contre les violences faites aux femmes (VVF) à travers le cycle de vie »

République Tunisienne : Secrétariat d'Etat de la Femme et de la Famille (2013) « Recherche sur la situation des femmes en milieu rural tunisien et leur accès aux services publics dans onze gouvernorats de la Tunisie (Résumé) »

République Tunisienne Ministère du Développement et de la Coopération Internationale, Institut National des Statistiques, UNICEF (2013) « Suivi de la situation des enfants et des femmes. Enquête par grappe à des indicateurs multiples 2011-2012 (MICS4) »

République Tunisienne Ministère du Développement et de la Coopération Internationale (2014) « Présentation PPP du Rapport National de suivi des OMD – 2013 »

République Tunisienne Ministère de l'Éducation, Secrétariat général, Direction générale des Etudes, de la Planification et des Systèmes d'information (2013) « Statistiques scolaires. Année scolaire 2012-2013 », Tunis

Triki, Souad (2013) « L'enquête budget- temps des femmes et des hommes de 2005 en Tunisie et les défis de sa traduction dans des politiques publiques », New York, Commission de la condition de la femme, 57ème session

Triki, Souad & Touiti, Héra (2013) « Réglementation du travail et participation des femmes au marché du travail en Tunisie », GIZ

USTMA (2012) « La participation des femmes à la vie publique et syndicale aux pays du Maghreb .Rapport de synthèse des Etudes par pays », Tunis

UN-INSTRAW&CAWTAR (2009) « Etat de la situation de la participation de la femme à la vie politique en Algérie, au Maroc et en Tunisie », Tunis

Union Européenne, Mission d'Observation Electorale (2011) « Tunisie. Rapport statistique final. Election de l'Assemblée Nationale Constituante »

مواقع واب

Institut National de Statistiques: <http://www.ins.nat.tn/indexfr.php>

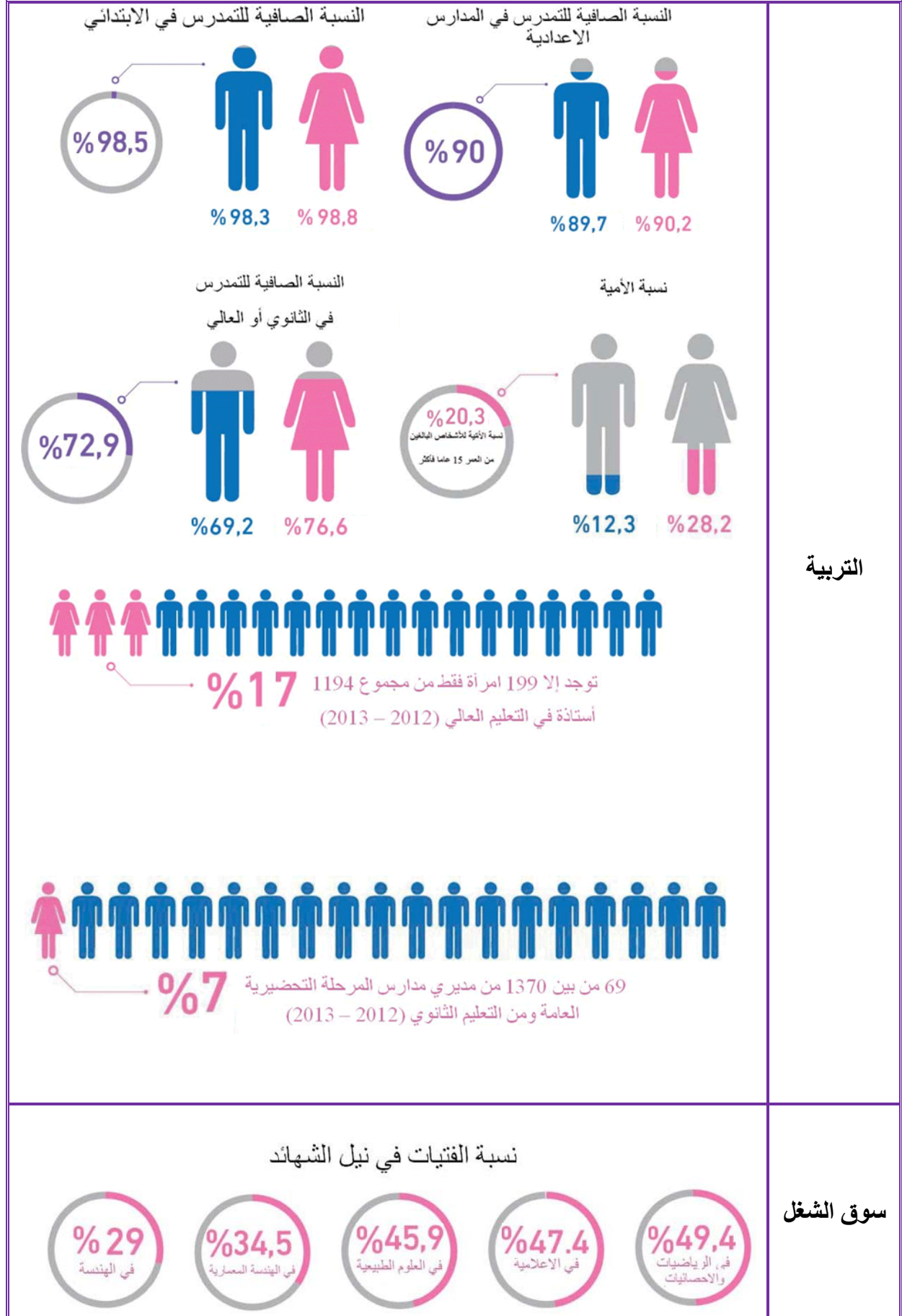
Inter-Parliamentary Union : <http://www.ipu.org>

World Bank <http://datatopics.worldbank.org/gender/country/tunisia>

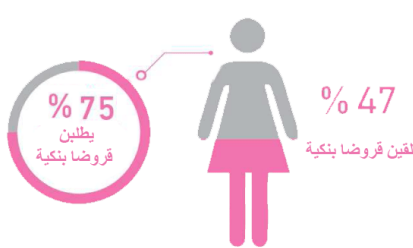


SIGI Social Institutions and Gender Index, OECD Development Center
<http://genderindex.org/country/tunisia>

الملحق رقم 1: تونس بإيجاز

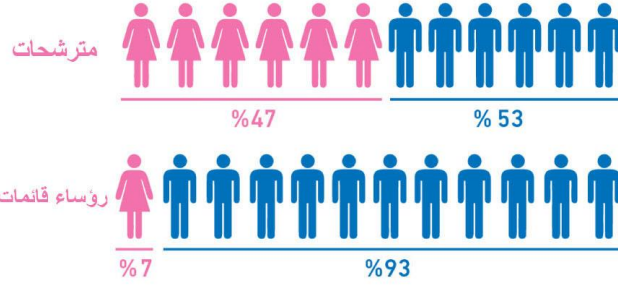
النقاط الرئيسية	الإطار
اعتبر التشريع التونسي بعد الاستقلال مناصرا للمرأة بفضل إصدار مجلة الأحوال الشخصية سنة 1956 التي تمنع تعدد الزوجات والطلاق التعسفي، وأسست للطلاق القضائي، كما ضبطت سنا محددة لزواج المرأة والرجل. واشترط، كذلك، موافقة الزوجين على الزواج، على أساس اختيارهما الحر. وقد صادقت تونس على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) سنة 1985، ولكن مع إبداء تحفظات. وفي أوت 2011 اعتمد مجلس الوزراء التونسي مشروع مرسوم بشأن سحب التحفظات على اتفاقية "سيداو" وتم تبليغه إلى لجنة السيداو في أفريل 2014. غير أن البيان العام ظل، مع ذلك، ساري المفعول، حسب مشروع المرسوم.	الإطار التشريعي والمؤسساتي
يمنح توزيع الأدوار المسندة إلى المرأة عبءا كليا من العمل يتجاوز بحوالي 40% العبء الذي يتحمله الرجل	ميزانية الوقت
انخفض المؤشر التآلفي للخصوبة من 7،15 سنة 1966 إلى 2،13 (2011 - 2012). وبلغ معدل وفيات الأمهات، سنة 2010، 56 (على 100،000)	الصحة
<p>6,6% في الوسط الريفي 4,4% في الوسط الحضري 18 سنة > 5,1% 0,2% في الوسط الريفي 0,4% في الوسط الحضري 15 سنة > 0,4% 64 سنة < 18 سنة 47,6% من النساء المستجوبات سلط عيبن شكل واحد على الأقل من أشكال العنف في حياتهن 32,9% خلال سنة 2009 55% من النساء صرحن بأن العنف أمر عادي لا يستحق التحدث عنه 17% من حالات العنف يتم الإبلاغ عنها من طرف النساء</p>	العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي
<p>55% من النساء صرحن بأن العنف أمر عادي لا يستحق التحدث عنه 17% من حالات العنف يتم الإبلاغ عنها من طرف النساء</p>	



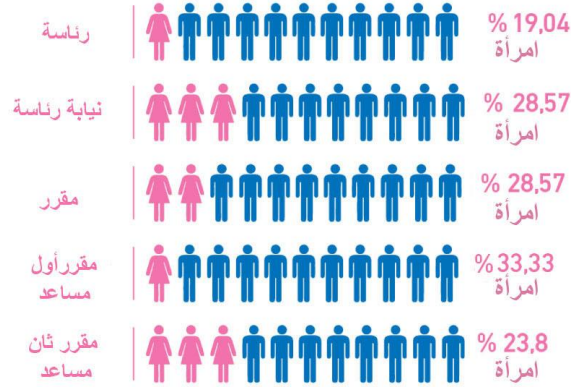
<p>تنوع قطاعي لتشغيل النساء</p> <p>الزراعة % 16,7 الصناعة % 26,4 الخدمات % 49,4</p> <p>من حاملي شهادات التوظيف النشط من من النساء % 62,5</p> <p>% 25 كُن حاضرات في سوق الشغل (معدّيات 2009)</p> <p>نسبة النشاط نسبة البطالة نسبة البطالة في أوساط حاملي الشهادات العليا</p> <p>% 70,3 % 25,81 % 13,1 % 22,5 % 23,1 % 43,5</p>	
<p>مساعدات عائلية فلاحية</p> <p>% 57,9 % 42,1</p> <p>الزراعة والحصول على الأراضي</p> <p>4.07% فقط من باعثي المشاريع الفلاحية و6.4% من المستغلين الفلاحيين هن من النساء، و4% فقط من مجموع أصحاب المشاريع الفلاحية يتوفرن على شهادات ملكية عقارية</p>	
<p>رؤساء المؤسسات المسجلين في الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية</p> <p>% 6,5 هن من النساء</p> <p>رؤساء المؤسسات</p>	
<p>52.5% من الأسر المحتاجة (15,500 أسرة سنة 2013) التي تقدّم لها مساعدات بواسطة البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المحتاجة تضم امرأة ربة أسرة.</p> <p>المرأة والفقير</p>	
<p>تجلب المناطق الشرقية ومناطق الساحل الصناعية (التي تتميز بكثافة المشاريع الاقتصادية) النساء الأكثر تعلّمًا. إذ نجدهنّ في قطاعات الصناعات المعملية والتعليم والصحة، والوظيفة العمومية.</p> <p>لا توجد إحصائيات رسمية حول تواجد الفتيات الشابات في العمل</p> <p>الحراك والأمن</p>	

<p>المنزلي غير الشرعي، وإنما هو ظاهرة موجودة ويندد به المجتمع المدني. وقد لاحظت المحكمة الابتدائية بتونس العاصمة عددا متزايدا من الحالات المتعلقة بالدعارة غير القانونية (حالة أو حالتان أسبوعيا).</p>	
<p>نساء يمتلكن مؤسسات وقروض بنكية</p>  <p>75% بظنين قروضا بنكية 47% يتلقين قروضا بنكية</p> <p>الحصول على قروض</p> <p>القروض الصغرى</p>  <p>26% القروض الصغرى تقدم الى المرأة الريفية</p>	
<p>الى تاريخ اليوم (2014)، فإن 48% من المنخرطين في الاتحاد العام التونسي للشغل هم من النساء. ولكن 5% فقط منهن موجودات في هياكل صنع القرار. وبخصوص الجمعيات النسائية و / أو النسوية القائمة حاليا، نشر مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف) سنة 2013 دراسة حول 700 جمعية¹²² ولاحظت الدراسة أن في الـ 224 جمعية التي شملتها الدراسة هناك 1837 امرأة عضو في مكاتبها التنفيذية، أي ما بين 7 و 8 امرأة في كل مكتب جمعية. والأغلبية (59%) هنّ من النساء، ولكن يجب اعتبار هذا الرقم مقارنة بدرجة الاختلاط صلب الجمعية نفسها.</p> <p>المؤسسات الانتقالية (2011-2013)</p>  <p>57 امرأة 226 عضوا 169 رجلا</p> <p>المشاركة في الحياة العامة والسياسية</p>	

¹²² " مرصد النوع وتكافؤ الفرص : تقرير حول الجمعيات التي تعمل من أجل تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في تونس " الكريديف 2013



المجلس الوطني التأسيسي



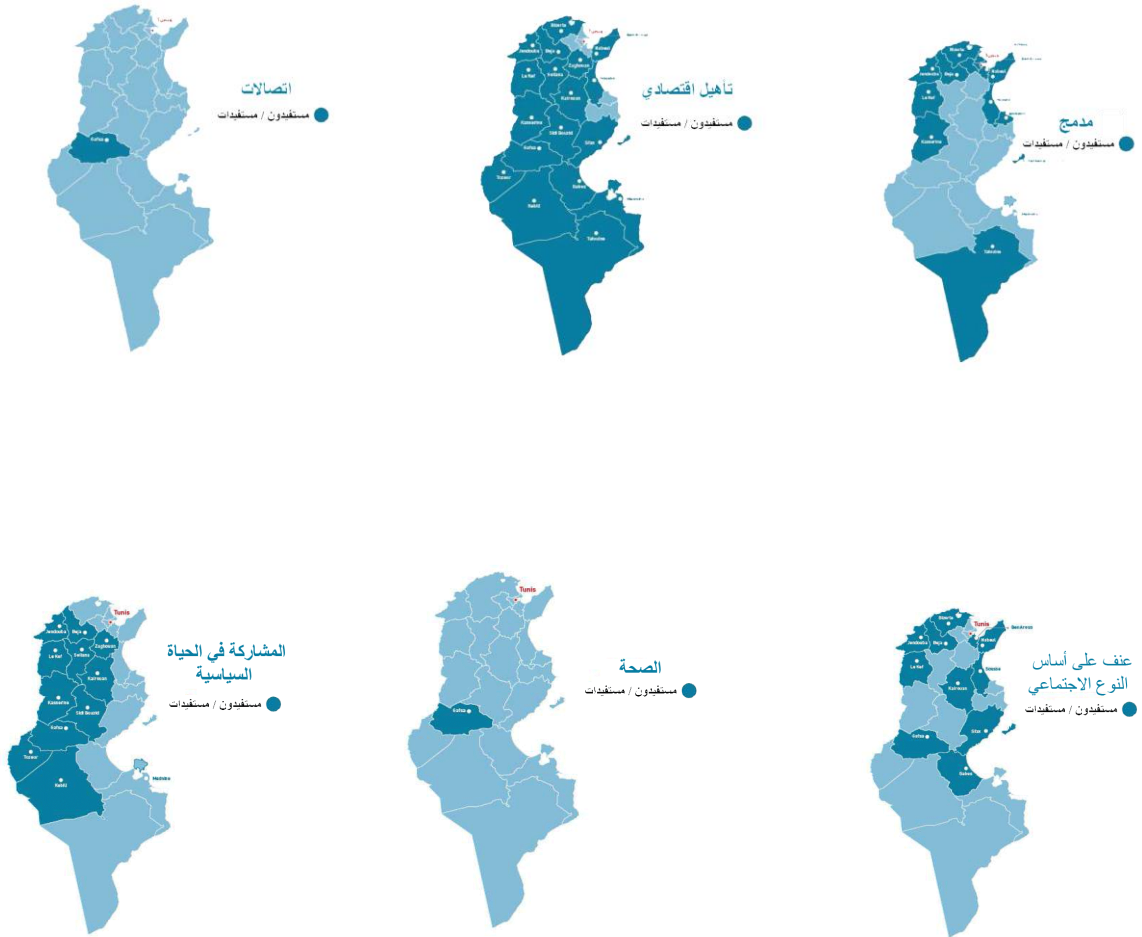
تعدّ الحكومة الحالية (التي يترأسها الوزير الأول مهدي جمعة) والتي تم تشكيلها في 27 جانفي 2014، امرأتين في منصب وزير (التجارة والسياحة) من مجموع 22 وزيرا ووزير دولة، وامرأة واحدة في خطة كاتبة دولة (المرأة والأسرة) من مجموع 8 كتّاب دولة.

الملحق 2: جرد للمشاريع المتعلقة بالنوع الاجتماعي في تونس

المعايير المعتمدة لإدراج المشاريع ضمن هذا الجرد:

- فقط المشاريع المنفّذة من قبل الأطراف المعنية، التي تم الالتقاء بها على هامش المرحلة الأولى من مهمة تحديد مشروع الاتحاد الأوروبي حول النوع الاجتماعي في تونس
- فقط المشاريع المكرّسة تماما للنوع الاجتماعي / المساواة بين المرأة والرجل في مجالات المشاركة في الحياة العامة والسياسية، والتمكين الاقتصادي، والصحة، والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، والاتصال، وكذلك المشاريع المندمجة.
- فقط المشاريع التي لا تزال في طور التنفيذ، في جانفي 2014.

وتبرز الخرائط التالية التغطية الجغرافية للمشاريع التي تم إدراجها ضمن هذا الجرد.



جرد لمشاريع النوع الاجتماعي المنجزة من قبل الفاعلين الحكوميين والمجتمع المدني والتعاون المتعدد الأطراف والثنائي

الأطراف المتدخلة التي تتولى الإنجاز	عنوان المشروع	الجهة الممولة	محتوى المشروع	المستفيدون من المشروع	الفترة	الميزانية	مجال التدخل
كتابة الدولة لشؤون المرأة والأسرة	استراتيجية النهوض بالمرأة الريفية II	كتابة الدولة لشؤون المرأة والأسرة الوكالة الإسبانية للتعاون (AECID)	المرحلة الثانية من المشروع. دراسة / مسح حول المرأة الريفية في 12 ولاية التي ظلت ناقصة لاستكمال كل ولايات البلاد. قاعدة البيانات محيئة	وطني	2014-2015 في طور الإعداد		دعم مؤسساتي
الإدارة العامة للغابات المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية مجمعات التنمية الفلاحية	النهوض بمجمعات التنمية الفلاحية والمرأة، من أجل المساهمة في التنمية الريفية المستدامة	الوزارة الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) تنفيذ الوكالة الألمانية للتعاون (GIZ)	يهدف المشروع إلى تهيئة الظروف من أجل مشاركة فعالة لمجمعات التنمية الفلاحية، وخاصة المرأة في مجمعات التنمية الفلاحية، وبالأخص في مجال التنمية المستدامة للغابات والمسالك. وسوف يتم ذلك من خلال ثلاثة مكونات: 1. تحسين العلاقات بين مجمعات التنمية الفلاحية وتأطيرها المؤسسي	مجمعات التنمية الفلاحية الثمانية التالية (ومتساكنيها المحليين): 1. التباينية (نساء)، عين دراهم وجندوبة، 2. القوايرية وفرنانة وجندوبة، 3. طبوبة، نفزة وباجة، 4. وادي	سبتمبر 2013 – جانفي 2014 (17 شهرا).	500.000	البيئة والموارد الطبيعية

			<p>و تعزيز قدرات هذه الأخيرة؛ 2. تعزيز قدرات مجتمعات التنمية الفلاحية من أجل تحسين هياكلها الداخلية؛ 3. تعزيز مشاركة المرأة.</p> <p>المادن ونفزة وباجة، 5. كبوش والكاف الغربية والكاف، 6. الشنانفة والفحص وزغوان، 7. الدخيلة والسبيخة والقيروان، 8. بو عبدالله وكسرى وسليانة، وكذلك المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بالولايات المعنية والادارة العامة للغابات.</p>			
العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي		برنامج قار	<p>وطني تونس الكبرى نساء ضحايا العنف</p>	<p>(1) إعداد الإطار القانوني والمؤسسي لوضع الصيغة النهائية للقانون الإطار المتعلق بالعنف على أساس النوع الاجتماعي؛ وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (2) دعم تركيز "لجنة الحقيقة والكرامة حول العدالة</p>	<p>صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،</p>	<p>مشروع حول العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (برنامج حول تونس والمغرب)</p> <p>كتابة الدولة لشؤون المرأة والأسرة والديوان الوطني للأسرة والعمران البشري والمجتمع المدني</p>

				<p>الانتقالية " (3) تركيز " المركز النموذجي الأمان " في سيدي ثابت، المخصص لإيواء النساء ضحايا العنف؛ (4) وضع معايير التكفل / البروتوكولات؛ (5) حملة توعوية، خاصة خلال الـ 16 يوما المخصصة للنشاط: (6) تنظيم حملات توعوية حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والعنف على أساس النوع الاجتماعي؛ (7) تعزيز قدرات الفرق العاملة في مراكز الإيواء / الإصغاء؛ (8) تعزيز العمل في نطاق التشبيك على المستوى المحلي؛ (9) المساهمة في صياغة القانون الشامل المتعلق بالعنف الذي يستهدف المرأة.</p>	ومجلس أوروبا.		
--	--	--	--	---	---------------	--	--

العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي		برنامج قار	تونس نساء ضحايا العنف	تجهيز مركز إيواء النساء ضحايا العنف في بن عروس	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	مشروع حول العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي VFG	كتابة الدولة لشؤون المرأة والأسرة
العنف على أساس النوع الاجتماعي	500,000 يورو	-15/03/16 16/03/13-	الكاف، باجة، جندوبة	يهدف المشروع، الذي يتم إنجازه بالتعاون مع الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، إلى المساهمة في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، من خلال تعزيز التنسيق بين الفاعلين في المجتمع المدني والأطراف الممثلة للدولة في مجال مساعدة و إيواء النساء ضحايا العنف في الكاف وباجة وجندوبة. وبالإضافة إلى ذلك، يرمي المشروع أيضا إلى تحسيس سكان المناطق المستهدفة بمشكلة العنف ضد المرأة، من خلال تنفيذ حملة وقاية وإرشاد بخصوص الحلول والإجراءات الممكنة، وكذلك من خلال تكوين أعوان	الاتحاد الأوروبي	"الوقاية من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ومرافقة النساء ضحايا العنف في الشمال الغربي للبلاد التونسية"	مؤسسة CIDEAL جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري جمعية نساء ومواطنة

				متخصصين.			
العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي	من التعاون السويسري 45.000 يورو من أوكسفام 80000 يورو	2013-2014	تونس الكبرى	1. تعميم المعرفة والمعطيات حول هشاشة المرأة في تونس الكبرى، 2. تحسيس وتعبئة صانعي القرار والرأي العام بخصوص الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، 3. ضمان تبادل وتفاقم الخبرات وجمع المتدخلين وطاقاتهم في مراكز إيواء النساء اللاتي تعشن وضعيات هشة في بلدان أخرى، ومناطق أخرى من تونس وحتى في بلدان أخرى، 4. دعم إنجاز مركز الإيواء بسيدي علي عزوز للاستقبال وإيواء وإعادة إدماج النساء اللاتي لا تتوفرن على مسكن، 5. دعم تسيير المركز النهاري "بيتي" للإعلام والتوجيه، وكذلك مركز الإيواء بموتوالفيل.	صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمة "أوكسفام" وسفارة كل من الدنمارك، وفنلندا، والسويد والنرويج وسويسرا	من أجل النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة مقاومة التمييز على أساس النوع الاجتماعي، والطبقة والعرق	"بيتي"
العنف على	250.000	2013—	وطني	يهدف المشروع إلى تعزيز	الدنمارك	العنف	LOKK ،Danner، جمعية النساء

أساس النوع الاجتماعي	2014			القدرة الوطنية في مقاومة العنف القائم على أساس النوع، وتحسين التوجيه والخدمات المقدّمة الى ضحايا العنف. وهو مشروع شراكة بين منظمات دنماركية وتونسية.		الأسري في تونس	التونسيات للبحث حول التنمية، جمعيات المجتمع المدني التونسية، كتابة الدولة لشؤون المرأة والأسرة
العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي	شروع في انجاز المشروع سنة 2013 من قبل "بيتي"، وتواصل سنة 2014 مع "بيتي" وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، والنية تتجه إلى توسيعه بداية من 2015.	الجنوب الغربي، الوسط الشرقي تونس الكبرى		تعزيز منظومة خدمات الدعم والصحة: ويتعلق الأمر هنا بإنشاء مرجعية مشتركة في ما يتعلق بالعنف ضد المرأة، والمعايير الدنيا لخدمات الدعم والصحة، ومسار وآلية لتنسيق هذه الخدمات؛ (في مراكز الإصغاء الخمسة التابعة للجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات: سوسة، تونس وبزرت والقيروان)، وبيتي، وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، (مركز "تناصف")؛ وعمليات توعية لدى النساء والمجتمعات: هذا العمل يستهدف النساء وأوساطهن، لمزيد اللجوء إلى هذه الخدمة. وتتركز عملية التوعية على	"أو كسفام"	مكافحة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي	الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، بيتي

				عدم اعتبار العنف أمراً عادياً، وعلى مسؤولية المجتمع في الحد من العنف ضد المرأة؛ وهناك عنصر الدعوة، من أجل تحسين الإطار القانوني والسياسي للقضاء على العنف ضد المرأة والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.			
العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي		2012-2013	مطماطة وقابس وجندوبة، نابل، وتونس الكبرى	تحسيس الرأي العام بالظلم الذي تواجهه العديد من النساء خلال فترة القهر، والدعوة إلى ضرورة ضمان اعتبار أكبر للنوع الاجتماعي في إطار عملية العدالة الانتقالية. المرافقة النفسية والقانونية للضحايا من النساء.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مشروع المجلس الوطني التأسيسي)	المسيرة المهنية للمرأة كرهينة	"تونسيات"
العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي	36,703.22	2012 – 2013	نابل القصرين	دعم النساء الضحايا من خلال تمكينهن من مرافقة نفسية وقانونية لاسترداد حقوقهن وتسهيل إعادة إدماجهن في المجتمع.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مشروع المجلس الوطني التأسيسي)	"أرى، أسمع، وأتحدث"	"تونسيات" بوسالم

العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي			وطني	1) حملات تحسيسية حول اتفاقية "سيداو" والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، 2) دعم "لجنة الحقيقة والكرامة" الخاصة بالعدالة الانتقالية		أعمال تتعلق بالعنف على أساس النوع الاجتماعي	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، الصندوق والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان
العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي	1189000.00	2015-2017	قفصة والكاف وبن عروس	العمل مع ثلاث مناطق نموذجية (مبدئياً: قفصة، والكاف وبن عروس) لضمان اتباع مقاربة مدمجة لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي (الخدمات، والتحسيس، والتنسيق المتعدد القطاعات ومنظومة المعلومات)	صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة لإنهاء العنف ضد المرأة (في)	تحسين التكفل بالنساء ضحايا العنف في المناطق النموذجية الثلاثة في البلاد التونسية	كتابة الدولة لشؤون المرأة والأسرة، وزارة العدل، وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، وزارة الداخلية، وزارة الصحة، منظمات غير حكومية وسلطات محلية

					انتظار التأكيد)		
العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي		2012 - 2013	نايل	مرافقة 40 امرأة في ولاية نايل من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في عهد نظام بن علي، من أجل رد الاعتبار لهن، لتسهيل إعادة إدماجهن اجتماعيا	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مشروع المجلس الوطني التأسيسي)	ما دام هناك الطموح، هناك فرصة	الكرامة
العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي	50,000.00	2012 - 2013	القصرين	تحديد ومرافقة النساء الضحايا في ولاية القصرين	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مشروع المجلس الوطني التأسيسي)	تفاصيل الوضع القانوني للجرحي، من الجنسين، ولأسر شهداء الثورة في ولاية القصرين	جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية
العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي	228.905 يورو	2014 - 2016	1000 فتاة تتراوح أعمارهن بين 6 سنوات و 18 سنة، 500 أسرة بما في ذلك	هدف محدد منع ومكافحة العنف الجنسي ضد الفتيات. يهدف المشروع إلى الحد من الانتهاكات ضد الفتيات ودعم حمايتهن وإعادة إدماجهن في	الاتحاد الأوروبي	مشروع مكافحة الاعتداء الجنسي على الفتيات	النساء والقيادة، والجمعية التونسية لحقوق الطفل، والاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي، والاتحاد الوطني للمرأة التونسية

			<p>أمهات، 60 مكوّنا، 200 موظف خدمات وتدخل وحماية (الخدمات القانونية، الاجتماعية، الطبية، علماء نفس)، بالإضافة إلى 10٪ من سكان الولايات الخمس المستهدفة (تطاوين وتوزر وقابس وقفصة وتونس الكبرى)</p>	<p>الحياة الاجتماعية. الأنشطة الرئيسية: تكوين المكوّنين وإنتاج أدلة وتكوين وتوعية الفتيات والأسر؛ الحماية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج؛ تكوين مصالح التدخل، تنظيم استشارات، وانجاز نموذج جديد للتدخل ومخطط لدعم الضحايا؛ تحسين التشريعات؛ تحليل على المستوى الوطني، دراسة أجريت حول أنشطة ونائج المشروع، مشاورات مع السلطات العمومية واتخاذ موقف وتغيير القانون القائم؛ الاتصال والتوعية؛ توعية السكان، نشر وتوزيع نتائج المشروع للدفع على مواصلته وتطبيقه في سياقات وجهاً أخرى.</p>			
العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي			وطني	<p>تحديد الإنجازات التي حققتها البلاد في سياق المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (CIPD) . 2 .</p>	صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية	وزارة التنمية والتعاون الدولي والمعهد الوطني للإحصاء	

الصحة				تحديد العقبات والتحديات المتصلة بتنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 3. تحديد، من خلال تحليل الوضع، الأولويات بالنسبة إلى البلد في مجالات الصحة الجنسية والإنجابية (SSR) والسكان والتنمية. دعم تعداد 2014			
العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي الصحة				من أجل الحد من العنف	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	BASTA	الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي (TAMSS)
العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي الصحة				إنجاز "دراسة الحقيقة"؛ إنجاز محكمة افتراضية لجرحى الثورة وأسر الشهداء؛ تركيز "لجنة الحقيقة والكرامة"؛ تكوين طاقم خلايا الإصغاء.		التحالف من أجل العدالة الانتقالية / لجنة الحقيقة والكرامة	الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين، الاتحاد العام التونسي للشغل، المعهد العربي لحقوق الإنسان، مجموعة الـ 25 محامي....
الصحة		2013-2014	وطني	وضع إطار لرصد - تقييم إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية	صندوق الأمم المتحدة للأنشطة		الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري

				والإنجابية (SSR) وتعزيز قدرات مسدي الخدمات في هذا المجال.	السكانية		
الصحة		36 شهرا. السداسي الثاني من 2014 فيما يخص لناحية العملياتية	قفصة ومكونات في تونس الكبرى. على الصعيدين الجهوي والوطني (وزارة شؤون المرأة والأسرة / وزارة الصحة العمومية / الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري)، المجتمع المدني.	أربعة مجالات للتدخل: - رعاية شاملة لضحايا العنف مرتبطة بالنوع الاجتماعي، والتي تنطوي على مرجعية بين مختلف مستويات العلاج وبين مختلف الأطراف الفاعلة. التثقل المرجعية: - أنشطة تتعلق بالمعلومات والاتصال والتوعية حول العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. التوعية؛ - القيام بحملات من أجل دعوة الفاعلين المعنيين بتطبيق استراتيجيات مكافحة مظاهر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. القيام بحملات دعوة. التنسيق مع شبكة أممية في قفصة. أهمية التفريق بين الإجراءات التي تم إنجازها بالفعل في قفصة.	صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية	الدعوة إلى الحق في الصحة والتغطية الصحية للجميع	الجمعية التونسية للدفاع عن الحق في الصحة أطباء العالم

الصحة	700.000	3 سنوات	تونس	يستهدف المشروع الأمهات العازبات لتوفير الدعم الاجتماعي النفسي لهن وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية.	الحكومة الإيطالية	دعم تأهيل الأطفال المحرومين من البيئة الأسرية	اليونيسف
التمكين الاقتصادي	حوالي 1.7 مليون	2014-2106	نساء القصرين وتوزر وقبلي وتطاوين وبنزرت ونابل وقابس وزغوان	دعم انشاء المشاريع و المؤسسات النسائية من خلال: - 1) التعزيز المؤسسي على مستوى وزارة شؤون المرأة والأسرة (تبادل الدراسات والممارسات بين إيطاليا وتونس؛ القيام بعمليات تشخيص لإنجاز مشاريع صغرى ومتوسطة؛ بعث "فضاءات نساء" على المستوى الجهوي)؛ (2) النهوض بثقافة المؤسسة (حملات اتصالية)؛ (3) نشاط نمودجي للنساء المتحصلات على شهادت (مسابقة أفكار، والمساعدة الفنية لبعث مؤسسات صغرى ومتوسطة وفي تقنية التسويق)	الحكومة الإيطالية	برنامج دعم انشاء مشاريع ومؤسسات نسائية	كتابة الدولة لشؤون المرأة والأسرة

التأهيل الاقتصادي	2,5 مليون يورو للبلدين	2013-2015	وطني دعم تشغيلية المرأة في نابل وجندوبة	الحد من التمييز في قانون الشغل من خلال: تكوين أطراف المعنية في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية؛ التكوين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والمتضامن؛ تكوين متفقد الشغل بشأن حقوق المرأة في العمل؛ (4) تحليل التمييز المرتبط بالنوع الاجتماعي في قانون الشغل؛ التوعية / الإعلام حول قانون الشغل، والفاعلين، الخ... لتحسين الوضع الاقتصادي للمرأة؛ إنتاج إحصائيات "تعتمد النوع الاجتماعي" حول التشغيل والوضع الاقتصادي للمرأة؛ دعم التشغيلية / التعاونيات النسائية (النباتات العطرية والطبية، والزراعي، (...)	الحكومة الفنلندية	"عمل لائق للمرأة. متابعة بعد الثورة" البرنامج الإقليمي (تونس ومصر)	المكتب الدولي للعمل مع كتابة الدولة لشؤون المرأة والأسرة ، الغرفة الوطنية للنساء رئيسات المؤسسات، الاتحاد العام التونسي للشغل
التأهيل الاقتصادي		2011-2016	وطني	1. حملة اتصالية وتحسيسية من خلال الفن (إنتاج فيلم حول إشكالية المرأة والعمل)؛	وكالة التعاون الفني الألماني.	برنامج ادماج الاقتصادي	وكالة التعاون الفني الألماني مع وزارة الصناعة والغرفة الوطنية للنساء رئيسات

				<p>2. دعم الدعوة لسياسات اقتصادية، دراسات حول الموازنة بين الحياة المهنية والحياة الأسرية وحول تنظيم العمل ومشاركة المرأة في سوق الشغل في تونس، وحول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (دراسة حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة RSE و برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقية ECONOWIN: مقارنة ادارية ملائمة؛ منافسة من أجل تنوع النوع الاجتماعي في المؤسسة: تحقيق القدرات الاقتصادية لمواهب الاناث)؛</p> <p>3. تمكين المرأة اقتصاديا (العمل على "سلسلة القيم" في زغوان (زهرة النسري) وفي عين دراهم (عشبة الأس)، و مرافقة الطالبات المتربصات في الفنادق وتحسيس مدارس الفنادق والنزل)</p>	<p>للنساء في المغرب ومصر والأردن وتونس</p>	<p>المؤسسات، برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ECONOWIN، الكنفيديرالية الوطنية للمؤسسات المواطنة في تونس، جمعية ATLAS أنجز المشروع مع جمعيات المرأة والقيادة/النساء الباحثات حول التنمية/ ATLAS و Conect / المعهد المغربي للتصرف والسياحة IMM</p>
--	--	--	--	---	--	---

التأهيل الاقتصادي	120.000	2014	منزل بورقيبة	<p>مشروع يهدف إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة في قطاع الصناعات التقليدية في البلاد التونسية (منزل بورقيبة) من خلال الوصول إلى بعث المشاريع أو إلى تشغيلية أفضل.</p> <p>أنشئت شراكة بين المنظمات الدنماركية والتونسية وكذلك بين معاهد الفنون الجميلة في البلدين. عدد المستفيدات المباشرات: 25 حرفية و أكثر من 15 فتاة.</p> <p>الأهداف المحددة: 1. تعزيز قدرات النساء الحرفيات في مجال بعث المشاريع وإيجاد موارد دخل 2. تعزيز تشغيلية الشابات في التصميم والصناعات التقليدية 3. زيادة تبادل الخبرات والشراكة والحوار بين تونس والدنمارك بشأن المشاركة الاقتصادية للمرأة.</p>	الدنمارك	تحسين الوضع المرأة ووضعيتها الاجتماعية والاقتصادية من خلال التأهيل والتصميم	جمعية دعم التنمية الذاتية AFA ، (ASAD) KVINFO
التمكين الاقتصادي	مارس 2014	وطني	تنظيم ندوة حول "وصول المرأة إلى التمويلات"	النساء صاحبات	الغرفة الوطنية للنساء رئيسات المؤسسات		

					الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا		
التمكين الاقتصادي			وطني	حاضنة مؤسسات نسائية (المراقبة التقنية وبعث المؤسسات)	UES (صندوق تمويل أمريكي)	التنمية الاقتصادية والمستدامة للمرأة	الغرفة الوطنية للنساء رئيسات المؤسسات
التمكين الاقتصادي			140 امرأة في كل من الكاف وسوسة وقفصة وصفاقس	تكوين النساء الراغبات في المشاركة في الحياة السياسية، حول العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، والمشاركة في الحياة العامة، تكوين في مجال الاتصال	الأكاديمية الأوروبية للنساء في السياسية والأعمال		مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف)
التمكين الاقتصادي		2011- 2015	القصرين، قفصة، توزر، القيروان، سيدي بوزيد، الكاف، جندوبة، سليانة، تطاوين، مدنين، قبلي، قابس	قسم مخصص لبعث المشاريع النسائية من خلال: -القروض التشاركية مع شروط مشجعة للمرأة -إنجاز "ورشات عمل حول بعث المشاريع" منح "جوائز بعث مشاريع" (الابتكار، الفكرة، توسيع	قسم التعاون الدولي، سفارة سويسرا بتونس	مشروع لدعم بعث المشاريع	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (BFPME) و منظمة "أندا للدول العربية" (ENDA) (interarabe)

				الأعمال التجارية، نساء المستقبل) حملة اتصالية حول المشروع			
التمكين الاقتصادي		2014- 2016			الاتحاد الأوروبي	النهوض بالمساواة المهنية بين المرأة والرجل في تونس	FACE
التمكين الاقتصادي			جنوبية	هبة في شكل تجهيزات للمرأة الريفية	البنك الاسلامي	معصرة زيت الزيتون	مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث Cawtar
التمكين الاقتصادي		2014- 2016	وطني (تونس) المنطقة العربية		البنك الدولي	دعم الحصول على القروض الصغيرة لفائدة المرأة والشباب	مركز المرأة العربية للتكوين والبحوث Cawtar
التمكين الاقتصادي			الكاف	تكوين ودعم الحرفيات (نسيج، صناعات غذائية، الزراعي،	كتابة الدولة للمرأة والأسرة ، الوكالة	دعم الصناعات التقليدية	جمعية الحرفيات بتاجروين

				الأعشاب العطرية ...) والمشاركة في معارض الصناعات التقليدية	الاسبانية للتعاون AECID	النسائية	
التمكين الاقتصادي			وطني	إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد التونسي من أجل تمكين المرأة من الاستفادة من حقوقهن في العمل وفي الخدمات الاجتماعية		مبادرات العمل المندمجة	الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي (TAMSS)
التمكين الاقتصادي			بنزرت وباجة	تنمية السياحة المستدامة في غير الموسم في المناطق المهمشة بولايتي بنزرت وباجة، قصد التشجيع على بعث أو تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة المستدامة وخاصة تلك التي تديرها امرأة.		«Live your tour »	الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي (TAMSS)
التمكين الاقتصادي			تونس الكبرى	بعث برنامج المؤسسات النسائية المستدامة ضمن الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي (TAMSS) الذي يوفّر التكوين، ومرافقة النساء صاحبات الأعمال بالاضافة		"برنامج المؤسسات النسائية المستدامة: (WES)	الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي (TAMSS)

				إلى تشبيكهن.			
التمكين الاقتصادي		2014-2016	وطني	مساعدة تقنية (خطة الأعمال، والتسويق، وجودة المنتج، والحصول على التمويلات (...)، مع تقاسم التكاليف، للمؤسسات الصغرى (6/5 أعوان) و للمؤسسات الصغرى والمتوسطة (10 / 50 عوناً) مع وجود امرأة كرئيسة المؤسسة.		المرأة و عالم الأعمال	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
التمكين الاقتصادي		2014	وطني	تعزيز قدرات النساء المستشارات في القطاع الخاص وتنمية المؤسسات	التحاد الاوروبي	نساء مستشارات للقطاع الخاص	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
التمكين الاقتصادي	5 ملايين دولار أمريكي	2012-2015 قد يتواصل حتى 2020	4000 مستفيد (30% من النساء) من مديين وتطاوين	مشروع نموذجي لتوفير الخدمات الاجتماعية من خلال العمل المجتمعي مع دفع منح عائلية	البنك الدولي	شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال توفير الخدمات الاجتماعية	البنك الدولي

التمكين الاقتصادي		2014	إقليمي عربي (تونس ودول عربية أخرى)	يهدف هذا المشروع إلى النهوض بالمقاولات الذاتية وبالمقاولات لدى الجامعات والشابات، لحفزهن على بعث مؤسساتهن الذاتية. الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو تسهيل مرور هؤلاء الجامعات والشابات إلى الحياة المهنية، وهو ما من شأنه أن يعزز دور المرأة سواء على الصعيد الاجتماعي أو على الصعيد الاقتصادي.	اتحاد نساء المتوسط (UFM)	"النساء الشابات كباعثات مواطن شغل"	جمعية نساء مقاولات في البحر الأبيض المتوسط (AFAEMME)
التمكين الاقتصادي	240 000 يورو	2014-2016	مرافقة 50 امرأة في بحثهن عن شغل 100 فتاة لا تزلن تدرسن	الأهداف المحددة: - تعزيز قدرات الأطراف الفاعلة المحلية في مجال مكافحة مظاهر التمييز القائم على النوع في العالم المهني؛ - دعم تشغيلية الشابات التونسيات؛ - إشراك المؤسسات في الأخذ بعين الاعتبار مسألة المساواة المهنية الأنشطة: 1 - إعداد / تكييف	الاتحاد الأوروبي	النهوض بالمساواة المهنية بين المرأة والرجل في تونس	FACE

				التكوين حول التمييز القائم على النوع الاجتماعي؛ 2 - تكوين العناصر الفاعلة المحلية بخصوص مسألة المساواة المهنية؛ 3 - تنظيم ورشات عمل لتوعية / لتكوين الأطراف المعنية؛ 4 - مرافقة النساء الشابات التونسيات في اندماجهن المهني؛ 5 - إفراق وتوزيع الأدوات.			
التمكين الاقتصادي	15 000,00 يورو	2011-2014	وطني	إنشاء شبكة تجارة عادلة، بعث موقع للإنترنت واقتناء آلات قصد النهوض بالصناعات التقليدية النسائية	فرنسا	دعم المبادرات الاقتصادية للحرفيات	جمعية دعم التنمية الذاتية ASAD
التمكين الاقتصادي	51.923	05/01/2014 / 05/01/2015	40 امرأة في منطقة تونس	يهدف المشروع إلى تعزيز قدرات وتمكين المرأة التي تعيش في أوضاع غير مستقرة؛ وتحسين إدماجها الاقتصادي والاجتماعي، من خلال دعم كفاءتها المهنية في مجال تربية الأطفال. الأهداف المحددة: (1) تكوين مجموعتين من 20	هولندا	التكوين في الحرف المرتبطة برعاية الأطفال	جمعية " بيتي "

				<p>امرأة اللاتي تتوفرن على مهارات وكفاءة مشهود لهن بها</p> <p>(2) دعم المرأة، من خلال منح دراسية، في مجالات التكوين وبناء مشروع حياة</p>			
التمكين الاقتصادي	8,5 مليون للدول الأربعة	2010-2016	وطني	<p>1. تنظيم حملة إعلامية تحمل شعار "أنا هنا": "إنتاج تسعة أفلام قصيرة تعرض في المناسبات العامة والخاصة، للتشجيع على الحوار حول قيمة عمل المرأة؛ 2. تحسين التنوع في مجال النوع الاجتماعي صلب المؤسسة: مسابقة إقليمية للتنوع في مجال النوع الاجتماعي صلب المؤسسة، من أجل إبراز الإمكانيات الاقتصادية لمواهب المرأة؛ 3. تمكين المرأة اقتصادياً: دعم الاستقلالية الاقتصادية الذاتية للمرأة الريفية، من خلال مقارنة "سلسلة قيم تراعي النوع الاجتماعي" في زغوان (زهرة النسري) / fleur de</p>	<p>الوزارة الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)</p> <p>تنفيذ وكالة التعاون الفني الألماني GIZ</p>	<p>برنامج الادمج الاقتصادي للمرأة في المغرب ومصر والأردن وتونس</p> <p>EconoWi "n</p>	<p>وكالة التعاون الفني الألماني (GIZ) مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف) ، "ثقافتنا أولاً" Notre APEZ ،ATLAS ،AID ،Culture D'abord المعهد المغربي للتسيير والسياحة (IMM)</p>

				<p>(l'églantier) وعين دراهم (myrte/الأس) ومشروع في توزر لنسج سعف النخيل؛ 4 .A مبادرة GIZ / TUI بالتعاون مع معهد المغرب العربي للتصرف والسياحة IMM: منح دراسية لطالبات معهد المغرب العربي للتصرف والسياحة IMM منحدرات من أوساط غير محظوظة؛ توعية وتكوين أعوان مدارس الفنادق والنزل حول إدماج المرأة في مجال المؤسسات السياحية.</p>			
التمكين الاقتصادي	إجمالي 3.3 مليون دولار أمريكي	ماي 2012	الكاف والقيروان، القصرين، سيدي بوزيد	<p>خلق فرص عمل للشباب في الأربعة مناطق الهشة، في نفس الوقت بصورة مباشرة وبشكل غير مباشر، عن طريق التشجيع على إنشاء مؤسسات جديدة وتطوير المؤسسات القائمة.</p>	الحكومة الإيطالية الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي USAID HP	"تيسير تشغيل الشباب من خلال بعث المؤسسات والنهوض بإحداث المشاريع في المناطق الهشة بالبلاد	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI)

						التونسية : الكاف، القيروان، القصرين، وسيدي بوزيد "	
التمكين الاقتصادي		2011- 2013	مدنين	تمكين المرأة اقتصاديا من خلال التكوين وتعزيز القدرات في مجال إحداث المؤسسات الصغيرة والتصرف فيها.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مشروع لدعم التنمية الاقتصادية بمدنين وتطاوين، ممول من قبل اليابان)	مركز التكوين والنهوض بالمقولة النسائية	جمعية جرجيس للتنمية المستدامة والتعاون الدولي
التمكين الاقتصادي			مدنين	تحسين مستوى عيش المرأة في عمادتي العامرة والعامرة الجديدة بمعتمدية سيدي مخلف من خلال التكوين في مجالات تصميم الأزياء والخياطة والتطريز وبمرافقتها في بعث مؤسسات صغرى.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مشروع لدعم التنمية الاقتصادية بمدنين وتطاوين، ممول من قبل	إحداث ورشة إنتاج وتكوين في مجالات تصميم الأزياء والخياطة والتطريز	جمعية التنمية والنهوض بالتشغيل بالعامرة

					(اليابان)		
التمكين الاقتصادي			مدنين	تحسين ظروف عيش الفتاة الريفية غير المتعلمة أو التي لها مستوى تعلّم محدود يبني خدّاش، من خلال التكوين في ميداني الخياطة وتصميم الأزياء، ودعم قدراتها من أجل تحقيق استقلالية ذاتية اقتصادية.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مشروع لدعم التنمية الاقتصادية بمدنين وتطاوين، ممول من قبل اليابان)	تكوين الفتاة الريفية بالقطار في مجالي الخياطة وتصميم الأزياء	جمعية قوافل الأمل بالقطار
التمكين الاقتصادي			مدنين	الحد من البطالة بين الفتيات في المناطق الريفية، من خلال تكوينهن في مجال البيوت المكيّنة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مشروع لدعم التنمية الاقتصادية بمدنين وتطاوين، ممول من قبل اليابان)	تركيز الفلاحة تحت البيوت المكيّنة في منطقة الورسنية ببن قردان	جمعية "ثقافة وتنمية" ببن قردان
التمكين الاقتصادي			مدنين	ضمان مورد دخل للفتيات بمنطقة البحائرة، من معتمدية بني خدّاش، من خلال	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	ورشة عمل نموذجية في مجالي	جمعية "كرامة الشباب" بالبحائرة

				إشراكهن في وحدة خياطة وتصميم أزياء، وتعزيز قدراتهن ومهاراتهن لتحسين مستوى عيشهن، وكذلك عيش أسرهن.	(مشروع لدعم التنمية الاقتصادية بمدنين وتطاوين، ممول من قبل اليابان)	الخياطة وتصميم الأزياء	
التمكين الاقتصادي			مدنين	المساهمة في الحد من البطالة في أوساط المرأة الريفية بمعتمدية بن قردان، من خلال تكوين النساء على الخياطة والزربية وإنشاء وحدة إنتاج.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مشروع لدعم التنمية الاقتصادية بمدنين وتطاوين، ممول من قبل اليابان)	ورشة تحسين التكوين في الخياطة والزربية	جمعية "إحسان" بين قردان
التمكين الاقتصادي			مدنين	تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وقدرات المرأة الريفية بجهة المظهر، من خلال تكوينها في الخياطة، وتصميم الأزياء والرسم على مختلف المحامل (الحرير والخشب والزجاج، الخ...)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مشروع لدعم التنمية الاقتصادية بمدنين وتطاوين،	النهوض بالمرأة الريفية بمنطقة المظهر	جمعية "إيلاف" للتنمية بالمظهر

					ممول من قبل (اليابان)		
التمكين الاقتصادي			مدنين	المساهمة في الحد من البطالة بين فتيات معتمدة بن قردان وتعزيز قدراتها من خلال التكوين في مجال الخياطة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مشروع لدعم التنمية الاقتصادية بمدنين وتطاوين، ممول من قبل (اليابان)	ورشة عمل تكوينية في خياطة	الجمعية المحلية للنهوض الاجتماعي في بن قردان
التمكين اقتصادي			مدنين	المساهمة في الحد من البطالة في أوساط الفتاة الريفية بمنطقة أمنيت بمعتمدية بني خداش، وتعزيز قدراتها، خاصة في مجال بعث المشاريع، من خلال إطلاق وحدة تحسين التكوين والإنتاج في الصناعات التقليدية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مشروع لدعم التنمية الاقتصادية بمدنين وتطاوين، ممول من قبل (اليابان)	مركز التكوين وتحسين التكوين للفتاة الريفية في الصناعات التقليدية	جمعية "الوفاق" لتنمية بمنطقة أمنيت
التمكين الاقتصادي			تطاوين	تعزيز قدرات المرأة الحرفية ومهاراتها بمعتمدية رمادة،	برنامج الأمم المتحدة	تعزيز قدرات	جمعية "الحقيقة" لنساء رمادة

				خاصة من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة.	الإيمائي (مشروع لدعم التنمية الاقتصادية بمدنين وتطاوين، ممول من قبل اليابان)	المرأة ومهاراتها بمعتمدية رمادة	
التمكين الاقتصادي			تطاوين		برنامج الأمم المتحدة الإيمائي (مشروع لدعم التنمية الاقتصادية بمدنين وتطاوين، ممول من قبل اليابان)	ورشة تكوينية في الخياطة وتصميم الأزياء: "المرأة المبدعة"	جمعية "وفاء" لقدماء العسكريين بالذهبية، وتحالف جمعيات الذهبية، الذي يضم ثلاث جمعيات في الذهبية
التمكين الاقتصادي			تطاوين	خفض نسبة البطالة بين النساء في معتمدية غمراسن، من خلال تعزيز قدراتهن وتكوينهن في ميداني الخياطة والتطريز	برنامج الأمم المتحدة الإيمائي (مشروع لدعم التنمية الاقتصادية بمدنين	وحدة إنتاج وتكوين في مجالي الخياطة والتطريز	جمعية "إحسان" بغمراسن

					وتطووين، ممول من قبل (اليابان)		
التمكين الاقتصادي			تطووين	خفض نسبة بطالة الفتاة الريفية في معتمدية الصمار، من خلال تعزيز قدراتها وتكوينها في ميداني الخياطة والتطريز	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مشروع لدعم التنمية الاقتصادية بمدنيين وتطووين، ممول من قبل (اليابان)	وحدة تكوين في الخياطة وتصميم الأزياء «Constru is ta vie» "ابن حياتك"	جمعية "الوفاق" لتنمية الصمار
التمكين الاقتصادي			تطووين	خفض نسبة البطالة بين النساء في منطقة بير ثلاثين، من خلال تعزيز قدراتهن وتكوينهن في ميداني الخياطة والتطريز	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مشروع لدعم التنمية الاقتصادية بمدنيين وتطووين، ممول من قبل (اليابان)	ورشة عمل تكوينية في مجال الخياطة والتطريز	جمعية تنمية بير ثلاثين
	7,500,000.0 0	-2011	وطني	- إنجاز دراسة تحليلية حول	أستراليا	دعم المسار	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

		2014	<p>خارطة الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي من حيث النوع الاجتماعي. (عربية - فرنسية)</p> <p>- تكوين وتحسيس النساء في الأحزاب حول مواضيع مختلفة مثل معايير اختيار المرشحين، وتمويل الأحزاب السياسية والحملة الانتخابية، واستراتيجية الحملة الانتخابية، والإطار القانوني الانتخابي، (351 مشاركة)</p> <p>- وضع دليل تكويني للمرشحات الى الانتخابات. (عربي - فرنسي)</p> <p>- تكوين المكونين على أساس دليل تكوين المرشحين.</p> <p>- تكوين ممثل للمرشحات المحتملات على أساس دليل تكوين المرشحات في المناطق (240 مشاركة).</p> <p>- إعداد دليل موجه للصحفيين حول التغطية النزيهة للانتخابات. (عربي - فرنسي)</p> <p>- تكوين ممثل للصحفيين في</p>	إسبانيا اليابان المملكة المتحدة السويد سويسرا إيطاليا	الانتخابي	
--	--	------	---	--	-----------	--

				<p>المناطق استنادا إلى الدليل حول التغطية النزيهة للانتخابات (240 مشاركا). - تنظيم ورشة عمل تجمع العضوات في خلايا المرأة بالأحزاب السياسية والصحفيين، والتي ستكون بمثابة منتدى للحوار. - إنجاز وإنتاج استطلاع للرأي حول تصور التونسي حول المشاركة السياسية للمرأة، والتي تغطي 24 ولاية مع عينة من 3772 شخصا. (عربي و_فرنسي) - تنظيم مدارس للمترشحات على المستوى الجهوي. - أعداد وإنتاج دليل لتعزيز مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية. - ترجمة وطباعة خمسة من منشورات الأمم المتحدة موجهة الى النساء في الأحزاب السياسية.</p>			
المشاركة في الحياة	75,000.00	2013-2014	القصرين، قفصة		برنامج الأمم المتحدة	المرأة والقيادة،	إتحاد التونسيين المستقلين من أجل الحرية (UTIL)

السياسية					الإئمائي (مشروع المجلس الوطني التأسيسي)	التزام من أجل مستقبل تونس	
المشاركة في الحياة السياسية	74,996.77	2013- 2014	تونس الكبرى، ولاية قابس		برنامج الأمم المتحدة الإئمائي (مشروع المجلس الوطني التأسيسي)	أكاديمية القيادة النسائية Women Leadership Academy	جمعية "تونسيات"
المشاركة في الحياة السياسية	73,330.00	2013- 2014	ولاية قفصة		برنامج الأمم المتحدة الإئمائي (مشروع المجلس الوطني التأسيسي)	مسيرة المرأة السياسية	جمعية TARMIL لتنمية قفصة
المشاركة في الحياة السياسية	74,985.00	2013- 2014	الكاف، باجة، سليانة، زغوان		برنامج الأمم المتحدة الإئمائي (مشروع المجلس)	الأكاديمية السياسة للمرأة	جمعية نور

					الوطني (التأسيسي)		
المشاركة في الحياة السياسية	75,000.00	-2013 2014	سيدي بوزيد		برنامج الأمم المتحدة الإئمائي (مشروع المجلس الوطني التأسيسي)	المجتمع المدني في سيدي بوزيد يبرز مرشحاب للانتخابات القادمة	مركز الدراسات الاستراتيجية والتنمية
المشاركة في الحياة السياسية	75,000.0 0	-2013 2014	مدنين		برنامج الأمم المتحدة الإئمائي (مشروع المجلس الوطني التأسيسي)	مشاركة المرأة في الانتخابات (PFE)	جمعية المواطنة والحرية (ACL)
المشاركة في الحياة السياسية	63,733.0 0	-2013 2014	صفاقس والقصرين		برنامج الأمم المتحدة الإئمائي (مشروع المجلس الوطني التأسيسي)	القيادات النسائية تدعم المسار الديمقراطي	جمعية "امرأة حرة"

المشاركة في الحياة السياسية	74,990.00	2013-2014	القصرين		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مشروع المجلس الوطني التأسيسي)	100 سؤال إلى النساء السياسيات في المستقبل بتونس	جمعية النهوض بالمرأة الريفية
المشاركة في الحياة السياسية		2013-2014	وطني	حملة تحسيسية في الاتحاد العام التونسي للشغل على مستوى الجهات، لدعم الموافقة على القانون الداخلي للاتحاد العام التونسي للشغل ، الذي يتوقع وجود ما لا يقل عن امرأتين في جميع هياكل الاتحاد العام التونسي للشغل (جميع المستويات) والذي من المنتظر أن تتم الموافقة عليه خلال انعقاد المجلس الوطني المقبل (2014)		نظام الحصص في الاتحاد العام التونسي للشغل	الاتحاد العام التونسي للشغل
المشاركة في الحياة السياسية	85000£	2013-2014	وطني وبالنسبة للتكوين: الشمال الغربي والوسط الجنوب الغربي؛	نشاط قائم على السياسة والممارسة والأشخاص. بحث عملي حول "مشاركة المرأة في الحياة العامة"؛	المجلس الثقافي البريطاني British Council	" مشاركة المرأة في الحياة العامة "	ائتلاف للمرأة التونسية مع "إنتراك" International NGO training and research centre

				<p>تكوين مكلفين بالتعبئة الاجتماعية في الشمال الغربي والوسط والجنوب الغربي؛ تكوين 30 امرأة للمشاركة في الانتخابات؛ وضع صيغة نهائية لاستراتيجية عمل ميداني من أجل القيام بعمليات الدعوة؛ تبادل الممارسات الجيدة والحوار بين أصحاب القرار من السياسيين والعاملين في الميدان</p>		<p>ليبيا، المغرب، مصر، تونس</p> <p>المرحلة الثانية: الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة</p>	
المشاركة في الحياة السياسية				<p>يهدف البرنامج إلى: تشجيع الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة من خلال تعزيز القدرات في الأحزاب السياسية والنقابات.</p> <p>إصلاح الإطار التشريعي والقانوني حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة: برنامج جهوي مع النقابات القطاعية</p>	<p>أوكسفام OXFAM</p>	<p>عنوان البرنامج: رد النساء على الربيع العربي</p> <p>WRAP: Women Response to the Arab Spring)</p>	المعهد العربي لحقوق الانسان

				تكوين النساء في الهياكل النقابية لضمان تمثيل فعال لطلباتهن في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية			
المشاركة في الحياة السياسية				تحسيس ودعوة مع المرأة الريفية من أجل أن تضمن لها حماية اجتماعية	أوكسفام OXFAM	إصلاح الإطار التشريعي والقانوني حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة: برنامج للحماية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي	النقابات القطاعية
المشاركة في الحياة السياسية			إقليمي (تونس، اليمن، مصر، ليبيا، البحرين)	تعزيز القدرات التنظيمية والبرامجية للجمعيات التي تشكل الحركات النسائية (التركيز على الجمعيات /	أوكسفام OXFAM	"أصوات نساء" وغيرها من الشركاء في	نساء في خط المواجهة Women on The Frontline

			وسوريا، العراق) المشاركة في الحياة السياسية	الهيكل الصاعدة)؛ النهوض بمشاركة المرأة في هيكل صنع القرار؛ الدعوة الي سياسات وتشريعات تعزز التكافؤ على مستوى النوع الاجتماعي.		طور التحديد	
المشاركة في الحياة السياسية			سيدي بوزيد، قصة	دعم الإدماج على صعيدي الاقتصاد والمواطنة للشابات والنساء غير المحظوظات في سيدي بوزيد وقصة			الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي (TAMSS)
المشاركة في الحياة السياسية	5.947.447	2013- 2016	تونس، مصر، ليبيا، اليمن، البحرين، سوريا، العراق	تعزيز المنظمات النسائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للنهوض بمشاركة المرأة في المجتمع.	هولندا	(MR Femmes) «Women on the Frontline » "المرأة في خط المواجهة"	Pricewaterhouse / HIVOS Co/Oxfam/Novib
المشاركة		2013- 2014		"تعزيز الدور السياسي والاجتماعي والاقتصادي	فرنسا ألمانيا	تعزيز الدور	دعم مبادرات التنمية

في الحياة السياسية				للمرأة في الجنوب التونسي"		السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة في منطقة الجريد التونسية	
المشاركة في الحياة السياسية	108.000	2014	وطني	هو مشروع يهدف إلى أن تشارك المرأة التونسية في الحياة السياسية بوصفها عامل تغيير على دراية كاملة بكل الأوضاع. والأهداف المحددة هي: 1 النساء يتحكمن في الإتصال السياسي 2. النساء يصبحن قائدات وينمين قدراتهن في مجال التخطيط الاستراتيجي 3. القيادة النسائية تتعزز عن طريق الربط الشبكي وتبادل الخبرات	الدنمارك	نساء قائدات المستقبل	رابطة الناخبات التونسيات، KVINFO
المشاركة في الحياة السياسية	63.000 يورو	2014	الكاف والقيروان و صفاقس	هو مشروع يهدف إلى تعزيز دور القيادة لدى النساء صاحبات المشاريع في المناطق المحرومة بالبلد	الدنمارك	Women Economic and Citizenship Advanceme	KVINFO ،TAMSS

				التونسية. الفئة المستهدفة: 150 سيدة أعمال في الكاف وصفاقس والقيروان. الأهداف المحددة هي: 1. دعم المواطنة لدى النساء صاحبات المشاريع ، 2. تنمية الأنشطة الاقتصادية لصاحبات المشاريع 3. إرساء ثقافة "مساندة النساء" على مستوى المجتمع.		nt Partnership (WECA P)	
إتصال	حوالي 38.000 يورو	2013- 2014	السكان ونساء ربات البيوت في قفصة	الهدف هو تعزيز مشاركة المرأة في حياة الجمعيات والحياة السياسية، وخاصة المرأة الريفية وربات البيوت. وتستهدف جميع الأنشطة النساء المهمشات، حتى يتسنى لهن الوصول إلى وسائل الاعلام. ويهدف المشروع إلى تحسيس المجتمع ووسائل الإعلام والسلطات بوضع المرأة الريفية	قسم التعاون الدولي، سفارة سويسرا بتونس	"الكلمة كلمتها"	إذاعة صوت المناجم
إتصال			وطني (إقليمي العربي)	التنافس بين الصحفيين وتوزيع المجلة الالكترونية "كوثریات - Cawtaryat"	IPPF / UNESCO	الاتصال حول المساواة	مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (Cawtar)

التربية			القصرين	المساهمة في الخفض من الانقطاع المدرسي لدى الفتيات، وبالتالي المشاركة في حماية حقهن في التعليم.	ميزانية الدولة	مشروع نموذجي لمكافحة الانقطاع المدرسي لدى الفتيات في الوسط الريفي بمنطقة ماجل بلعباس في ولاية القصرين	SEMAFF، جمعية الخدمة الاجتماعية بالمدرسة الثانوية خير الدين باشا بمنطقة ماجل بلعباس (ولاية القصرين)
التربية	299 996,10 يورو	2014-2016	24 ألف شاب من طلبة وطالبات في 150 مبيتا جامعييا 50 خبيرا جهويا 23 منسقا /منسقة محليين في 19 ولاية من البلاد التونسية	الهدف: سيصبح الطلاب الشباب والطالبات الشابات في 150 مبيتا جامعييا تونسيا قادرين على النظر إلى الأشياء عن بعد وعلى تحليل يتميز بأكثر نقد الى الخطب السياسية-الدينية المتطرفة، وعلى إيجاد ردود واضحة وبأدلة مقنعة فيما يتعلق ببحثهم عن الهوية بين الدين والحادثة.	الاتحاد الأوروبي	توعية الطلبة/الطالبات في تونس من أجل حماية حقوق المرأة و تفاهم أفضل للنموذج الأبوي	صور وكلمات

				<p>الأنشطة: مقتنيات سمعية بصرية تضم 27 شريطا وثائقيا مدبلجا باللغة العربية حول وضع المرأة، وتقارير حول العلاقة بين الرجل المرأة والظروف الذكورية، ومجموعة تضم 50 خبيرا محليا تم تكوينهم لتوعية الشباب ومناقشتهم حول مواضيع تتعلق بالمرأة والرجل؛ انتداب وتكوين 23 منسقين محليين في أوساط الشباب العاطلين أو العاطلات عن العمل ينتمون الى 9 ولايات؛ 3000 عرض مشفوع بحوار في 150 مبيتا جامعا (دورات 10 عروض مشفوعة بنقاشات تتناول مواضيع تتعلق بوضعية الجنسين)؛ تحقيق ودراسة سوسولوجية حول الظروف الذكورية بين الشباب من الطالبة والطالبات في 150 مبيت مشارك في العروض</p>			
التربية			صفاقس	تحليل الكتب المدرسية	ضد التمييز	الجمعية التونسية للنساء	

						في الكتب المدرسية	الديمقراطيات ATFD
التربية	12885 €	2013- 2014	مناطق تونس الكبرى، توزر، قفصة، بنزرت	تعزيز تكافؤ الفرص بين الفتيات والفتيان	فرنسا	سفراء شبان من أجل المساواة	جمعية أمل AMAL للأسرة والطفل
التربية	5000 يورو	2011- 2014	الشمال الغربي للبلاد التونسية	تنظيم دورات تكوينية في 22 مدينة في الشمال الغربي للبلاد التونسية لفائدة 150 من النساء العاملات أو المنحدرات من الأوساط ريفية	فرنسا	محطات الحواس Stations de sens	المرأة والتقدم Femme et Progrès
مدمج	18,000,000	2012- 2015	وطني	تكوين وتوعية أعضاء المجلس التأسيسي حول المساواة والإنصاف بين الجنسين. دعم منظمات المجتمع المدني من أجل تدخلات محددة للنهوض بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي.	اليابان بلجيكا السويد الاتحاد الأوروبي النرويج الدنمارك	دعم المسار التأسيسي والبرلماني والحوار الوطني (مشروع المجلس الوطني التأسيسي)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مدمج		برنامج دائم	وطني	حملة تحسيسية/ إعلامية حول اتفاقية "سيداو"	هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الصندوق	التحسيس بشأن اتفاقية "سيداو"	منظمات غير حكومية محلية

					الأممي للأنشطة السكانية، ديوان المفوضية السامية لحقوق الإنسان	CEDAW	
مدمج				افتتاح مركز الأسرة بحي التضامن (وهو أيضا مركز توجيه المرأة)			كتابة الدولة للمرأة والأسرة
مدمج		2015- 2019	وطني	التعزيز المؤسسي لمركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف) ووضع الصيغة النهائية لمخطط عمله.	الصندوق الأممي للأنشطة السكانية	مرصد النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص	مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف)
مدمج		2013- 2014	وطني النقاط المركزية المعنية بتنسيق قضايا النوع الاجتماعي / وزارات/نقابات/ هيكل حكومية	سلسلة دورات تكوينية لفائدة النقاط المركزية المعنية بتنسيق قضايا النوع الاجتماعي بخصوص التصورات/الأدوات/الاسترا تيجيات: تحسيس كبار صانعي القرارات (وزراء وبرلمانيون وسياسيون، ...) حول النوع الاجتماعي.	الصندوق الأممي للأنشطة السكانية ومجلس أوروبا	سلسلة دورات تكوينية لفائدة النقاط المركزية المعنية بتنسيق قضايا النوع الاجتماعي في	كتابة الدولة للمرأة والأسرة وزارة التنمية والتعاون الدولي

				تدخلات هادفة جهويًا لإدماج النوع الاجتماعي في عملية التخطيط	الوزارات.	
وزارة الفلاحة			وطني	دورات تكوينية حول مخططات التنمية المجتمعية/المحلية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)	وزارة الفلاحة
مدمج			وطني	دورة تكوينية للمنسقات الجهويات للمرأة الريفية	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)	وزارة الفلاحة
مدمج	0.6 مليون يورو	11/01-12 / 31/10 16	150 شخصا	تعزيز تمكين المرأة من خلال: (1) المشاركة السياسية (تكوين المرشحات للانتخابات والناخبات والجمعيات حول تكافؤ الفرص) (2) التأهيل الاقتصادي و(3) تبادل إقليمي للمعلومات والخبرات بشأن الحقوق السياسية والاقتصادية للمرأة	الاتحاد الأوروبي	هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف) AMAL, TAAMS, و MAHAN, ...

مندمج	حوالي 30,000 يورو	2013- 2014	نساء ولاية تطاوين	مشروع لإنشاء مركز اصغاء ومنظومة تكوين متنقلة. مركز الاصغاء متاح للمرأة التي تجتاز محنة ويقدم لها المشورة بطريقة النفسية والقانونية حسب كل حالة.	قسم التعاون الدولي، سفارة سويسرا بتونس	<i>Kallim Houkoukek :tataalim</i> كلم، حقوقك تتعلم	جمعية الإنصاف للمرأة في رمادة
مندمج	200,000 يورو	-11/08/09 14/02/08	الكاف	دعم قدرات المرأة ومعارفها حتى تكون لها معرفة كاملة بحقوقها وحتى تتمكن من المشاركة في المجالات الاجتماعية والسياسية وفي التنمية الاقتصادية لمجتمعاتها. دعم قدرات 6 جمعيات محلية في الشمال الغربي للبلاد التونسية، إنشاء الفضاء "سواء" التابع لجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية - مركز استقبال وتوجيه للنساء- والذي تحوّل بسرعة إلى مكان للقاء بالنسبة إلى نساء جهة الكاف.	الاتحاد الأوروبي	"النهوض بالمساواة من خلال تعزيز المجتمع المدني ومشاركة المواطنات والمواطنين في المسار الديمقراطي بالشمال الغربي للبلاد التونسية"	وكالة التعاون الاسبانية مؤسسة CIDEAL ، جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية
مندمج				مجموعة دورات تكوينية		الجامعة	الجمعية التونسية للنساء

				<p>(لمعلمات المدارس، المنظمات غير حكومية، الخ (... حول حقوق المرأة والمساواة</p>		<p>النسوية إلهام المرزوقي</p>	<p>الديمقراطيات ATFD</p>
<p>مندمج</p>		<p>أكتوبر 2012 - سبتمبر 2015</p>	<p>إقليمي (تونس، المغرب، فلسطين، اليمن) تونس: القصرين، الكاف، سوسة، قليبية، تونس الكبرى، صفاقس</p>	<p>1 الحقوق والقيادة: نساء أكثر وعيا بحقوقهن الاجتماعية والاقتصادية، وأفضل استعدادا للمشاركة في الحياة العامة (الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات بين عروس وصفاقس)؛ 2 تعزيز القدرات: المنظمات غير الحكومية تتوصّل إلى تعبئة المجتمع المدني والتحدث بصوت واحد عن أولويات المرأة. 3 تغيير في المواقف والسياسات: صانعو القرارات وقادة الرأي أكثر وعيا بحقوق المرأة، وتعكس قراراتهم الاحتياجات التي أعربت عنها المرأة؛ 4. تبادل وتعلّم. أوكسفام والمنظمات النسائية تنشأ فضاءات للتبادل والتعلم لتعزيز مشاركة المرأة في</p>	<p>أوكسفام OXFAM</p>	<p>مشروع أمل AMAL</p>	<p>الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ATFD، جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية AFTURD، رابطة الناخبات التونسيات LET،</p>

			السياسة				
		مندمج	القصرين السكان من ذوي الأوضاع الهشة، وخاصة أمهات شهداء الثورة و الجرحى	تركيز الفضاء تويزا "Twiza" اصغاء، تقديم المشورة، تعزيز قدرات الجمعيات المحلية، وكذلك قدرات النساء لزيادة مشاركتهن في الحياة العامة	الاتحاد الأوروبي / هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ONUFemmes	تركيز مركز اصغاء وتوجيه ومصاحبة أسر من القصرين لحقتها أضراراً وعنف نفسي ومعنوي"	AFTURD جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية
مندمج	350,000 يورو (تمويل مشترك مع الاتحاد الأوروبي) 470,000 يورو (الميزانية الإجمالية	ماي 2012 - ماي 2014	نساء جندوبة	الأهداف العامة والمحددة: مكافحة التهميش الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمرأة بالمناطق الداخلية من تونس، وتعزيز الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة التي تعيش في حالة من الفقر والهشاشة، من خلال دعم النسيج الجمعياتي والمؤسسات النسائية الصغيرة في قطاع الاقتصاد الاجتماعي - ولاية جندوبة	الاتحاد الأوروبي	مركز امرأة وتضامن: د تعميم إدراج المرأة في ولاية جندوبة ضمن الاقتصاد الاجتماعي	COSPE AFTURD جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية

للمشروع)			<p>محاور العمل:</p> <p>1: مركز متعدد الاختصاصات مفتوح ونشط، باعتباره قطب للتواصل والتشبيك، والتوجيه والتكوين التقني والمهني للمرأة ولمجموعات من النساء.</p> <p>2: تطوير المعرفة المحلية للإمكانيات الاجتماعية، والثقافية والاقتصادية النسائية من خلال بحث-عمل تشاركي للنساء اللاتي شكلن مجموعة-مورد من أجل إحداث مركز متعدد الاختصاصات، وتحديد المناطق الحساسة في الوسط الحضري والريفي، وكذلك أنشطة اقتصادية في حاجة إلى الدعم.</p> <p>3: إيجاد فرص عمل جديدة للنساء مما ساعد على تعزيز النسيج الاقتصادي الجهوي. ويفضل تحديد ست مبادرات مدرة للدخل، في سياق</p>			
----------	--	--	---	--	--	--

				الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتولى إدارتها مجموعات نسائية في الأوساط الريفية والحضرية. وستمكن هذه المبادرات من الاستفادة من المنح العديدة ومن مرافقة تقنية واقتصادية.			
مندمج				(1) النهوض بالمساواة بين المرأة والرجل يدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجمعات والتعاونيات الريفية النسائية، من خلال تعزيز اقتصاد المؤسسات والشبكات الاقتصادية والاجتماعية؛ (2) تعزيز حرفية إدماج الجمعيات والتعاونيات النسائية في شبكة تجارية للصناعات الغذائية مهيكلة ونشطة في الاقتصاد الاجتماعي؛ (3) توعية المستفيدين في ما يتعلق بمواضيع المساواة بين المرأة والرجل، التأهيل والثقة بالنفس والصحة الجنسية والإنجابية و الحقوق المدنية والسياسية للمرأة؛ (4)	الاتحاد الأوروبي	ECO Femmes Femmes, terre, المرأة والأرض	GruppoVolontariato Civile GVC

				تبادل ونشر، على المستويين الوطني والدولي للتجارب وأفضل الممارسات من خلال التوعية والتوثيق.			
مندمج	339,003. 07 يورو	2014- 2016	الفئات المستهدفة: 6 منظمات من المجتمع المدني التي تركز أنشطتها للمرأة، 400 امرأة من صاحبات المشاريع، هن من عضوات منظمات المجتمع المدني، 800 امرأة ذات مستوى تعليمي ضعيف تنتمين الى المجتمعات المحلية، 500 امرأة من ضحايا العنف. المستفيدين في	ضمان التحول الديمقراطي في تونس من خلال تمثيل المجتمع المدني وتعزيز دوره في مجال دعم وحماية حقوق المرأة في المناطق المحرومة من البلاد التونسية، للنهوض بمواطنتها التشاركية وكرامتها وأمنها. سيتم دعم 6 خلايا، سيقع تنظيم دروس تكوينية حول حقوق المرأة.	الاتحاد الأوروبي	الكرامة	المجلس الثقافي البريطاني و الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي (TAMSS) وجمعية Active

			النهاية: 5000 من أعضاء أسر الفئات المستهدفة في المناطق الخمسة، منظمات تونسية أخرى من المجتمع المدني،				
مندمج	1 098 175 يورو	2014- 2016	شبكة أمان أطفال تونس - وزارة الشؤون الاجتماعية.	برنامج إقليمي يهدف إلى تعزيز دور وقدرات الفاعلين العموميين وصلب الجمعيات في مجال الدفاع عن حقوق الأمهات العازبات، والأطفال والشباب من ذوي الوضعيات الهشة، وهي شريحة من السكان ضحايا الإقصاء الاجتماعي والفقير، خاصة في تونس.	الوكالة الفرنسية للتنمية AFD	صحة الجنوب Santé Sud	
مندمج			وطني (إقليمي لعربي)	إدماج	Open society foundation مؤسسة المجتمع المفتوح	مشروع إدماج النوع الاجتماعي في جمعيات المجتمع المدني	مركز المرأة العربية للتكوين والبحوث (CAWTAR)

مندمج			وطني (إقليمي عربي)	دورة تكوينية للصحفيين ووسائل الإعلام في مجال النوع الاجتماعي	برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند (AGFUND)	مركز إعلامي	مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTAR)
مندمج		2014- 2016	وطني	تشريع – توعية - تمكين	ONU femmes	التشبيك و الدعوة: الأدوات الاستراتيجية للنهوض بالمساواة بين الجنسين، ريادة المرأة و الأحزاب السياسية في المنطقة العربية .	مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTAR)
مندمج		2014- 2016	وطني (إقليمي عربي)	بحوث مدمجة حول عدة جوانب متعلقة بالشباب في العالم العربي.	EC CIDOB	تمكين جيل الشباب : نحو عقد	مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTAR)

						اجتماعي جديدة بين بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط "صحوة" "SAHW A"	
مندمج			أريانة	قطب لدعم التشغيل والمواطنة: دعم القدرات الفردية والمهنية للمرأة في ولاية أريانة: تشجيع بروز عدد من السكان النساء المواطنات والمندمجات والنشاطات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.			Tunisian Association for Management and Social Stability (TAMSS)
مندمج			وطني	تعزيز القدرات الإدارية والمالية ل60 جمعية ناشئة، وخاصة تلك التي تعمل لفائدة المرأة		« Mentor "منتور"»	Tunisian Association for Management and Social Stability

(TAMSS)							
		في طور الانجاز؟		دعم 72 مشروعا اقتصاديا جديدا لنساء من المنطقة؛ مرافقة وتربية من أجل التشغيلية		« build your business » ابعث مشروعك	نساء وقيادة
		في طور الانجاز؟	2200 طالبة في مناطق مختلفة	تكوين شباب ليصبحوا قادة في المستقبل ولتوجيه دعوة الى المجلس الوطني التأسيسي	برنامج الأمم المتحدة الإئمائي	"طالبات قائدات المستقبل"	نساء وقيادة
		في طور الانجاز؟	مناطق 10؟	عمل يتعلق ب"التصرف في النزاعات" في المناقشات السياسية بوسائل الإعلام	برنامج الأمم المتحدة الإئمائي	"كلمات من أجل السلام"	نساء وقيادة
		في طور الانجاز؟		تحسيس حول التحول الديمقراطي في 50 مدرسة ابتدائية	التعاون الأسترالي EFT	"بذور المواطنة"	نساء وقيادة
دراسات / بحوث في طور الانجاز							
		متوقّر في 2014	11 ولاية في تونس		وكالة التعاون الاسبانية AECID	وضع المرأة الريفية في تونس وحصولها	مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف)

						على الخدمات العامة	
		متوفّر في 2014 – 2015			هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	دراسة عن العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأماكن العامة بسبع مناطق في البلاد التونسية	مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف) مع الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري (ONFP)
		متوفّر في 2014			الميزانية العامة للدولة	الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر في مناطق الوسط الغربي، والشمال الغربي	مسح مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف)
		متوفّر في 2014				دراسة الأمم المتحدة	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

						للمرأة حول الحماية الاجتماعية في 4 ولايات	
		2013- 2014		1. تحليل أولي للإطار القانوني (وضع جرد للتشريع الذي يكرّس وينهض بحقوق المرأة وكذلك التشريعات الخاصة بدور المرأة وعملها في قطاع الأمن 2. تقييم الاحتياجات (تحليل احتياجات قطاع الأمن والمستفيدين من الخدمات من منظور النوع الاجتماعي)	مركز المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة (DCAF)	تحديد الاحتياجات في مجال النوع الاجتماعي في قطاع الأمن بتونس	المعهد العربي لحقوق الإنسان
				عمل بحثي على عيّنة من 972 مستجوبا + النساء اللائي شملهن الاستطلاع هن من النساء الريفيات، والحضرريات، والناشطات وغير الناشطات في الحياة العامة، شابّات، ومسنّات، الخ ... كما شملت الاستجابات عددا من الرجال (الملتزمين،	المجلس الثقافي البريطاني British Council	"مشاركة المرأة في الحياة العامة"	ائتلاف المرأة التونسية

				والشبان، والمسئبين، الخ ...)			
		2014		بيانات إحصائية حول وجود المرأة صلب الاتحاد العام التونسي للشغل وتحليل للعوائق التي تحول دون مشاركتها في هياكل اتخاذ القرار	المكتب الدولي للعمل	دراسة حول ادماج النوع الاجتماعي في الاتحاد العام التونسي للشغل	الاتحاد العام التونسي للشغل
		-2012 2014		تقرير حول الجمعيات التي تنشط في مجال تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في تونس. عرض خارطة 700 جمعية على شبكة الإنترنت	الصندوق الأممي للأنشطة السكانية	مرصد النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص المتساوية	مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف)
			وطني / دولي	الانتهاء من وضع المعطيات الوطنية بخصوص التمييز في مجال النوع الاجتماعي في القوانين والمؤسسات	برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) (AGFUND)	المرأة العربية والتشريع	مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (Cawtar)
			وطني / إقليمي	إثراء المكتبة على شبكة الأنترنت دعم البيت المرجعي للنوع الاجتماعي	برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) (AGFUND /OXFAM /	المكتبة	مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (Cawtar)

					الوكالة/ الألمانية للتعاون (GIZ)		
			وطني	انجاز استطلاع للرأي في ولايتين حول "السياسة والمرأة"؛		المرأة والمشاركة السياسية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
			وطني	انجاز خارطة للأحزاب السياسية حول النوع الاجتماعي (مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية IFES): تحليل ذاتي حول إدماج النوع الاجتماعي صلب الأحزاب السياسية		المرأة والمشاركة السياسية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الملحق 3: قائمة بالأشخاص الذين تم استجوابهم أثناء البعثة إلى تونس

مؤسسة / منظمة غير حكومية / هيئة الأمم المتحدة	الاسم	الخطّة	- العنوان	- الهاتف / الفاكس / البريد الإلكتروني
كتابة الدولة المكلفة بشؤون المرأة والأسرة	السيدة نائلة شعبان	كتابة الدولة	2 شارع عاصمة الجزائر	71 252 514/336 721 فاكس: 71 349 900/350 202 maffepa@email.ati.tn
كتابة الدولة المكلفة بشؤون المرأة والأسرة	السيدة إيمان الزهواني هويلم والسيدة إيمان القلعي العياري	المديرة العامة للمرأة والأسرة مديرة المرأة	2 نهج عاصمة الجزائر / تونس	الهاتف: 71 252 514/336 721 الفاكس: 71 349 900/350 202 Zahwa.imen@yahoo.fr kalaimen@yahoo.fr (94388484)
وزارة المالية	السيدة ريم الكنزاري	مستشارة المصالح العمومية	ساحة الحكومة - القصبة	71571888 71572390 (فاكس)

rkanzari@finances.tn				
71351666 الجوّال: 24884237 amelsamoud@hotmail.com	ساحة العملة	مديرة مساعدة بالادارة العامة للموارد البشرية و نقطة ارتباط النوع الاجتماعي	السيدة أمال الخماري	وزارة التنمية والتعاون الدولي – إدارة التنمية الجهوية
n.benromdhane @ mdc.gov.tn		المديرة العامة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي	السيدة نوال بن رمضان	وزارة التنمية والتعاون الدولي – إدارة التنمية الجهوية
71 352273/98 560102 Mongi.layeb @ mdc.gov.tn Wissem.romdhane @ mdc.gov.tn	ساحة العملة	مدير عام للموارد البشرية / مدير مستشار	السيد المنجي العايب / السيد وسام رمضان	وزارة التنمية والتعاون الدولي – إدارة التنمية الجهوية
71566977 21552500	شارع 9 أفريل	مديرة مساعدة للحماية الاجتماعية بإدارة	السيدة نجاه الجوّادي	وزارة الداخلية - الادرة العامة للجماعات المحلية

jaouadinajet@yahoo.fr		الشرطة العدلية		
71798196-71791331 aichamouelhi@gmail.com	10 شارع أولاد حفوز-1002 تونس	نقطة ارتباط النوع الاجتماعي	السيدة عائشة الموألهي	وزارة التكوين المهني والتشغيل
71286853 Fakher.zaibi @ mfpe.gov.tn	36، شارع كولونيا، 1002 تونس	مدير	السيد فاخر الزعايبي	المرصد الوطني للتشغيل والمهارات
(+216) 71566964, 71 561118 95 2015431 Abdelwahedsouad08@gmail.com	30 شارع 9 أفريل 1938 - 1006 تونس	نقطة ارتباط النوع الاجتماعي مكلّفة بالبحث في المركز الوطني للتجديد البيداغوجي والبحث في التربية نقطة ارتباط النوع الاجتماعي	السيدة سعاد عبد الواحد	وزارة التربية

		المركز الدولي لتربية الفتيات والنساء في افريقيا		
71282105 22694921 lalojafr@gmail.com	17، شارع بيروت، 1002 تونس	1/ نقطة ارتباط النوع الاجتماعي Genre 2/الادارة العامة للتخطيط الإستراتيجي 3/ الادارة العامة للدراسات والبحوث	1/السيدة سنية الحسيني 2 / السيد لطفي الحمداني 3 / السيد حسن الشاذلي والسيدة مهي المزريوي	وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين في الخارج
96141785 narjesshamrouni@yahoo.fr	نهج آلان سافاري - تونس	رئيسة مكتب المرأة الريفية	السيدة نرجس الحمروني	وزارة الفلاحة
97520550		كاهية مدير	السيدة بشرى	وزارة الشؤون الدينية

			السباعي	
		نقطة ارتباط النوع الاجتماعي	السيدة عربية الفرشيشي	المعهد الوطني للإحصاء (INS)
98817320 najouamakhlouf@yahoo.fr		رئيسة لجنة المرأة	السيدة نجوى مخلوف / السيد عماد الشقي	الاتحاد العام التونسي للشغل قسم المرأة
+216 (0)70 685825 الجوال: +216 98 306598 r.bensaber @ plastiform.com.tn leila.belkhiria @ gmail.com 22 62 15 72		رئيسة عضو المكتب التنفيذي	السيدة روضة بن صابر و السيدة ليلي بلخيرية	الغرفة الوطنية للنساء رئيسات المؤسسات
00216 98 316652 syrine.dimassi @ planet.tn		نائبة رئيس الاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة	السيدة سيرين الديماسي درغوث	الغرفة الوطنية للنساء رئيسات المؤسسات – فرع أريانة

		والصناعات التقليدية بأريانة		
00216 71 885717 / 885322/ 98 404 805 Directeur.general@credif.rnrt.tn	شارع فرحات بن عفيّة – المنار الثاني - 2092 - تونس	مديرة عامة إطار في الكريديف مسؤولتان عن مشاريع	السيدات رشيدة التليلي وحياء خالد وعواطف عبد الكريم وهدى الدريدي	مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف)
70729090 729068/70728855 (فاكس) Ouennich_hela@yahoo.fr	14، نهج الباكستان - حي المستوصف - 2013 بن عروس – تونس	مسؤولة عن مركز الاستماع في بن عروس –	السيدة هالة ونّيش	الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري (ONFP)
25358908			السيدة بسمة السوداني	رابطة الناخبات التونسيات

<p>71890011 71890032 (فاكس) femmes_feministes@yahoo.fr 98489777/71884107 71884107 (فاكس) ch_49tn@yahoo.com</p>	<p>112 شارع الحرية، تونس</p>	<p>رئيسة</p>	<p>السيدة سعيدة راشد</p>	<p>الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات</p>
<p>98469016/71742400 7301 71742400 (فاكس) 23546662 kennousalwa@yahoo.fr</p>	<p>نهج 7301 حي سبرولس – العمارة 9 – المنزه التاسع – تونس</p>	<p>رئيسة رئيسة سابقة</p>	<p>السيدة سلوى كنو السيدة راضية زكري</p>	<p>جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية (AFTURD)</p>
<p>+216 (0)71 906 692 الجوال: 23510779 beity.tunisie @gmail.com</p>	<p>5، شارع خير الدين باشا، مونبليزير، تونس</p>	<p>رئيسة</p>	<p>السيدة سناء بن عاشور</p>	<p>بيتي</p>

<p>71560178 بنات تونس unft@email.ati.tn 71567131 (فاكس)</p>	<p>56 شارع باب بنات تونس</p>	<p>رئيسة</p>	<p>السيدة راضية الجربي</p>	<p>الاتحاد الوطني للمرأة التونسية (UNFT)</p>
<p>+21671792298 71780002 : الفاكس. cawtar@cawtar.org</p>	<p>صندوق بريد رقم 1003-105 حي الخضراء تونس -</p>	<p>مديرة تنفيذية</p>	<p>السيدة سكينه بوراوي</p>	<p>مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)</p>
<p>eduardo.lopez-mancisidor @ undp.org Oumama.ennaifer @ undp.org</p>	<p>41 مكر، شارع لوي براي، زنقة لوي براي، 1003 حي الخضراء صندوق بريد 863 - 1035 تونس 00216 (0)71 904011 071 900668 (0)</p>	<p>نقطة ارتباط النوع الاجتماعي مسؤلة عن برامج أهداف الألفية للتنمية والتنمية البشرية</p>	<p>السيد إدواردو لوبيز مانسيسيدور Eduardo -Lopez Mancisidor السيدة أمامة النيفر</p>	<p>برنامج الأمم المتحدة الانمائي (PNUD)</p>

		والحوكمة		
<p>الجوال: + (216) 58450045</p> <p>المكتب: + (216) 71655267</p> <p>anis.zahraz @ undp.org</p> <p>الجوال: +216 58 449052 (رباب بالدو)</p> <p>rabab.baldo @ undp.org</p>	<p>عمارة السراية؛ نهج بحيرة هورون X بيوا ضفاف البحيرة - تونس،</p>	<p>متخصصة في المشاركة السياسية للمرأة مساندة مشروع المسار الانتخابي process in Tunisia</p>	<p>السيدة رباب بالدو السيد أنيس زهراز</p>	<p>برنامج الأمم المتحدة الانمائي (PNUD)</p>
<p>00216 (0)71 286114/ 71 286303/ 71286270</p> <p>hela.skhiri @ unwomen.org</p>	<p>56، شارع الطاهر بن عاشور، ميتوافيل - تونس 1082</p>	<p>مكلفة بالبرنامج الوطني</p>	<p>السيدة هالة السخيري</p>	<p>هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة</p>
<p>00216 (0)71 901704</p> <p>الجوال: 98476150</p>	<p>56، شارع الطاهر بن عاشور، ميتوافيل - تونس 1082</p>	<p>مجموعة التنسيق حول النوع الاجتماعي</p>	<p>السيدة منال سطمبولي</p>	<p>صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (unfpa)</p>

<p>stambouli@unfpa.org</p> <p>الجوال: 25110727</p>				
<p>00 216 71 283 923</p> <p>office.tunisia @ unido.org</p>	<p>عمارة وكالة النهوض بالصناعة (API)</p> <p>63، نهج سوريا الطابق الثاني - 1002 تونس البلفدير -</p>	<p>مسؤول عن المشروع</p>	<p>السيد موريتزيو بونافيا Bonavia Maurizio</p>	<p>منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI)</p>
<p>الهاتف: +216 71192119</p> <p>فاكس: +216 71192130</p> <p>TOUNSI@ilo.org</p>	<p>شارع البورصة، إقامة ايناس - ضفاف البحيرة - 1053 - تونس</p>	<p>المنسقة الوطنية / مشروع "العمل اللائق للمرأة"</p>	<p>السيدة نوال بلحاج التونسي</p>	<p>منظمة العمل الدولية (ILO) (مكتب تونس)</p>
<p>الهاتف: +216 71 194484</p>	<p>عمارة شهرزاد</p>	<p>خبيرة اقتصادية أولى في إدارة</p>	<p>السيدة هبة الجزار</p>	<p>البنك الدولي</p>

<p>فاكس: +216 71 194471 helgazzar@worldbank.org</p>	<p>حدائق البحيرة، تونس 1053</p>	<p>التنمية البشرية بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا</p>		
<p>71 10 20 46 1261 G.FRASER-MOLEKETI@AFDB.ORG</p>	<p>عمارة ATR، 613 صندوق بريد . - 1002 323 تونس - بلفيدير، تونس</p>	<p>مبعوثة خاصة لقضايا النوع</p>	<p>السيدة جيرالدين فرازر-موليكاتي Mme Géraldine Fraser- /Moleketti ماريا خوزي مورينو رويز السيدة Mme Maria Jose Moreno Ruiz</p>	<p>البنك الإفريقي للتنمية (AfDB)</p>
		<p>مشروع إصلاح الميزانية</p>	<p>السيد فرنسيس لوموان Lemoine</p>	<p>الاتحاد الأوروبي</p>

			Francis	
ferrerae@ebrd.com	الاتصال عبر السكايب (Skype)	مسؤولة المغرب العربي	السيدة ايلينا فيرارس Mme Elena Ferreras	البنك الأوروبي للبناء وإعادة التعمير والتنمية (EBRD)
+216 70011502: الهاتف +216 99913058: الجوال FahemA@ebrd.com	عمارة ليرة، ضفاف البحيرة 2، تونس	مسؤول عن البرنامج الوطني خدمات استشارة	السيد أنيس الفاهم	البنك الأوروبي للبناء وإعادة التعمير والتنمية (EBRD)
william.MASSOLIN @ coe.int		منسق البلد	السيد ويليام ماسولان Massolin William	مجلس أوروبا
l.zekri @ dcaf.ch		نقطة ارتباط النوع الاجتماعي	السيدة لينا زكري	مركز المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة (DCAF)

potel@arrakis.es	الاتصال عبر السكايب (Skype)	خبيرة في مجال النوع الاجتماعي	السيدة كارمن أفويار Mme Carmen Aguillar	الوكالة الإسبانية للتعاون الولي من أجل التنمية (AECID)
الجوال: + 216 52 220 571 الهاتف: + 216 71 656 305 + 216 71 656 338 monia.gastli @ giz.de	3، نهج بحيرة ويندرمير إقامة جوهرة البحيرة ضفاف البحيرة، عمارة C21	مسؤولة عن برنامج تونس برنامج الادمج الاقتصادي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	السيدة منية قسطلي Monia Gastli السيدة ألفة العرفاوي	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)
الهاتف / +216.71.327.073 / 71.327.332 71.321.085 coop4.tunisi @ esteri.it	3 نهج روسيا - تونس،	مسؤول عن مشروع المقاوله النسائية	السيد اليساندرو كالابرو M. Alessandro Calabro	التعاون الإيطالي

	الاتصال عبر السكايب (Skype)	خبيرة في مجال النوع الاجتماعي	السيدة ايلينا زامبيلي Mme Elena Zambelli	التعاون الإيطالي
الهاتف: 77 470303 الجوال: 21 522900 mourad.zougar @ sdc.net	23، شارع المنصف باي، الزهور ، القصرين،	مسؤول عن مشروع المقولة النسائية (بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة - (BFPME)	السيد مراد زوقار	قسم التعاون الدولي، سفارة سويسرا بتونس - القصرين
الهاتف: +216 71 19 71 61 الجوال: + 216 53 69 14 53 souhaib.khayati @ sdc.net	14، نهج جزيرة إلبا 1053 ضفاف البحيرة II، تونس - الجمهورية التونسية	مسؤول النوع الاجتماعي / التعاون السويسري	السيد سهيب الخياطي	قسم التعاون الدولي، سفارة سويسرا بتونس

الجوال: 22250544 guigasaloua@yahoo.fr			السيدة سلوى قيقة	التحالف من أجل نساء تونس Coalition pour les / Femmes de Tunisie
الجوال: 97419410 besmajrad@yahoo.fr			السيدة بسمة جراد	التحالف من أجل نساء تونس
الجوال: 22293000 St.torgeman @gmail.com			السيدة سميرة الترجمان	التحالف من أجل نساء تونس
الجوال: 24415160 sorayafersi@yahoo.fr		عضو لجنة الانصاف والمساواة	السيدة ثريا الفارسي	التحالف من أجل نساء تونس
Bettina.Huber@ oxfamnovib.nl Nessryne.jelalia@oxfamnovib.nl الهاتف: +216 71 906 806	75 شارع خير الدين باشا - مركز الباشا - البناية C - تونس	مديرة مساعدة للمغرب العربي مكلفة بالبرامج	السيدة بيتينا هوبر // نسرين جلاليا Mme // Bettina	أوكسفام OXFAM

	1073		Huber // Mme Nessryne Jelalia	
emnabenjema@gmail.com الجوال: 20271337			السيد بسّام بوقرة / السيدة أمّنة بن جمعة	حكومتنا / <i>7koumetna</i> (شباب في خدمة الحكومة)
00 216 71 884 205, الجوال: 00216 98 323975 ، draouisaida@gmail.com			السيدة سعيدة - درة محفوظ الذراوي	باحثة وناشطة نسوية
الجوال: +216 25241804 sami.zouari @ isgis.rnu.tn	المعهد العالي للتصرف الصناعي جامعة صفاقس - الجمهورية		السيد سامي الزواوي	اقتصادي واستشاري حول النوع الاجتماعي في تونس لدى البنك الافريقي للتنمية (2012)

	التونسية			
+216 (0)77 476889 // 00 216 24 971745 Tibollo.cospe@gmail.com	عمارة الحبيب التليي 184 شارع 14 جانفي 2011 القصرين 1200 - الجمهورية التونسية	منسقة مشروع القصرين	السيدة أليسيا تبولو/ Mme Alessia Tibollo	COSPE
+216 27 106274 delpistoia.cospe@gmail.com	شارع البيثة - 9170 الرقاب، الجمهورية التونسية	منسقة مشروع الرقاب	السيدة ديورا ديل بيستويا Debora del Pistoia	COSPE
+216 71 805715 // 71 805275 gvctunisia@gvc-italia.org +216 41 881694	شقة رقم 2.5 ، إقامة ابن رشيق، نهج 8722 ، الحي الأولمبي - تونس	ممثلة البلد ومديرة مشروع	السيدة جيورجيانا دجياكوني Giorgiana Giacconi	مجموعة المتطوعين المدنيين GVC

+216 50 217891 liu.fornara @ GVC-italia.org	شقة رقم 05، نهج ابن منظور، سيدي بوزيد	إدارة المشروع	السيدة ليو فورنارا Mme Liu Fornara	مجموعة المتطوعين المدنيين GVC
+216 26 391 684 Virginie Poupney @ cideal.org	4، وشارع الجمهورية، 2060 - حلق الوادي، تونس	مساعدة تقنية في تونس	السيدة فيرجينيا بوبينا Mme Virginie Poupney	CIDEAL
الجوال: +216 98 682456		رئيسة	السيدة الفضية الشارني	جمعية الحرفيات بتاجروين
الجوال: +216 50 875325			السيدة وفاء الوسلاتي	جمعية النساء والمواطنة (الكاف)
الهاتف: +216 71 715888 فاكس: +216 71 715232	14، نهج صالح حفصة، 2083 - أريانة، تونس	رئيسة	السيدة سناء غنيمة السيدة سمية	المرأة والريادة

<p>الجوّال: +216 55 555550</p> <p>Sana.ghenima @ topnet.tn</p> <p>Womenandleadership@gmail.com</p> <p>/</p> <p>الجوّال: +216 97303393</p> <p>ayadi.sou@gmail.com</p>			جمور العيادي	
<p>الهاتف: +216 71 145301</p> <p>الفاكس: +216 71 893066</p> <p>الجوّال: Cell. +216 50 503290</p> <p>nigel.bellingham @ tn.britishcouncil.org</p> <p>الجوّال +216 58 353548</p> <p>nesrine.benmiled @ tn.britishcouncil.org</p>	<p>87، شارع محمد الخامس، صندوق بريد 96، البلقيدير، 1002 تونس</p>	<p>مدير / مدير المشاريع</p>	<p>السيد نايجل بيلينغهام / M. Nigel Bellingham السيدة نسرين بن ميلاد</p>	<p>المجلس الثقافي البريطاني / British Council</p>
<p>الجوّال +216 98331100</p>		<p>رئيس</p>	<p>السيد ابراهيم</p>	<p>الجمعية التونسية لحقوق الطفل</p>

oueslatibrahim@yahoo.fr			الوسلاتي	ATUDE
الجوال: +216 98317999 imagesetparoles@yahoo.fr			السيدة نادية جمال	جمعية صورة وصوت المرأة
delvauxalexandre@yahoo.fr	الجوال: +216 25 458128	خبير إعلامي رئيس بعثة في الاتحاد الأوروبي	السيد الكسندر ديلفو Alexandre Delvaux	المساعدة التقنية لتحديد وصياغة برنامج تطوير وسائل الإعلام في تونس

الملحق رقم 4: إطار لونغوي Longwe حول تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين

التحكم	المشاركة	التوعية	الوصول	الرفاه	
القضايا المتّصلة بالمساواة وبالتحكم في مجال الموارد والامتيازات	القضايا المتعلقة بالتمثيلية	معلومات تتعلق بالثقافة والمعتقدات والحصول على الموارد والسلوك، والقيم، الخ .	اللامساواة القائمة في مجال الحصول على الموارد والامتيازات	ما هي درجات الاختلاف بين الرجل / المرأة في الحالة التي تقيّمونها؟	تقييم الحالة
الأسباب الأساسية المرتبطة بالمبادئ و المقاييس والأعمال	الأسباب الأساسية المتّصلة بالمشاركة	القيم والمعتقدات والمواقف والسلوكيات	الأسباب الكامنة	الأسباب الآنية / العوامل الحاسمة	تحديد المشاكل
توفّر أهداف للأسباب التي تم تحديدها بالنسبة إلى الفجوات في مجال النوع المذكورة أعلاه	توفّر أهداف للأسباب التي تم تحديدها بالنسبة إلى الفجوات في مجال النوع المذكورة أعلاه	توفّر أهداف للأسباب التي تم تحديدها	توفّر أهداف للأسباب التي تم تحديدها	توفّر أهداف للأسباب التي تم تحديدها	الأهداف

		بالنسبة إلى الفجوات في مجال النوع المذكورة أعلاه	بالنسبة إلى الفجوات في مجال النوع المذكورة أعلاه	بالنسبة إلى الفجوات في مجال النوع المذكورة أعلاه	
الاستراتيجيات	كيفية التمكن من مواصلة العمل أو كيفية معالجة / تفعيل / تحقيق الأهداف المحددة	كيفية التغلب على الأسباب المذكورة أعلاه أو كيفية معالجة / تفعيل / تحقيق الأهداف المحددة	كيفية التغلب على الأسباب المذكورة أعلاه أو كيفية معالجة / تفعيل / تحقيق الأهداف المحددة	كيفية التغلب على الأسباب المذكورة أعلاه أو كيفية معالجة / تفعيل / تحقيق الأهداف المحددة	
أنشطة التفعيل	ما هي الأنشطة التي بالإمكان القيام بها	ماذا بإمكاننا	ماذا بإمكاننا	ماذا بإمكاننا أن	
	الأنشطة التي من شأنها أن تساهم، في المستقبل، في				

دعم والحفاظ على الذين أو اللاتي يتكفلون بمصيرهم.	لزيادة مشاركة الجنسين والتزامهما في مجال التمثيلية.	أن نعمل لتجاوز الأسباب الآنية للفجوات في مجال النوع فيما يخص القيم والمعتقدات الوصول ؟ والمواقف والسلوكيات ت؟ تحديد الأنشطة الهادفة إلى معالجة الأسباب الآنية للفجوات في مجال النوع	أن نعمل لتجاوز الأسباب الآنية للفجوات في مجال النوع تحديد فيما يخص الوصول ؟ تحديد الأنشطة الهادفة إلى معالجة الأسباب الآنية للفجوات في مجال النوع	نعمل لتجاوز الأسباب الآنية للفجوات في مجال النوع؟ تحديد الأنشطة الهادفة إلى معالجة الأسباب الآنية للفجوات في مجال النوع	
--	---	---	--	---	--

<p>ما هو الانعكاس المسجل؟ وهل هو مستمر؟ هل يمكن من تحصيل أكبر للموارد والامتيازات والتحكم؟ هل هم متحكمون في زمنهم وفي تنقلهم ومصيرهم؟</p>	<p>هل هي تعزز قدرة المشاركة؟ هل يمكن تدخلنا من النهوض بالإعلام والتربية والكفاءات؟ وهل تساهم في تعزيز العوامل الاقتصادية، والتكنولوجيا وخدمات الدعم الاجتماعي؟</p>	<p>ما هي التغييرات الإيجابية التي تم تحقيقها مع مرور الزمن؟</p>	<p>التأكد ما إذا كان قد تم إيلاء اهتمام كاف لمتطلبات الإشكالية . هل هناك قلة استعمال للخدمات ؟</p>	<p>هل توصلت الأهداف الى سد الفجوات في مجال النوع؟</p>	<p>المتابعة والتقييم</p>
<p>القضاء على السبب الرئيسي للفجوات في مجال النوع، والتي تمثل عوائق على طريق التحكم.</p>	<p>القضاء على الأسباب الرئيسية للوضعية المتدنية، ولعدم وضوح الرؤية ولعدم الوصول إلى اتخاذ القرار.</p>	<p>القضاء على الأحكام المسبقة في مجال النوع الاجتماعي، والقيم، والمواقف،</p>	<p>وضع حد لغياب امكانيات الحصول على الموارد والفرص والامتيازات</p>	<p>مواجهة الاحتياجات الأساسية / الممارسات الاحتياجات الاستراتيجية</p>	<p>الأهداف</p>

		والسلوكيات تتم معالجة المصالح الاستراتيجية ية في مجال النوع الاجتماعي ي.	ت	ة؟	
--	--	---	---	----	--